

حلف المدعى عليه خمسين يمينا) لما تقدم في خبر عبد الله بن سهل (فإن لم يحلف المدعون ولم يرضوا بيمين المدعى عليه وداه) أي أعطى ديبته (الامام من بيت المال) لقصة عبد الله بن سهل (فإن تعذر) أخذ ديبته من بيت المال (لم يجب على المدعى عليه شيء) لحديث «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ» (وإن رضوا) أي المدعون (بيمينه فنكل) عن اليمين (لم يحبس) لأنها يمين مشروعة في حق المدعى عليه فلم يحبس عليها كسائر الأيمان (ولزمته الدية) لأنه حق ثبت بالنكول فيثبت في حقه كسائر الدعاوى (ولا قصاص) بنكول المدعى عليه عن اليمين لأنه حجة ضعيفة كشاهد ويمين (ولو رد المدعى عليه اليمين على المدعي فليس للمدعي أن يحلف) بل يقال للمدعى عليه إما أن تحلف أو جعلتك ناكلا وقضيت عليك بالنكول (ويفدى ميت في زحمة كجمعة وطواف من بيت المال) روي عن عمر وعلي واحتج به أحمد وقال القاضي في قوم ازدحموا في مضيق وتفرقوا عن قتيل فقال: إن كان في القوم من بينه وبينه عداوة وأمكن أن يكون هو قتله فهو لوث .

كتاب

الحدود

(وهي جمع حد وهو) لغة المنع وحدود الله تعالى محارمه لقوله تعالى: «تلك حدودُ الله فلا تقربوها» (١) وما حده وقدره فلا يجوز أن يتعدى كتزويج الأربع وما حده الشرع فلا تجوز فيه الزيادة والنقصان والحدود بمعنى العقوبات المقدرة يجوز أن تكون سميت بذلك من المنع لأنها تمنع من الوقوع في مثل ذلك الذنب وأن تكون سميت بالحدود التي هي المحارم لكونها زواجر عنها أو بالحدود التي هي المقدرات والحد (شرعاً) عقوبة مقدرة لئلا تمنع من الوقوع في مثله) أي مثل الذنب الذي شرع له (وتجب إقامته) أي الحد (ولو كان من يقيمه) من إمام أو نائبه أو سيد (شريكاً لمن يقيمه) أي الحد (عليه) في تلك (المعصية) أو كان من يقيمه (عوناً له) أي لمن يقيمه عليه في تلك المعصية لأن مشاركته أو إعانته له معصية وعدم إقامته معصية فلا يجمع بين معصيتين (وكذلك

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٧ .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لا يسقط بالمشاركة أو الإعانة على المعصية بل عليه أن يأمر وينهي (فلا يجمع بين معصيتين) بل يجب عليه الإقلاع عنهما (ولا يجب الحد إلا على مكلف) لحديث : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» ولأن غير المكلف إذا أسقط عنه التكليف في العبادات والإثم في المعاصي فالحد المبني على الدرء بالشبهات اولى (ملتزم) أحكام المسلمين فيخرج الحربي والمستأمن ويدخل فيه الذمي وتقدم في الهدنة أن المعاهد يؤخذ بحد آدمي لا حد لله (عالم بالتحريم) لقوم عمر وعثمان وعلي لا حد إلا على من علمه فلا حد على من زنى جاهلا بتحريمه أو عين المرأة التي زنى بها بأن اشبهت عليه بزوجه أو أمته (فإن زنى المجنون في إفاقتة) فعليه الحد لأنه مكلف (أو أقر في إفاقتة أنه زنى في إفاقتة فعليه الحد) قال في المبدع بغير خلاف نعلمه (قال فإن أقر في إفاقتة) أنه زنى (ولم يصف إلى حال) إفاقة ولا جنون (أو شهدت عليه البينة بالزنا ولم تصفه إلى إفاقتة فلا حد) عليه للاحتمال والحدود تدرأ بالشبهات (ولو استدخلت ذكر نائم أو زنى بها) الرجل (وهي نائمة فلا حد على النائم منهما) لحديث «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنِ الْآمِجُونِ حَتَّى يُفِيقَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» رواه أبو داود والترمذي وحسنه (وان جهول) الزاني (تحريم الزنا ومثله يجهله أو) جهل (تحريم عين المرأة مثل أن يزف إليه) امرأة (غير امرأته فيظنها امرأته أو تدفع إليه معارية فيظن أنها جاريته فيطؤها فلا حد عليه) وذلك لحديث : «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (ويأتي في الباب بعده ولا يجوز أن يقيم الحد إلا الامام أو نائبه) لأنه حق الله تعالى ويفتقر إلى اجتهاد ولا يؤمن معه الخيف فوجب تفويضه إلى نائب الله في خلقه ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقيم الحدود في حياته وكذلك خلفاؤه بعده (لكن لو أقامه) أي الحد (غيره) أي غير الإمام ونائبه (لم يضمنه نصاً فيما حده الاتلاف) كرجم الزاني المحصن وقتل المرتد والقاتل في المحاربة لأنه غير معصوم كما تقدم ويعزر لافتياته على الإمام * قلت لو قطع إنسان يد السارق اليمنى هل يدخل في ذلك ؟ لم أقف والمتبادر تناول العبارة له (إلا السيد الحر) خرج المكاتب (المكلف العالم به) أي بالحد دون الجاهل به (وبشروطه) أي الحد (ولو) كان السيد (فاسقاً أو امرأة) فله إقامة الحد بالحد فقط على رقيقه (لحديث أبي هريرة مرفوعاً قال : «إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا» متفق عليه

وعن علي مرفوعاً : « أقيموا الحدودَ على ما ملكت أيمانكم » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني (ولو) كان الرقيق (مكاتباً) أي فليسيده إقامة الحد عليه في أحد الوجهين قال في الانصاف وهو المذهب قدمه في الفروع وقال في تصحيح الفروع ولم أعلم له متابعاً عليه والقول بأنه لا يقيمه عليه هو الصحيح اختاره الشيخ الموفق وابن عباس في تذكروته وجزم به في المقنع والوجيز وشرح ابن المنجا ونهاية ابن رزين ومنتخب الأزجي . قال في المنور : ويملكه السيد مطلقاً على قن وقدمه في الشرح قال في الكبرى : ولا يقيم الحد على مكاتبه وقدمه في المبدع قال وفيه وجه وذكره بعضهم المذهب لأنه عبد (أو مرفوعاً أو مسأجراً) أي فليسيده إقامة عليه لأيهما ملكه (ولو أنثى) فليسيده إقامة الجاهل عليها لما تقدم والحد الذي يقيمه السيد على قنه (كحد الزنا وحد الشرب) للمسكر (وحد القذف) لمحصن (كما) أن (له) أي السيد (أن يعزره) أي قنه (في حق الله) تعالى (و) في (حق نفسه) أي السيد لما تقدم في الممالك (ولا يملك) السيد (القتل) لقنه (في الردة و) لا (القطع في السرقة) لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالحد فلا يثبت في غيره ولأن في الحد سترأ على رقيقه لثلاثا يفتضح بإقامة الإمام له فينقص قيمته وذلك منتف فيهما (بل ذلك) أي القتل في الردة والقطع في السرقة (للإمام) أو نائبه لما سبق (ولا يملك) السيد (إقامته) أي الحد (على قن مشترك) لأنه ليس له ولاية على كله والحد تصرف في الشكل (ولا) يملك أيضاً إقامة (على من بعضه حر) لما تقدم (ولا على أمته المزوجة) لقول ابن عمر ولا مخالف له في الصحابة ولأن منفعتها مملوكة لغيره ملكاً غير مقيد بوقت أشبهت المشتركة (ولا) يملك (ولي) إقامة الحد (على رقيق موليه كأجنبي) أي كما لا يملك أجنبي إقامة حد على رقيق غيره بل يقيمه الإمام أو نائبه (ولا يملكه) أي إقامة الحد على رقيقه (المكاتب) لضعف ملكه (ولا يقيمه) أي الحد (السيد حتى يثبت) موجه (عنده إما بإقرار الرقيق الاقرار الذي يثبت به الحد إذا علم) السيد (شروطه) أي الاقرار (أو) يثبت (ببينة يسمعها) أي السيد (إن كان) السيد (يحسن سماعها) أي البينة (ويعرف شروط العدالة) المعتبرة في الشهادة لأن كل واحد من الاقرار والبينة حجة في ثبوته فوجب أن لا يختلف حال السيد فيه للسيد أن يسمع إقراره ويقيم الحد عليه ويقدم سماع البينة (وإن ثبت) موجب الحد (بعلمه) أي السيد (فله إقامة) لأنه قد ثبت عند ذلك كما لو أقر به ولأنه يملك تأديبه

فكذا هنا (ولا) يملك (إمام ونائبه) إقامة الحد بعامه على حر ولا قن لقوله تعالى « فَاَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَهُمْ أَوْ أَسْبَاطَهُمْ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ » (١) ثم قال : « فَبِأَذُنِّ لِمَ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ » (٢) ولأن الحاكم منهم بخلاف السيد (وتحريم إقامة الخلود في مسجد) بلداً كانت أو غيره لما روى حكيم بن حزام : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تُقامَ الخُدُودُ في المساجد » وروى ابن عمر أتى برجل زنا فقال : « اخرجوه من المسجد فَأَضْرِبُوهُ ». وعن علي أنه أتى بسارق فأخرجته من المسجد وقطع يده ولأنه لا يؤمن أن يحدث فيه فينجسه ويؤذيه (فإن أقيم) الحد (فيه) أي المسجد (سقط الغرض) لحصول الزجر . وروي عن الشعبي أنه أقام الحد على ذمي في المسجد .

فصل

ويضرب الرجل

في الحد (قائماً) روي عن علي ولأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من الضرب (بسوط) من غير جلد (لا حديد فيجرح ولا خلق) بفتح اللام وهو البالي لأنه لا يؤلم . روي عن علي وغيره (حجمه) أي السوط (بين القضيب والعصا) أي فوق القضيب ودون العصا كما مر (ولا يضرب) في الحد (بعضاً ولا غيرها) من جلد ونحوه لقول علي ضرب بين ضربين وسوط بين سوطين يعني وسطاً (وإن كان السوط مغصوباً اجزأ) بجلده به على خلاف مقتضى النهي للاجماع ذكره في التمهيد (وإن رأى الإمام الجلد في حد الخمر بالجرید والنعال والأيدي فله) أي الإمام (ذلك) لأنه صلى الله عليه وسلم إني بشارب فقال : « اضربوه ». قال أبو هريرة : فَمِنَّا الضَّارِبُ بِنَعْلِهِ وَالضَّارِبُ بِشَوْبِهِ « رواه أبو داود (ولا يمد المخلود ولا يربط ولا تشد يده ولا يجرده) من ثيابه لقول ابن مسعود : ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد (بل يكون عليه غير ثياب الشتاء كالقميص والقميصين) صيانة له عن التجريد مع أن ذلك لا يرد ألم الضرب ولا يضر

(١) سورة النساء الآية : ١٥ .

(٢) سورة النور الآية : ١٣ .

بقاؤهما عليه (وإن كان عليه فروة أو جبة محشوة نزعتم) لأنه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب (ولا يبالغ في ضربه بحيث يشق الجلد) لأن الغرض تأديبه وزجره عن المعصية لا قتله والمبالغة تؤدي إلى ذلك (ولا يبدى) الضارب (ابطله في رفع يده) أي لا يرفع يده بحيث يظهر إبطه لأن ذلك مبالغة في الضرب (ويسن تفريق الضرب على أعضائه) أي المحمود (وجسده فلا يوالى) الضرب (في موضع واحد) ليأخذ كل عضو منه حظه (ولئلا يشق الجلد) أو يؤدي إلى القتل (فإن فعل) أي والى الضرب في موضع واحد (أجزأ) ذلك لحصول المقصود (ويكثر منه) أي الضرب (في موضع اللحم كالأليتين والفخذين) لأنها أشد تحملاً (ويتقي) الضارب (الرأس والوجه) لقول علي للجلاد اضرب وأوجع واتق الرأس والوجه (و) يتقي (الفرج والبطن من الرجل والمرأة وموضع القتل فيجب اجتنابها) لأن ضربها يؤدي إلى القتل وهو غير مأمور به بل مأمور بعدمه (وتضرب المرأة جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها لئلا تنكشف) لقول علي تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً ولأن المرأة عورة وهذا أستر لها (ويضرب منها) أي المرأة (الظهر وما قاربه) أي الظهر وكذا لو ضرب الرجل جالساً (ويعتبر له) أي الحد أي إقامته (نية ليصير قربة فيضرب به لله ولما وضع الله ذلك) لأجله كالزجر لحديث « إنما الأعمال بالنيات » (فإن جلد للتشفي أثم) لأنه عدوان وليس بحمد (ولا يعيده) لما فيه من الأضرار بالمحمود . قال الشيخ تقي الدين : على المقيم لها أي الحدود أن يقصد بها النفع والإحسان كما يقصد الوالد بعقوبة الولد والطبيب بدواء المريض فلم يأمر الشرع إلا بما هو نفع للعباد وعلى المؤمن أن يقصد ذلك (ولا تعتبر الموالاة في الحدود) أي في الجلد فيها لما فيه من زيادة العقوبة وسقوطه بالشبهة (قال الشيخ وفيه نظر) واقتصر عليه في الفروع وغيره (والجلد في الزنا أشد الجلد ثم جلد القذف ثم الشرب) نص عليه (ثم التعزير) لأن الله تعالى خص الزنا بمزيد التأكيد بقوله : « وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ » (١) ولأن ما دونه أخف منه عدداً فلا يجوز أن يزيد في إيلامه ووجعه لأن ما كان أخف في عدده كان أخف في صفته وحد القذف حق آدمي وحد الشرب حق لله تعالى والتعزير لا يبلغ به الحد (وكل موضع وجب فيه الضرب من حد أو تعزير فشرطه التأليم) لقول علي اضرب وأوجع (ويحرم حبسه) أي المحمود (بعد الحد

(١) سورة النور الآية : ٢ .

وأذاه بالكلام) كالتعبير على كلام القاضي وابن الجوزي لنسخه بشرع الحد كنسخ حبس المرأة (ولا يؤخر حد الزنا لمرض رجماً كان) الحد (أو جلداً لأنه) أي الحد (يجب على الفور) ولا يؤخر ما أوجبه الله بغير حجة ولأن عمر أقام الحد على قدمه ابن مطعون في مرضه ولم يؤخره وانتشر ذلك في الصحابة ولم ينكر فكان كالأجماع (ويقام) الحد (في الحر والبرد) ولو مفرطين كالمرض (فإن كان) المحلود (مريضاً أو) كان (نضو الحلقة أو في شدة حر أو برد وكان الحد جلداً أقيم عليه) الحد (بسوط يؤمن معه التلف) لحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (فإن كان لا يطبق الضرب وخشي عليه) أي المحلود (من السوط أقيم) عليه الحد (بأطراف الثياب و) (بالقضيب الصغير وشمراخ النخل) لثلاثا يفضي مافوق ذلك إلى إتلافه (فإن خيف عليه) من القضيب ونحوه (ضرب بمائة شمراخ مجموعة أو عثكول ضربة واحدة أو بمخمسين شمراخاً ضربتين) لما روى أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن رجلاً اشتكى حتى ضنى فدخلت عليه امرأة فهش لها فوقع بها فسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا مائة شمراخ فيضربوه ضربة واحدة» رواه أبو داود والنسائي وقال ابن المنذر في إسناده مقال والعثكول بوزن عصفور الضغث بالضاد والغين المعجمتين والثاء المثلثة (ولا يقام الحد رجماً كان أو غيره على حبل أو من زنا حتى تضع) لثلاثا يتعدى إلى الحمل (فإن كان) الحد (رجماً لم ترجم حتى تسقيه اللبأ) لما تقدم في القصاص (ثم) إذا سقت اللبأ (إن كان له من يرضعه أو تكفل أحد برضاعه رجمت) لأنه لا ضرر عليه إذن (وإلا) بأن لم يكن له من يرضعه ولم يتكفل أحد برضاعه (تركت حتى تفظمه) ليزول عنه الضرر (وإن لم يظهر حملها) أي الزانية (لم يؤخر لاحتمال أن تكون حملت من الزنا) لأن إقامة الحد واجبة فوراً والأصل عدم الحمل (وإن ادعت) الزانية (الحمل قبل قولها) لأنه لا يمكن إقامة البينة عليه (وإن كان) الحد (جلداً إذا وضعته وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها أقيم عليها الحد) لحديث علي قال: «إن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلدها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت» رواه مسلم والنسائي وأبو داود

(وإن كانت) المحلودة (في نفاسها أو ضعيفة يخاف عليها لم يهمل عليها) الحد (حتى تطهر وتقوى) ليستوفي الحد على وجه الكمال من غير خوف فواته وبه فارقت المريض (وهذا) هو (الذي تقتضيه السنة الصحيحة) منها ما تقدم من حديث علي ومنها حديث أبي بكر : « أن المرأة انطلقت فنولدت غلاماً فجاءت به النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : انطلقيني فتطهرتري من الدم » (رواه أبو داود .) وقال أبو بكر يقيم عليها الحد في الحال بسوط يؤمن معه التلف فإن خيف عليها من السوط أقيم) الحد (بالعثكول وأطراف الثياب) كالمريض (وتقدم بعد ذلك في استيفاء القصاص ويؤخر إقامة الحد على (سكران حتى يصحو) ليحصل المقصود من إقامة الحد وهو الزجر (فلو خالف وحده) أي السكران قبل صحوه (سقط) قال في المنتهى وشرحه إن حس بألم الضرب وإلا فلا لأنه لم يوجد ما يزجره (ويؤخر قطع خوف تلف) أي موت المحلود بالقطع لأنه حيف (وإن مات) المحلود (في حد أو قطع سرقة أو تعزير أو تأديب معتاد) من سلطان أو معلم أو والد أو زوج (وتقدم في الديات فلا ضمان عليه) أي على أحد لأنه حد وجب لله تعالى فلم يجب فيه شيء لأنه نائب عن الله ولأنه مأذون فيه شرعاً كسراية القصاص (إن لم يلزم التأخير فإن لزم) التأخير بأن خيف التلف من القطع (ولم يؤخر) القطع (ضمن) النقاطع المقطوع إن سرى إليه لأنه غير مأذون فيه إذن (وإن زاد) الجلاد (في الحد سوطاً أو أكثر عنده أو خطأ أو) زاد (في السوط) بأن ضرب بأكبر مما تقدم أنه يضرب به (أو اعتمد) الجلاد (في ضربه أو) ضرب (بسوط لا يحتمله) لمرض أو نحوه (ضمنه) لأنه تلف بعدوانه أشبه ما لو ضربه في غير الجلد (بكل الدية) لأنه قتل حصل من جهة الله وعلوان الضارب فكان الضمان على الضارب كما لو ضرب مريضاً سوطاً فقتله (كما إذا ألقى على سفينة موقرة حجراً فغرقها فإن كانت الزيادة من الجلاد من غير أمر) أحد (فالضمان على عاقبه) إن كان خطأ كسائر أنواع الخطأ (ومن أمر بزيادة فزاد جاهلاً تحريمها) أي الزيادة فتلف المضروب (ضمنه الأمر) كما لو أمر بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه (وإلا) أي وإن لم يكن الضارب جاهلاً تحريم الزيادة ضمنه (الضارب) لأنه غير معذور ، وكن أمر بالقتل مكلفاً يعلم تحريمه (وإن تعمده) أي الزائد (العادة فقط) ضمنه وحده دون الضارب وغيره (أو أخطأ) العادة في العدد (وادعى الضارب الجهل ضمنه العاد) هكذا في بعض النسخ وقاله في

لإنصاف وغيره وفي بعضها مشطوب عليه وليس بظاهر (وتعمد الإمام الزيادة) في الضرب (شبه عمد تحمله العاقلة) لأن الدية وجبت نهاية فكانت على عاقلته كما لو رمى صيداً فقتل آدمياً وليس ذلك من خطئه في حكمه ليكون في بيت المال (وإن كان الحد رجماً لم يحفر له) أي المرحوم (رجلاً كان أو امرأة) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يحفر الماعز. قال أبو سعيد «لما أمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِرَجْمِ مَاعِزٍ خَرَجْنَا بِهِ إِلَى الْبَقِيعِ فَوَاللَّهِ مَا حَفَرْنَا لَهُ وَلَا وَثَقْنَا وَلَكِنْ قَامَ لَنَا» رواه أحمد ومسلم والمرأة كذلك نصره في المغني لأن أكثر الأحاديث على ترك الحفر ، وسواء (ثبت) الزنا (ببينة أو إقرار ، وتشد ثياب المرأة لثلاث تنكشف) لحديث عمران بن حصين قال «فامر بها النبيُّ صلى الله عليه وسلم فشدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا» رواه أبو داود (والسنة أن يدور الناس حول المرحوم من كل جانب كالدائرة إن كان ثبت ببينة) لأنه لا حاجة إلى تمكينه من الهرب و (لا) يسن ذلك إن كان زناه ثبت (بإقرار لاحتمال أن يهرب فيترك) ولا يتمم عليه الحد (ويسن حضور الزنا وبداعتهم) أي الشهود (بالرجم وإن كان) الزنا (ثبت بإقرار) الزاني (بدأ الإمام أو الحاكم إن كان ثبت عنده ثم يرحم الناس) لما روى سعيد بإسناده عن علي : «الرَّجْمُ رَجْمَانِ فَمَا كَانَ مِنْهُ بِإِقْرَارٍ فَأَوَّلُ مَنْ يَرْجُمُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَمَا كَانَ بَيِّنَةً فَأَوَّلُ مَنْ يَرْجُمُ الْبَيِّنَةُ ثُمَّ النَّاسُ» ولأن فعل ذلك أبعد لهم من التهمة في الكذب عليه (ويجب حضور الإمام أو نائبه في كل حد) لله أو لآدمي كما في استيفاء القصاص (ومن أذن له) الإمام (في إقامة الحد فهو نائبه) يكفي حضوره لقوله صلى الله عليه وسلم : «وامض يا أنيس إلى امرأة هذا فإن أقرت فارجمها» (ويجب حضور طائفة في حد الزنا) لقوله تعالى «وَلْيَشْهَدْ عَلَيْهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (١)» (ولو واحداً) وهو قول ابن عباس رواه ابن أبي طلحة قال في المبدع وهو منقطع (مع من يقيم الحد) لأن الذي يقيم الحد حاضر ضرورة فتعين صرف الأمر إلى غيره (ومتى رجع المقر بحد الزنا أو) حد (سرقة أو) حد (شرب قبل الحد عن إقراره بأن يقول كذبت في إقراري أو) يقول (لم أفعل ما أقررت به أو) يقول (رجعت عن إقراري ونحوه) فلم يصدر مني ما أقررت به (قبل منه) رجوعه (وسقط عنه الحد) لأن ماعزاً لما هرب وقال لهم ردوني إلى النبي صلى الله عليه

وسلم . قال : « فهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ يُتَّوَبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ » قال ابن عبد البر ثبت من حديث أبي هريرة وغيره (وإن رجع) عن إقراره (في أثنائه) أي الحد (أو هرب) المقر في أثناء الحد (ترك وجوباً) لما تقدم . ولأن ذلك شبهة والحدود تدرأ بالشبهات (وإن قال) المقر (ردوني إلى الحاكم وجب رده) إليه لما سبق (فإن تم عليه الحد ضمن المتمم) للحد (الراجع) عن إقراره (بالدية) لأنه قد زال إقراره بالرجوع عنه و (لا) يذم من (الهارب ولا من طلب الرد إلى الحاكم) فتمم عليه الحد لخبر ما عزم وسبق (ولا قود) على المتمم للحد ولو على المصرح بالرجوع لأن القصاص كالححد يدرأ بالشبهة (وإن رجم) لثبوت الحد (ببينة فهرب لم يترك) لأن زناه ثبت على وجه لا يبطل برجوعه فلم يؤثر رجوعه ولا هربه .

فصل

وإن اجتمعت حدود الله تعالى وفيها قتل

(مثل أن سرق ، وزنا وهو محصن . وشرب) الخمر (رقتل في المحاربة استوفى القتل وسقط سائرهما) لما روى سعيد بسنده عن ابن مسعود أنه قال : « إذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتلُ ذلك » ولأن هذه الحدود تراد لمجرد الزجر ومع القتل لا حاجة إلى زجره لأنه لافائدة فيه ويفارق القصاص فإن فيه غرض التثقيف والانتقام ، ولا يقصد به مجرد الزجر (لكن ينبغي أن يقتل للمحاربة لأنه حق آدمي) وإنما أثرت المحاربة محتمة وحق آدمي يجب تقديمه (ويسقط الرجم) كما لو مات (وإن لم يكن فيها) أي حدود الله (قتل . فإن كانت من جنس مثل أن زنى) مراراً (أو سرق) مراراً (أو شرب) الخمر (مراراً قبل إقامة الحد أجزاء حد واحد فتتداخل السرقة كغيرها) قال ابن المنذر أجمع على هذا كله من يحفظ عنه من أهل العلم ، وذلك لأن الغرض الزجر عن اتیان مثل ذلك في المستقبل وهو حاصل بالحد الواحد (ولو طالبوا) أي المسروقين منهم (متفرقين) فيكفي القطع لكل (فإن أقيم عليه الحد) لمعصية (ثم حدثت جناية أخرى) توجب الحد (ففيها حدها) كما لو حنث في يمينه وكفر ثم حلف أخرى وحنث فيها (وإن كانت) الحدود (من أجناس) كما لو زنى وشرب

الاحمر وسرق ولم يكن محصنا (استوفيت كلها) قال في المبدع بغير خلاف علمناه لأن التداخل إنما هو في الجنس الواحد ، فلو سرق وأخذ المال في المحاربة قطع لذلك ويدخل فيه القطع في السرقة لأن محل القطعين واحد (ويجب الابتداء بالأخف فالأخف فإذا شرب) الاحمر (وزنا) وهو غير محصن (وسرق حد للشرب) لأنه أخف (ثم للزنا ثم قطع) للسرقة ولا يوالى بين هذه الحدود لأنه ربما ينفضي إلى التلف (ولو بدأ بغير الأخف وقع الموقع) لحصول المقصود وهو الزجر (وتستوفى حقوق الآدميين كلها) سواء كان فيها قتل أو لم يكن ، لأن حق الآدمي مبني على الشح والضيق (ويبدأ بغير قتل) لأن البداءة بتفوت استيفاء باقي الحقوق. فيبدأ بالأخف فالأخف منها (وجوبا) لحقوق الله تعالى (فيحد للقتل ثم يقطع لغير السرقة) لأن القطع للسرقة حق الله تعالى (ثم يقتل فإن اجتمعت) أي حدود الآدمي (مع حدود الله تعالى ولم يتفقا) أي الحدان (في محل واحد بدأ بها) أي بحدود الآدمي لأنها مبنية على الشح والضيق (و) يبدأ بالأخف فالأخف (وجوبا) كما لو انفردت (فإن لم يكن فيها قتل استوفيت كلها ، ولا يتداخل القذف والشرب) لاختلاف جنسيهما (فإذا زنا) غير محصن (وشرب) الاحمر (وقذف) محصنا (وقطع يداً) عمداً عدواناً من مكافئ (قطعت يده) قصاصاً (أولاً) لأن ذلك محض حق آدمي فقدم بخلاف القذف فإنه مختلف فيه هل هو حق لله أو لآدمي (ثم حد القذف) لأن الصحيح أنه حق آدمي (ثم) حد (الشرب) لأنه أخف من الزنا (ثم) حد (الزنا) فقدموا) أي الأصحاب (هنا القطع على حد القذف وهو) أي حد القذف (أخف من القطع) لأن القطع محض حق آدمي بخلاف حد القذف ، كما أشار إليه في تصحيح الفروع (وإن كان فيها) أي الحدود (قتل فإن حدود الله) تعالى (تدخل في القتل سواء كان القتل من حدود الله) تعالى (كالرجم في الزنا والقتل في المحاربة و) القتل (للردة أو حق آدمي) محض (كالقصاص) فإنه محض حق آدمي بخلاف القتل في المحاربة فإنه لم يتم محض للآدمي لأن تحمته حق لله تعالى وهو مراده فيما مر . وأما حقوق الآدميين فتستوفى كلها (ثم إن كان القتل حقاً لله) تعالى (استوفيت الحقوق كلها متواليه من غير انتظار برء الأول فالأول لأنه لا بد من فوات نفسه) أي المخلود فلا فائدة في الانتظار (وإن كان القتل حقاً لآدمي) كالقصاص (انتظر باستيفاء) الحد (الثاني برؤه من الأول) لأن فوات نفسه ليس محققاً لأنه قد يعفو ولي القصاص عنه (وإن اتفق حق الله

وحق الأدمي في محل واحد كالقل والقطع قصاصاً واحداً مثل : أن قتل عمداً مكافئاً (وإن عفا ولي الجناية) عن القصاص (استوفى الحد) كما لو لم يعف (وذكر ابن البناء من قتل بسحر قتل حداً والمسحور من ماله) أي الساحر (ديته فيقدم حق الله تعالى انتهى) وصححه في الإنصاف في الجنايات وقطع به المصنف هناك (فإن سرق وقتل في المحاربة ولم يأخذ المال قتل حتماً) للقتل (ولم يصب) لأنه لم يأخذ مالا (ولم تقطع يده) للسرقة لأنه حد لله تعالى فيدخل في القتل وإن قتل مع المحاربة جماعة قتل بالأول للأولياء (الباقين من القتل دياتهم) في مال القاتل كما لو مات لتعذر القصاص .

فصل

ومن قتل أو قطع طرفاً أو أتى حداً خارج حرم مكة ثم لجأ إليه أو لجأ إليه

أي حرم مكة (حربي أو مرتد لم يستوف) الحد (منه) ولم يقتل (فيه) أي في حرم مكة فيحرم استيفأؤه منه حتى يبلون قتل فيه لقوله تعالى: « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » (١) أي فأمنوه فهو خبر أريد به الأمر ، ولأنه صلى الله عليه وسلم حرم سفك الدم بمكة ولقوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَتَلُوا إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لِكَبِيرٍ » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أَعْدَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ » رواه أحمد من حديث عبد الله بن عمر وحديث ابن شريح وقال ابن عمر : « لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ عُمَرَ فِي الْحَرَمِ مَا سَجَّنتُهُ » رواه أحمد (ولكن لا يبايع ولا يشارى) لقول ابن عباس (ولا يطعم ولا يسقى ولا يوكل ولا يشارب) لأنه لو أطمع أو آووي لتمكن من الإقامة دائماً فيضيع الحق (ولا يجالس ولا يؤوى) لما سبق (ويهجر فلا يكلمه أحد حتى يخرج) من الحرم ليستوفى منه الحق (لكن يقال له : اتق الله واخرج إلى الحل ليستوفى منك الحق الذي قبلك ، فإذا خرج أقيم عليه الحد) خارج الحرم . روي عن عمر وابن عباس وابن الزبير (فإن استوفى ذلك) الحد ونحوه (منه) أي ممن لجأ إلى الحرم (في الحرم فقد

(١) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

أساء) لهتكه حرمة الحرم (ولا شيء عليه) لأنه لم يتجاوز ما وجب له (وإن فعل ذلك) أي قتل أو قطع طرفاً أو أتى حداً أو ارتد (في الحرم استوفى منه) ما وجب بذلك (فيه) أي الحرم . قال في المبدع بغير خلاف نعلمه روى الأثرم عن ابن عباس . قال من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه ما أحدث فيه ولقوله تعالى : « ولا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (١) » الآية فأباح قتلهم عند قتالهم في الحرم ، ولأن أهل الحرم يحتاجون إلى الزجر عن المعاصي حفظاً لأنفسهم وأموالهم وأعراضهم ، ولو لم يشرع الحد فيه لتعطلت الحدود في حقهم وفاتت المصالح التي لا بد منها (ولو قوتلوا في الحرم دفعوا عن أنفسهم فقط) لقوله تعالى : « ولا تقاتلوهم عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٢) » قرىء عنهم ما ذكر ابن الجوزي أن مجاهداً وغيره قالوا : الآية محكمة وفي التمهيد أنها نسخت بقوله : « فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ (٣) » وفي الأحكام السلطانية تقاتل البغاة إذا لم يندفع بعضهم إلا به لأنه من حقوق الله وحفظها في حرمه أولى من إضاعتها وذكره الماوردي عن جمهور الفقهاء ونص عليه الشافعي وحمل الخبر على ما يعم إتلافه كالمنجنيق إذا أمكن إصلاح بدون ذلك ، وذكر ابن العربي لم تغلب فيها كفار أو بغاة وجب قتالهم بالإجماع وذكر الشيخ تقي الدين إن تعدى أهل مكة على الركب دفع الركب كما يدفع الصائل ، وللإنسان أن يدفع مع الركب بل يجب إن احتيج إليه (وفي الهدى الطائفة الممتنعة بالحرم من مبايعة الإمام ، لا تقاتل لا سيما إن كان لها تأويل . وأما حرم مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر البقاع والأشهر الحرم وغيرها) كرمضان (فلا تمنع إقامة حد ولا قصاص) لعموم الأدلة وعدم المخصص . وأما قوله تعالى : « يسألونك عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ (٤) » الآية فتقدم الكلام فيها أو أنها منسوخة عند الجمهور (ومن أتى حداً في الغزو أو) أي (ما يوجب قصاصاً) في الغزو (لم يستوف منه في أرض العدو حتى يرجع إلى دار الإسلام) لخبر بشير بن أرطاة ؛ أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق بختيه فقال : لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تُقَطِّعُ الأَيْدِي فِي الْغَزَاةِ لَقَطَّعْتَعْنُكَ » رواه أبو داود وغيره قال في المبدع وهو إجماع الصحابة إذا رجع إلى دار الإسلام (يقام

(١) ، (٢) سورة البقرة الآية : ١٩١ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٥ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢١٧ .

عليه) لعموم الآيات والاختبار وإنما أخر لعارض وقد زال (وإن أتى بشيء من ذلك) أي حد أو قصاص (في الثغور أقيم عليه فيها) قال في المبدع بغير خلاف لأنها من بلاد الإسلام والحاجة داعية إلى زجر أهلها كالحاجة إلى زجر غيرهم (وإن أتى حداً في دار الإسلام ثم دخل دار الحرب أو أسر أقيم عليه إذا خرج) من دار الحرب لما سبق (تتمة) الحد كفارة لذلك الذنب نص عليه للخبر .

بَاب

حد الزنا

(وهو فعل الفاحشة في قبل أو دبر وهو من الكبائر العظام) لقوله تعالى : «ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً» (١) ولما روى ابن مسعود قال : «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك قال ثم أي قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يعصم معك قال ثم أي قال أن تزاني حليلة جارك» متفق عليه وكان حده في ابتداء الإسلام الحبس في البيت والأذى بالكلام لقوله تعالى : «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم» (٢) الآية ثم نسخ بما روى مسلم من حديث عبادة مرفوعاً «خذوا عني البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشيب بالثيب جلد مائة والرجم» ونسخ القرآن بالسنة جائز لأن الكل من عند الله وإن اختلف طريقه ومن منع ذلك قال ليس هذا نسخاً إنما هو تفسير وتبيين له ولكن أن يقال نسخه حصل بالقرآن فإن الجلد في كتاب الله تعالى والرجم كان فيه فنسخ رسمه وبقي حكمه قال في المغني والشرح (إذا زنا محصن وجب رجمه بالحجارة وغيرها حتى يموت) حكاه ابن حزم لإجماعاً وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم رجم بقوله وفعله في أخبار تشبه التواتر وقد أنزل الله تعالى في كتابه ثم نسخ رسمه وبقي حكمه لقول عمر كان فيما أنزل الله آية الرجم الخبر متفق عليه فإن قيل له لو كانت

(١) سورة الاسراء الآية : ٢٢

(٢) سورة النساء الآية : ١٥ .

في المصحف لاجتماع العمل بحكمها وثواب تلاوتها قال ابن الجوزي أجاب ابن عقيل
 فقال إنما كان ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق
 الظن من غير استقصاء لطلب طريق مقطوع به كما سارع الخليل صلى الله عليه وسلم إلى
 ذبح ولده بمنام وهو أدنى طريق إلى الوحي وأقلها (ويبقى) الراجم (الوجه) لشرفه
 (ولا يجلد) المرجوم (قبله) أي قبل الرجم روى عن عمر وعثمان لأنه صلى الله عليه
 وسلم رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلدتهما وقال : « وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ
 اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِيهَا » ولم يأمر بجلدها وكان هذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما يرشد إليه رواية الأثرم عن أحمد ولأنه حد فيه قتل فلم يجتمع معه الجلد
 كالردة (ولا ينفي) المرجوم قبل رجمه (وتكون الحجارة) في الرجم (متوسطة
 كالكف فلا ينبغي أن يشخن المرجوم بصخرة كبيرة ولا أن يطول عليه بحصيات خفيفة)
 لأنه تعذيب له (ومن وطئ امرأته ولو) كانت (كتابية في قبلها وطأ حصل به تغييب
 الحشفة أو قدرها) من مقطوعها (في نكاح صحيح وهما) أي الزوجان (بالغان عاقلان
 حران ملتزمان فهما محصنان) يرجم من زنى منهما بشروطه ودخل في الملتزمين الذميان
 وإنما يعتبر ذلك في لزوم الحد لا في حصول الإحصان بدليل قوله كغيره ويثبت لمستأمنين
 (فإن اختل شرط منها) أي من هذه الشروط التي ذكرت للإحصان (ولو في أحدهما)
 أي الزوجين (فلا إحصان لواحد منهما) لأنه وطئ لم يحصن أحد الموطوءين فأم يحصن
 الآخر كالتسري (فإن عتقا وعتقاً وبلغا) أي الزوجان (بعد النكاح ثم وطئها صارا
 محصنين) بالوطء بعد العتق والعقل والبلوغ كما لو لم يتقدمه وطئ آخر (ولا يحصل
 الإحصان بالوطء بملك اليمين) وهو التسري لأنه ليس بنكاح ولا تثبت له أحكامه (ولا
 بوطء (في نكاح فاسد) لما سبق (ولا في نكاح خال عن الوطاء) في القبل (سواء
 حصلت فيه الشهوة أو وطئ فيما دون الفرج أو في الدبر أولاً) لقوله صلى الله عليه وسلم
 « الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ » فاعتبر الثبوت ولا تحصل بالعقد (ويثبت)
 الإحصان (لمستأمنين كذميين ولو مجوسيين لكن لا يصير المجوسي محصناً بنكاح ذي
 رحم محرم) كأخته لأنه لا يقر عليه لو ترافعا لينا فهو كالنكاح الفاسد وكذا اليهودي
 إذا نكح بنت أخيه أو أخته (فلو زنى أحد منهم) أي من أهل الذمة (وجب الجلد)

لأن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بامرأة ورجل منهم قد زنيا « فأمرَّ بهما رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فَرَجِمَا » متفق عليه (ويلزم الإمام إقامة حد بعضهم ببعض) لا التزامهم حكمتنا (ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض) لعموم قوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (١) » (ولا يسقط) حد عن ذمي (بإسلامه) كسائر الحقوق عليه (لكن لا يقام حد الزنا على مستأمن نصاً) * قلت وكذا حد سرقة وغيره لأنه ملتزم لحكمتنا بخلاف الذمي (قال في المغني والشرح في باب القطع في السرقة لأنه) أي الزنا (يجب به القتل لنقض العهد ولا يجب مع القتل حد سواه انتهى وهذا إذا زنى بمسلمة وإما أن زنى) المستأمن (بغير مسلمة فلا يقام عليه الحد كالخربي) لعدم التزامه (ولحد الحمر) فلا يقام على كافر ولو ذمياً لأنه يعتقد حله (ولو كان لرجل ولد من امرأته فقال ما وطئتها لم يثبت إحصانه) ولا يرجم إذا زنى لأن الولد يلحق بإمكان الوطاء واحتماله والإحصان لا يثبت إلا بحقيقة الوطاء (ولو كان لها) أي للمرأة (ولد من زوج فأنكرت) المرأة (أن يكون) زوجها (وطئها لم يثبت إحصانها) لما ذكرنا (ويثبت) إحصانه (بقوله وطئتها أو جامعها أو باضعتها ويثبت إحصانها بقولها إنه جامعها أو باضعها أو وطئها وإن قالت) الزوجة انه (باشرها أو أصابها أو أتاها أو دخل بها أو قاله هو) أي قال الزوج أنه باشرها أو أصابها أو أتاها أو دخل بها (فينبغي أن لا يثبت به الإحصان) لأن هذا يستعمل في الجماع فيهما دون الفرج كثيراً فلا يثبت به الإحصان الذي يدرأ بالاحتمال وقال في المبدع والأشهر أو دخلت بها أي أنه يثبت به الإحصان وقطع به في المنتهى (وإذا جلد الزاني على أنه بكر فبان محصناً رجم) إلى أن يموت ، لحديث جابر رواه أبو داود لأنه حده والجلد لم يصادف محلاً (وإذا رجم الزانيان المسلمان غسلًا وكفناً وصلى عليهما ودفنا) معاً ، كغيرهما من المسلمين ، لحديث الغامدية وفيه : « فَرَجِمَتْ وَصَلَى عَلَيْهَا » رواه الترمذي وقال حسن صحيح (وإذا زنى الحر غير المحصن من رجل أو امرأة جلد مائة) لقوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (٢) (وغرب عاماً) لقوله صلى الله عليه وسلم : « الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبٌ عَامٍ » ولأن الخلفاء الراشدين فعلوا

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٢) سورة النور الآية : ٢ .

ذلك بالحر غير المحصن وانتشر ، ولم يعرف لهم مخالف ، فكان كالأجماع (إلى مسافة القصر) لأن مادون ذلك في حكم الحضر (في بلد معين) لأن التغريب يتحقق بذلك (وإن رأى الإمام التغريب إلى فوق مسافة القصر فعل) لتناول الخبر له (والبديوي يغرب عن حلتته) بكسر الحاء (وقومه) إلى مسافة القصر فأكثر (ولا يمكن) البديوي (من الإقامة بينهم) أي بين قومه حتى يمضي العام ليحصل التغريب (ولو عين السلطان جهة لتغريبه وطلب الزاني جهة غيرها تعين ما عينه السلطان) لأن إقامته للسلطان لا للزاني (ولو أراد الحاكم تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكفه في ظاهر كلامهم) لأنه لا يحصل به الزجر كما لو جاد نفسه (ولا يجبس) المغرب (في البلد الذي نفى إليه) لعدم وروده (فإن عاد) المغرب (من تغريبه قبل مضي الحول أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافراً) لقوله صلى الله عليه وسلم « وتغريبُ عامٍ » (ويبنى على ما مضى) قبل عوده ، فلا يلزمه أن يستأنف ازبادته إذن عن العام (وتغرب امرأة مع محرم وجوباً إن تيسر) لأنه سفر واجب أشبه سفر الحج (فيخرج) المحرم (معها حتى يسكنها في موضع ثم إن شاء رجع) المحرم (إذا أمن عليها) لانقضاء الشتر (وإن شاء أقام) المحرم (معها) حتى ينقضي العام (وإن أبى) المحرم (الخروج معها) إلا بأجرة (بذلت له الأجرة من مالها) لأن ذلك من معونة سفرها . أشبه المركوب والنفقة (فإن تعذر) أخذ الأجرة منها (فمن بيت المال) لأن فيه مصلحة . أشبه نفقة نفسها إن أمكن (فإن أبى) المحرم (الخروج معها نفيت وحدها) قال في الترغيب وغيره مع الأمن (كما لو تعذر) المحرم ، لأنه لاسبيل إلى تأخيره (كسفر الحجرة وسفر الحج إذا مات المحرم في الطريق) وتقدم (وقيل تسأجر امرأة ثقة اختاره جماعة) لأنه لا بد من شخص يكون معها لأجل حفظها وحينئذ لم يكن بد من امرأة ثقة ليحصل المقصود من الحفظ (وإذا زنى الغريب غرب إلى بلد غير وطنه) ليكون تغريباً (وإن زنى) المغرب (في البلد الذي غرب إليه غرب إلى غير البلد الذي غرب منه ، وتدخل بقية مدة) التغريب (الأول في) التغريب (الثاني لأن الحدين من جنس فتداخلا) كما سبق انتهى .

فصل

وإن كان الزاني رقيقاً ذكراً أو أنثى

(فجلده خمسون جلدة) لقوله تعالى : « فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ » (١) والعذاب المذكور في القرآن الجلد مائة لا غير ، فينصرف التنصيف إليه دون غيره ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلي : « إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفْسِهَا فَاجْلِدُوهَا خَمْسِينَ » رواه عبد الله بن أحمد ورواه مالك عن عمر (ولا يغرب) القن ولا يعبر لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذكره ، ولأنه مشغول بخدمة السيد (بكرراً كان) القن (أو ثيباً) أو مزوجاً (ولا يرجم هو) أي القن (ولا) يرجم (المبعض) لمن حده الجلد كما سبق (وإذا زنى) الرقيق (ثم عتق فعليه حد الرقيق) اعتباراً بوقت الوجوب (ولو زنى حر ذمي ثم لحق بدار الحرب ثم سبي فاسترق حد حد الأحرار) من رجم أو جلد وتغريب ، لأن المعتبر وقت الوجوب وقد كان حرراً (ولو كان أحد الزانيين حرراً والآخر رقيقاً) فعلى كل واحد حده (أو زنى محصن يبكر فعلى كل واحد حده) لما روى أبو هريرة وزيد بن خالد : « أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ ، وَإِنِّي افْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَالرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا . فَتَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَجَلْدُ ابْنَتِهِ مِائَةٌ وَغَرَبَةُ عَامًا وَأَمْرًا نَيْسًا أَسْلَمِي يَأْتِي امْرَأَةً الْآخَرَ فَإِنْ أَعْرَفَتْ فَارْجُمَهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا » متفق عليه (ولو زنى بعد العتق وقبل العلم به) أي بالعتق (فعليه حد الأحرار) ولا أثر لعدم العلم بالعتق (وأن أقيم عليه حد الرقيق قبل العلم بحريته ثم علمت) حريته (بعد) ذلك (تمم عليه حد الأحرار) استدراكاً للواجب فيتمم ما بقي من المائة ويغرب عاماً وإن وطئ زوجته الحرة بعد العتق ثم زنى قبل العلم ووجدت شروط الإحصان كلها رجم كما سبق

(١) سورة النساء الآية : ٢٥

في الحر الأصلي (وإن كان) الزاني (نصفه حرّاً) ونصفه رقيقاً (فحدّه خمس وسبعون) جلدة لأن أُرش جراحه على النصف من الحر والنصف من العبد فكذا جلده (ويغرب نصف عام) لأن الحر تغريبه عام والعبد لا تغريب عليه فنصف الواجب من التغريب نصف عام (محسوباً) نصف العام (على العبد من نصيبه الحر وللسيد نصف عام بدلا عنه) لأن نصيب السيد لا تغريب فيه (وما زاد من الحرية) على النصف (أو نقص فيحسب ذلك) من جلد وتغريب ولو قال كالفرع وغيره والمعتق بعضه بالحساب لكان أولى (فإن كان فيها) أي الجلدات (كسر مثل أن يكون ثلثه حرّاً فيلزمه ست وستون جلدة وثلاثا جلدة فينبغي أن يسقط الكسر) نثلا يحصل العدوان بمجاوزة الواجب ولم تجعل كاليمين في القسامة لأن الحدود تدرأ بالشبهات حسب الاستطاعة (والمدبر والمكاتب وأم الولد كالقن) لحديث: «المكاتبُ قنٌ ما بقِيَ عَلَيْهِ دَرَهْمٌ» والباقي بالقياس عليه (وإن عفا السيد عن عبده) الزاني أو نحوه (لم يسقط عنه الحد) لأنه لله فلا يسقط بعفوه (وإذا فجر رجل بأمة ثم قتلها فعليه الحد) لزنائه بها (و) عليه (قيمتها) لسيدها لإتلافه إياها (وحد اللواط الفاعل والمفعول به كزان) لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا أتى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهَمَّ زَانِيَانِ» ولأنه فرج مقصود بالاستمتاع (1) فوجب فيه الحد كفرج المرأة فإن كان محصناً رجم وإلا جلد حر مائة وغرب عاماً وقن خمسين (ولا فرق بين أن يكون) اللواط (في مملوكه أو أجنبي) لأن الذكر ليس محلاً للوطء فلا يؤثر ما كنه له (أو) في دبر (أجنبية) لأنه فرج أصلي كالقبل (فإن وطئ زوجته) في دبرها (أو) وطئ (مملوكه في دبرها فهو محرم) لما سبق في عشرة النساء (ولا حد فيه) لأنها محل للوطء في الجملة بل يعزر لارتكابه معصية (وحد زان بذات محرم) من نسب أو رضاع (ك) حد (لائط) على ما سبق تفصيله. وخبر البراء «يقتل ويؤخذ ماله إلا رجلا يراه مباحا» قال أبو بكر: محمول عند أحمد على المستحل، وأن غير المستحل

(1) الحديث الذي ساقه المؤلف لم يفصل عقوبة ما إذا أتى الرجل الرجل بل أتى بحديث مجمل بأنهما زانيان بمعنى أنهما إن كانا غير محصنين يجلدان وإن كانا محصنين يجرمان ولكن الأصح من هذا الحديث والأشد من ذلك عقوبة الأولى بما نحن فيه من فساد خلق واختلال عقيدة واستهتار بشع أن يطبق في تلك الحالة ما في الحديث الصحيح وهو ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) والصحابة الذين تولوا الحكم والقضاء بعد رسول الله قتلوهما فألقوا بهما من جبل شاهق أو مكان مرتفع وبذلك وضعوا في مجتمعهم الأول حداً لهذه الفعلة النكراء.

كزان (ومن أتى بهيمة ولو سمكة عزر) لأنه لم يصح فيه نص . ولا يمكن قياسه على اللواط ، لأنه لا حرمة له والنفوس تعافه (ويبالغ في تعزيره) لعدم الشبهة له فيه كوطء الميتة (وقتلت البهيمة سواء كانت مملوكة له أو لغيره) وسواء كانت (مأكولة أو غير مأكولة) لما روى ابن عباس مرفوعاً قال : « مَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْهِيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَيْهِيْمَةَ » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقال الطحاوي : هو ضعيف ، وقد صح عن ابن عباس أنه قال : « مَنْ أَتَى بَيْهِيْمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ » (فإن كانت البهيمة المأتية (ملكه) أي الآتي لها (ه) هي (هدر) لأن الانسان لا يضمن مال نفسه (وإن كانت) البهيمة (لغيره ضمنها) لربها لأنها أتلفت بسببه أشبه مالو قتلها (ويحرم أكلها) وإن كانت من جنس ما يؤكل . روي عن ابن عباس . لأنها وجب قتلها لحق الله تعالى . فأشبهت سائر المقتولات لحق الله تعالى . (ويثبت ذلك) أي إتيانه للبهيمة (بشهادة رجلين على فعله بها) سواء كانت له أو لغيره كسائر ما يوجب التعزير (أو إقراره ويأتي ولو مرة إن كانت) المأتية (ملكه) لأنه أقر على نفسه فيؤاخذ به (وإن لم تكن) البهيمة المأتية (ملكه) لم يجز قتلها بإقراره) لأنه إقرار على ملك غيره فلم يقبل ، كما لو أقر بها لغير مالكها (ولو مكنت امرأة قرداً من نفسها حتى وطئها فعليها ما على واطئ البهيمة) أي فتعزر بليغا على المذهب وعلى القول الثاني تقتل . انتهى .

فصل

ولا يجب الحد

للزنا (إلا بشروط) أربعة * (أحدها ؛ أن يطاق في فرج أصلي من آدمي حي قبل كان أو دبراً بذكر أصلي . وأقله) أي الوطء (تغيب حشفة من فحل أو خصي أو قدرها عند عدمها) لأن أحكام الوطء تتعلق به . قال في الفروع والمبدع ، بعد كلام نقله عن أبي بكر ؛ فدل على أنه يلزم من نفى الغسل الحد وأولى . انتهى . فيؤخذ منه أنه لا حد على من غيبه بمحائل (فإن وطئ) الزاني (دون الفرج) فلا حد (أو تساحقت امرأتان) فلا حد لعدم الإيلاج (أو جامع الجنثى المشكل بذكره) ولو في فرج أصلي

فلا حد لاحتمال أن يكون أنثى (أو جومع) الخنثى المشكل (في قبله) واو بذكر أصلي (فلا حد) لاحتمال أن يكون ذكراً (وعليهما) أي الواطىء دون الفرج والموطوءة كذلك والمتساحقتين والخنثى المشكل إذا جامع أو جومع في قبله (التعزير) لارتكابهم تلك المعصية وإن جومع الخنثى المشكل في دبره فلواط (ولو وجد رجل مع امرأة يقبل كل منهما الآخر ولم يعلم أنه وطئها فلا حد) على واحد منهما لعدم العلم بموجبه (وعليهما التعزير) لتلك المعصية (وإن قالوا : نحن زوجان واتفقا على ذلك قبل قولهما) في قول الأكثر (وإن شهد عليهما بالزنا فقلا : نحن زوجان فعليهما الحد إن لم تكن بينة تشهد بالنكاح) لأن الشهادة بالزنا تنفي كونهما زوجين فلا تبطل بمجرد قولهما . وقيل : لا ، إذا لم يعلم أنها أجنبية منه . لأن ذلك شبهة كما لو شهد عليه بالسرقة فادعى أن المسروق ملكه . قاله الشيخ في المبدع * الشرط (الثاني) : أن يكون الزاني مكلفاً . فلا حد على صغير ومجنون) ونائم ونائمة . لحديث «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ» وتقدم (وإن زني ابن عشر أو بنت تسع عزرا) . قاله في الروضة . وقال في المبدع : يعزر غير البالغ منهما . انتهى . وذلك كضربه على ترك الصلاة (وحد السكران إذا زنا) في سكره (أو أقر به) أي الزنا (في سكره) لأنه مكلف * الشرط (الثالث) : انتفاء الشبهة) لقوله صلى الله عليه وسلم «ادْرُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (فإن وطئء جارية ولده) فلا حد سواء (وطئها الابن أولاً) لأنه وطئء وتمكنت الشبهة فيه وطئء الأمة المشتركة . يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (أو) وطئء (جارية له) فيها شرك (أو لولده) فيها شرك (أو لمكاتبه فيها شرك) فلا حد . لأنه فرج له فيه . ملك أو شبهة ملك . أشبه المكاتبه والمرهونة (أو) وطئء (أمة كلها) لبيت المال (أو بعضها لبيت المال وهو حر مسلم) فلا حد . لأن له حقاً في بيت المال (أو) وطئء امرأته أو أمته في حيض أو نفاس أو دبر (فلا حد لأن الوطئء قد صادف) ماكراً (أو) وطئء (أمرأة على فراشه أو) امرأة (في منزله) ظنها امرأته (أو زفت إليه ولو لم يقل له : هذه امرأتك ، ظنها امرأته أو أمته) فلا حد للشبهة (أو) وطئء امرأة ظن أن له أو لولده (أو لبيت المال فيها شركاً) فلا حد للشبهة (أو دعا الضرير امرأته فأجابه غيرها فوطئها) فلا حد للشبهة . بخلاف ما لو دعا محرمة عليه فأجابه غيرها فوطئها بظنها المدعوة فعليه الحد ، سواء كانت المدعوة ممن له فيها شبهة كالجارية المشتركة أو لم

يكن . لأنه لا يعذر بهذا أشبه ما لو قتل رجلا يظنه ابنه فبان أجنبياً (أو وطىء أمته
المجوسية) أو الوثنية (أو المرتدة أو المعتدة أو المزوجة أو في مدة اسنبرائها) فلا حد
لأنها ملكه (أو) وطىء (في نكاح مختلف في صحته أو) في (ملك مختلف في صحته كنكاح
متع و) نكاح (بلا ولي أو بلا شهود ونكاح الشغار والمحلل ونكاح الأخت في عدة
أختها) ونحوها (البائن و) نكاح (خامسة في عدة رابعة بئن ونكاح المجوسية وعقد
الفضولي ولو قبل الاجازة) سواء اعتقد تحريم ذلك أو لا . هذا المذهب وعليه جماهير
الأصحاب . وعنه : عليه الحد إذا اعتقد تحريمه . اختاره ابن حامد . ويفرق بينهما في
هذا النكاح (و) كوطء (في شراء فاسد بعد قبضه) أي المبيع (ولو اعتقد تحريمه فلا
حد) لأن الوطء فيه شبهة . أما قبل القبض فيحد على الصحيح كما في الأنصاف (وتقدم
وطء بائع في مدة خيار) إذا كان (يعتقد تحريمه) وأنه يحد إذا علم انتقال الملك على
الصحيح في خيار الشرط (وإن جهل) الزاني (تحريم الزنا لحدائته عهدته بالاسلام أو
نشأته ببادية بعيدة) عن دار الاسلام (أو) جهل (تحريم نكاح باطل إجماعاً) كخامسة
(فلا حد) للعرز . ويقبل منه ذلك . لأنه يجوز أن يكون صادقاً (ولا يسقط الحد بجهل
العقوبة إذا علم التحريم لقضية معاز) فانه صلى الله عليه وسلم «أمر برجمه» .
وروى : أنه قال في أثناء رجمه «رُدُّوني إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فإنَّ
قَومِي غَرُّوني مِن نَفْسِي وَأَخْبَرُونِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيَّرُ قَاتِلِي -
الحديث» رواه أبو داود (وان أكرهت المرأة على الزنا أو) أكره (المفعول به لو اظاً
قهرأ أو بالضرب أو بالمنع من طعام أو شراب اضطراراً إليه ونحوه) كالدفء في الشتاء
وليالية الباردة (فلا حد) لقوله صلى الله عليه وسلم «رُفِعَ عَنِّي الخَطَأُ والنِّسْيَانُ
وَمَا اسْتُكْرِهْتُ عَمَلِيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَرَأَ عَنْهَا الحَدَّ»
ورواه سعيد عن عمر . ولأن هذا شبهة والحد يدرأ بها (وان أكره عليه) أي الزنا
(الرجل فزني) مكرها (حد) لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار الحادث بالاختيار
بخلاف المرأة (وعنه لا) حد على الرجل المكره كالمرأة (واختاره الموفق وجمع) منهم
الشارح ، ولعموم الخبر . ولأن الاكراه شبهة وكما لو استدخلت ذكره وهو ناثم
(وإن أكره على إيلاج ذكره بإصبعه) ففعل (من غير انتشار) فلا حد (أو باشر المكره

المكره) بكسر الراء (أو) باشر (مأموره ذلك) أي إيلاج الذكر بالاصبع (فلا حد) عليه . لأنه ليس في ذلك فعل اختياري ينسب إليه (وإن وطئ ميتة) عزر ولم يحد . لأنه لا يقصد ، فلا حاجة إلى الزجر عنه (أو ملك أمه أو أخته) ونحوهما من محارمه (من الرضاع فوطئها عزر ولم يحد) لأنها مملوكة أشبهت مكاتبته . ولأنه وطئ اجتماع فيه موجب ومسقط والحد مبني على الدرء والاسقاط (وإن اشترى ذات محرمه من النسب ممن يعتق عليه) كأمه وأخته وعمته (ووطنها) فعليه الحد . لأن الملك لا يثبت فيها فلا توجد الشبهة (أو وطئ في نكاح يجمع على بطلانه مع العلم) ببطلانه (كنكاح المزوجة أو) نكاح (المعتدة و) نكاح (مطلقاته ثلاثاً و) نكاح (الخامسة وذوات محارمه من النسب والرضاع) فعليه الحد لأنه وطئ لم يصادف ملكاً ولا شبهة ملك فأوجب الحد . وقد روى عن عمر « أَنَّهُ رُفِعَ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتَيْهَا . فَقَالَ : هَلْ عَلِمْتُمَا ؟ قَالَا : لَا . فَقَالَ لَوْ عَلِمْتُمَا لَرَجَمْتُمَا » رواه أبو النصر لمروذي (أو زني بحرية مستأمنة) فعليه الحد . لأن الأمان ليس سبباً ليستباح به البضع (أو نكح بنته من الزنا) فعليه الحد (نصاً . وحمله جماعة على إن لم يبلغه الخلاف) وهو كون الشافعي أباحه (فيحمل إذن على معتقد تحريمه) أي تحريم نكاح البنت ونحوها . وعبارة الفروع : وحمله جماعة على أنه لم يبلغه الخلاف ويحمل حمله على معتقد تحريمه انتهى . قلت : وذلك لا يكفي لأنه قد تقدم لاحد على من وطئ في نكاح مختلف فيه اعتقد تحريمه أولاً (أو استأجر امرأة للزنا أو) استأجرها (أغيره) أي الزنا كالخياطة (فزني بها) فعليه الحد . لأن البضع لا يستباح بالإجارة (أو) زني (بأمرأة نه عليها قصاص) فعليه الحد . لأنه وطئ في غير ملك من غير شبهة أشبه . ما لو وطئ من له عليها دين (أو) زني (بصغيرة يوطئ مثلها أو مجنونة) لأن الواطئ من أهل وجوب الحد (أو) زني (بأمرأة ثم تزوجها أو) زني (بأمة ثم اشتراها فعليه الحد) لأن النكاح والملك وجد بغير وجوب الحد ، فلم يسقط كما لو سرق نصاباً ثم ملكه (وإن مكنت المكلفة من نفسها مجنوناً أو مميزاً أو من لا يحد لجهله) التحريم (أو مكنت) مكلفة (حربياً أو مستأماً أو أدخلت) مكلفة (ذكر نائم) في فرجها (فعليه الحد وحدها) لأن سقوطه عن أحد المتواطئين لمعنى يخصه لا يوجب سقوطه عن الآخر . الشرط (الرابع) : ثبوت الزنا . ولا يثبت إلا بأحد أمرين . أحدهما : أن يقربه أربع مرات في مجلس أو مجالس (

لأن ما عزا أقر عنده صلى الله عليه وسلم أربعاً في مجلس واحد والغامدية أقرت عنده بذلك في مجلس . وروى أبو هريرة قال « أتى رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقَالَ : إنِّي زنيْتُ فأعرض عنه ، فلَمَّا شَهِدَ عاَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دعاَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم فقَالَ : أَيْبِكَ جُنُونٌ ؟ قَالَ . لا . قَالَ : هَلْ أَحْصَيْتَ ؟ قَالَ نعم . قَالَ : اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ » متفق عليه (وهو مكلف) حر أو عبد محلود في قذف أو لا (مخدراً) أرفع القلم عن الصغير والمجنون والعفو للمكروه (ويصرح بذكر حقيقة الوطاء) لتزول التهمة . ولقوله صلى الله عليه وسلم لما عزا « لَعَلَّكَ قَبَلْتِ أَوْ غَمَزْتِ ؟ قَالَ : لا : قَالَ : أَفَنَكْتَهَالَا يُكْنَى ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ » رواه البخاري (ولا ينزع) أي يرجع (عن إقراره حتى يتم الحد) فان رجع عن إقراره أو هرب كف عنه لقصة ما عزا وتقدم (فان أقر أنه زنا بامرأة) أربع مرات (فكذبته فعليه الحد) مؤاخذه بإقراره (دونها كما لو سكتت أو لم تسأل) عن ذلك (ولا يصح إقرار الصبي والمجنون ولا من زال عقله بنوم أو شرب دواء) أو إغماء لأن قولهم غير معتبر (ويحد الإخرس إذا فهمت إشارته) وأقر بها أربع مرات فان لم تفهم بإشارته لم يتصور منه إقرار (وإن أقر بوطء امرأة وادعى أنها امرأته فأنكرت المرأة الزوجية ولم تقر بوطئه اياها فلا حد عليه) للشبهة لاحتمال صدقه (ولا مهر لها) لأنها لا تدعيه ولم تقر بالوطء (وان اعترفت بوطئه وأنه زنى بها مطاوعة فلا مهر) لإعترافها بأنها زانية مطاوعة (ولا حد على واحد منهما) أما الواطئ فلما تقدم وأما الموطوءة فلأنه لا يكفي بالإقرار مرة (إلا أن تقر أربع مرات) فتحد مؤاخذه لها بإقرارها (وان أقرت) الموطوءة (أنه أكرهها عليه) أي الوطاء (أو) انه (اشتبه عليها فعليه المهر) ما نال من فرجها ولا حد عليهما (ولو شهد أربعة على إقراره) أي الزاني (أربعاً بالزنا ثبت الزنا) لوجود الاقرار به أربعاً (ولا يثبت) الاقرار بالزنا (بلون أربعة) يشهدون به من الرجال (فان أنكر) المشهود عليه الاقرار (أو صدقهم دون أربع مرات فلا حد عليه) لأن انكاره وتصديقه دون أربع رجوع عن إقراره وهو مقبول منه (ولا) حد (على الشهود) لأنهم نصاب كامل (ولو تمت البينة عليه) بالزنا (وأقر على نفسه إقراراً تاماً) أي أربعاً (ثم رجع عن إقراره لم يسقط عنه الحد) لثبوته بالبينة التامة .

فصل

الامر الثاني ان يشهد عليه

أي الزنا (ولو ذمياً أربعة رجال مسلمين عدول) لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ (١) - الْآيَةُ » ولحديث سعد بن عبادة قال « أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمْنَهُ حَتَّى آتَى بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ » رواه مالك فلا تقبل فيه شهادة النساء ولا فاسق ولو مستوراً (أحراراً كانوا) أي الشهود (أو عبيداً) لعموم النص وهو عدل مسلم ذكر فقبل كالحر (يصفون الزنا) فيعتبر أن يشهلوا (بزنا واحد) يصفونه (فيقولون رأيناه مغيباً ذكره) في فرجها (أو) غيب (حشفته أو قدرها) إن كان مقطوعها (في فرجها كالليل في المكحلة أو الرشاء في البئر) لأنه إذا اعتبر التصريح في الاقرار كان اعتباره في الشهادة أولى (ويجوز للشهود ان ينظروا إلى ذلك منهما) أي الزانين (لاقامة الشهادة عليهما) ليحصل الردع بالحد (ولا يعتبر ذكر مكان الزنا) عند أبي حامد والمذهب خلافه ويأتي في الشهادات (ولا ذكر المزي بها ان كانت الشهادة على رجل) لانه لم يأت في الحديث الصحيح ذكره المزي بها ولا مكان الزنا وقطع في المنتهى في الشهادات بأنه يعتبر ذكرهما (ولا ذكر الزاني ان كانت الشهادة على امرأة) كعكسه (ويكفي إذا شهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها) لحصول العلم بالزنا (والتشبيه) بالمرود في المكحلة والرشاء في البئر (تأكيد ويشترط أن يجيء الأربعة) للشهادة (في مجلس واحد سواء جاؤا متفرقين أو مجتمعين) لقصة المغيرة فأنهم جاءوا متفرقين وسمعت شهادتهم وإنما حلوا لعدم كمالها وذلك « أَنَّ عُمَرَ شَهِدَ عِنْدَهُ أَبُو بَكْرَةَ وَنَافِعٌ وَشَيْبَلُ بْنُ سَعِيدٍ عَلَيَّ الْمُغِيرَةَ بِنِ شُعْبَةَ وَلَمْ يَشْهَدْ زِيَادٌ فَحَدَّ الثَّلَاثَةَ » ولو كان المجلس غير مشروط لم يجوز أن يجدهم لجواز ان يكملوا برابع في مجلس آخر (وسواء صدقهم) المشهود عليه (أولا) أي أو لم يصدقهم لكمال النصاب (فان جاء بعضهم بعد ان قام الحاكم من مجلسه) فهم قذفة لأن شهادته غير مقبولة ولا صحيحة أشبه ما لو

(١) سورة النور الآية : ٤ .

لم يشهد أصلاً وعليهم الحد (أو شهد ثلاثة وامتنع الرابع) من الشهادة (أو لم يكملها فهم قذفة وعليهم الحد) لقوله تعالى: «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْزَيْهُمْ وَهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً (١)» وهذا يوجب الحد على رام لم يشهد بما قاله أربعة ولأن عمر جلد أبا بكره وأصحابه حيث لم يكمل الرابع شهادته بمحضر من الصحابة ولم ينكره أحد فكان كالأجماع (وإن كانوا) أي الشهود (ففاقاً) أو بعضهم (أو) كانوا (عمياناً أو بعضهم فعليهم الحد) لأنهم قذفة وكذا لو كانوا كفاراً ولو على ذمي (وإن شهد أربعة مستورون ولم تثبت عدالتهم) لم يثبت الزنا لجواز أن يكونوا ففاقاً ولا حد عليهم لاحتمال العدالة (أو مات أحد الأربعة) الشاهدين بالزنا (قبل وصف الزنا فلا حد عليهم) لأنه قد شهد به أربعة سواء كانوا عدولاً أو مستورين (فإن شهد) بالزنا (ثلاثة رجال وامرأتان حد الجميع) لأنه قد شهد به أربعة سواء كانوا عدولاً أو مستورين للقذف لقوله تعالى «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ - (٢)» (وإن كان أحد الأربعة) الذين شهلوا بالزنا (زوجاً حد الثلاثة) لأنهم قذافة حيث لم تكمل البينة لأن شهادة الزوج عليها غير مسموعة ولأنه بشهادته مقرر بعدواته ولا يحسد (الزوج إن لاعن) المقذوفة وإلا حد لأن شهادته على زوجته بالزنا لا تقبل فيكون قاذفاً لها (وإن شهد أربعة) على إنسان بالزنا (فإذا المشهود عليه محبوب أو) المرأة (رتقاء حملوا) أي الشهود (للقذف) للقطع بكذبهم (وإن شهلوا عليها) أي المرأة بالزنا (فتبين أنها عذراء لم تحدهي) لثبوت بكارتها ووجودها يمنع من الزنا ظاهراً لأن الزنا لا يحصل بدون الإبلاج ولا يتصور مع بقاء البكارة (ولا) يحسد (الرجل) المشهود عليه بالزنا بها للشبهة (ولا) يحسد (الشهود) لأن الشهادة كملت مع احتمال صدقهم فإنه يحتمل إن يكون وطئها ثم عادت عذرتها (وتكفي شهادة امرأة واحدة بعذرتها) كسائر عيوب النساء تحت الثياب (وإن شهد اثنان أنه زني بها في بيت أو بلد أو يوم و) شهد (اثنان أنه زني بها في بيت) آخر (أو بلد) آخر (أو يوم آخر) فهم قذفة لأنهم لم يشهدوا بزنا واحد وعليهم الحد (أو شهد اثنان أنه زني بامرأة بيضاء و) شهد (اثنان أنه زني بامرأة سوداء فهم قذفة لأنهم لم يشهدوا بزنا واحد وعليهم الحد) لأنه لم يكمل أربعة على زنا واحد (وإن شهد اثنان أنه زني بها في زاوية بيت صغير عرفاً و) شهد (اثنان أنه زني به في زاويته الأخرى)

(١) ، (٢) سورة النور الآية : ٤ .

تكملت شهادتهم (أو) شهد (اثنان انه زني بها في قميص أبيض أو) أنه زني بها (قائمة و)
 شهد (اثنان) أنه زني بها (في) قميص (أحمر أو قائمة تكملت شهادتهم) لانه لا تنافي
 بينهما لاحتمال أن يكون ابتداء الفعل في زاوية وتامة في أخرى أو يكون عليها قميصان
 فذكر كل اثنين واحداً منهما أو تكون قائمة في الانتهاء قائمة في الابتداء أو بالعكس وكذا
 لو شهد اثنان أنه زني بها في قميص كتان وآخران في قميص خز (وان كان البيت كبيراً
 والزويتان متباعدتان) وعين كل اثنين زاوية منهما (فهم قذفة) لأنهم لم يشهدوا بزنا
 واحد وعليهم الحد (والقول في الزمان كالقول في المكان) إذا عين كل اثنين زماناً
 (متى كان بينهما زمن متباعد لا يمكن وجود الفعل الواحد في جميعه كطرفي النهار لم
 تكمل شهادتهم فان تقاربا قبلت) شهادتهم لانه زمن واحد (وإن شهدا) أي اثنان (أنه
 زني بها مطاوعة و) شهد (آخران) أنه زني بها (مكرهه لم تكمل) شهادتهم لأن فعل
 المطاوعة غير فعل المكرهه (وحد شاهد المطاوعة لقذف المرأة) لانها قذفها بالزنا
 (وإن شهد أربعة) بالزنا (فرجعوا) كلهم (أو) رجع (بعضهم قبل الحد) ولو بعد
 حكم (حد الأربعة) للقذف (وحد الأربعة لقذف الرجل) لانهم قذفوه بالزنا (وإن
 رجع أحدهم) أي الأربعة (بعد الحكم) للمشهد عليه بالزنا (حد) الرجوع (وحده)
 لان اقامة الحد كحكم الحاكم فلا ينقض برجوع الشهود أو بعضهم لكن يلزم من رجوع
 حكم رجوعه وهو مقر بالقذف فيلزمه حده إذا كان الحد جليداً أو رجماً وطالبه به قبل
 موته وذلك معنى قوله (إنه ورث حد القذف) فيحد بطلب الورثة وإن رجع الأربعة
 أو بعضهم قبل حد من شهدوا عليه ولو بعد حكم حد الجميع (وعليه) أي على من رجع
 بعد الحكم (رجع ما تلف بشهادته) لتسببه في تلفه (ويأتي) ذلك (في الرجوع عن
 الشهادة) مفصلاً (وإذا ثبتت الشهادة بالزنا فصدقهم المشهود عليه) أي على الزنا ولو
 دون اربع (لم يسقط الحد) خلافاً لأبي حنيفة لكمال البينة (وإن شهد شاهدان) بالزنا
 (واعترف هو) أي المشهود عليه (مرتين لم تكمل البينة) لعدم تمام النصاب ولا يحذ لانه
 لم يقر أربعاً ولم يشهد عليه أربعة (ولم يجب الحد) على البينة لتصديقه لها (فان كملت البينة
 ثم مات الشهود أو غابوا جاز الحكم بها) أي البينة لان كل شهادة جاز الحكم بها مع
 حضور الشهود جاز الحكم بها مع غيبتهم كسائر الشهادات واحتمال رجوعهم ليس
 بشبهة كما لو حكم بشهادتهم (و) جاز (إقامة الحد) على المشهود عليه لتمام النصاب

(وإن شهدوا بزنا قديم أو أقر) الزاني (به) أي بزنا قديم (وجب الحد) لعموم الآية وكسائر الحقوق (وتجوز الشهادة بالحد من غير مدع) نص عليه لقصة أبي بكر (وإن شهد أربعة) على رجل (أنه زني بأمرأة وشهد أربعة آخرون على الشهود أنهم هم الزناة) بها (لم يحد المشهود عليه) لأن شهادة الآخرين تضمنت جرح الأولين (ويحد الأولون للقتل وللزنا) لأن شهادة الآخرين صحيحة فيجب الحكم بها (وكل زنا من مسلم أو ذمي أوجب الحد لا يقبل فيه إلا أربعة شهود) لقوله تعالى : « ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ (١) » (ويدخل فيه اللواط) لأن حكمه حكم الزنا (و) يدخل فيه أيضاً (وطء المرأة) الأجنبية (في دبرها) لانه زنا . وإن أوجب نقض العهد كزنا الذمي بمسلمة فتقدم كلام الشيخ فيه (وإن أوجب التعزير كوطء البهيمة و) وطء (الأمة المشتركة و) أمته (المزوجة قبل فيه رجلان كشهود المباشرة دون الفرج ونحوها) مما يوجب التعزير (وإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحد بمجرد ذلك) لاحتمال ان يكون من غير زنا (وتسأل استحباباً فإن ادعت انها أكرهت) على الزنا (أو وطئت بشبهة أو لم تعترف بالزنا) أربع مرات (لم تحد) لامكان صدقها والحد يدرأ بالشبهة (ويستحب للامام أو الحاكم الذي يثبت عنده الحد بالاقرار التعريض للمقر بالرجوع إذا تم) الإقرار (و) التعريض له (بالوقوف) أي التوقف عن الإقرار إذا لما يتم الإقرار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ أُعْرِضَ عَنْ مَاعِزٍ حِينَ أَقْرَعَ عِنْدَهُ ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْآخَرَى فَاُعْرِضَ عَنْهُ حَتَّى تَمَّ إِقْرَارُهُ أَرْبَعًا ، ثُمَّ قَالَ : لَعَلَّكَ قَبَلْتَ لِعَلَّكَ لَمَسْتِ » وروى أنه قال للذي أقر بالسرقة « مَا إِخَالَكَ فَعَلَلْتَ » رواه سعيد (ولا بلأس أن يعرض له بعض الحاضرين بالرجوع) عن الإقرار إن أقر (أو) يعرضوا له قبل الإقرار (بان لا يقر) لأن ستر نفسه أولى (ويكره لمن علم بحاله بحاله ان يحثه على الاقرار) لما فيه من إشاعة الفاحشة انتهى .

بَاب

القذف

(وهو الرمي بزنا أو لواط أو شهادة به) أي بما ذكر من زنا أو لواط (عليه ولم تكمل
البينة) بذلك (وهو) محرم بل (كبيرة) لقوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ
الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِينُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١) »
وقواه صلى الله عليه وسلم « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ . قَالُوا : وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ ؟ قَالَ : الشُّرْكُ وَالسُّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ
الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ . وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ
الْمُؤْمِنَاتِ » متفق عليه (من قذف ولو) كان القاذف (أخرس بإشارة مفهومة ولو في
غير دار الاسلام وهو) أي القاذف (مكلف مختار محصن ولو) كان المقذوف (ذات
محرم أو مجبوا أو خصياً أو مريضاً مدنفاً) أي مشرفاً على الهلاك (أو رتقاء أو قرناء
حد حر ثمانين جلدة) لقوله تعالى « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
شُهَدَاءَ فَأَجْلِدْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً (٢) » (و) حد (قن ولو عتق) بعد القذف
(قبل حده اربعين) جلدة لاجتماع الصحابة أنه على النصف قال عبد الله بن عامر بن
ربيعة « أَذْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَالْخَلْفَاءَ وَهَلُمَّ جَرًّا مَا رَأَيْتُ
أَحَدًا جَلِدَ عَبْدًا فِي فَرِيَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ » رواه مالك ، فيكون ذلك مخصصاً
للآية (و) حد (معتق بعضه بحسابه) كما تقدم في حد الزنا (سوى أبويه) أي المقذوف
(وإن علوا فلا يحد ان يقذف ولد وإن نزل) نص عليه (كقود ولا يحدان) أي
الأبوان (له) لولدتهما وان نزل في قذف ولا غيره ، فلا يرث الوالد حد القذف على
أبويه كما لا يرث القود عليهما (فان قذف أم ابنه وهي اجنبية منه) أي القاذف أي غير
زوجه له (فماتت) المقذوفة (قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة) به عليه ، لأنه إذا
لم يملك طلبه بقذفه لنفسه فلغيره أولى وكالقود (فان كان لها) أي المقذوفة (ابن آخر

(١) سورة النور الآية : ٢٣ .

(٢) سورة النور الآية : ٤ .

(من غيره) أي القاذف (كان له) أي ابنها الآخر (استيفأؤه فله إذا ماتت بعد المطالبة) لتبعضه بخلاف القود (ويحد الابن بقذف كل واحد من آبائه وأمهاته وإن علوا) لعموم الآية وكما يقاد بهم (ويحد) القاذف (بقذف على وجه الغيرة) بفتح الغين المعجمة أي الحمية والأنفة ، لعموم الآية ، وكأجنبي (ويشترط لإقامة الحد) بالقذف (مطالبة المقدوف) للقاذف (واستدامة الطلب إلى إقامة الحد بأن لا يعفو) فلا يجد . ولا يجوز أن يعرض له إلا بطلبه ذكره الشيخ تقي الدين إجماعاً (و) يشترط أيضاً (أن لا يأتي بيينة) أي أربعة رجال (ما قذفه به) لمفهوم قوله تعالى «ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» (١) (و) يشترط أيضاً (أن لا يصدقه المقدوق) فان صدقه لم يحد لأنه أبلغ من إقامة البيينة (و) يشترط أيضاً (ان لا يلاعن القاذف) المقدوف (ان كان) القاذف (زوجاً) فان لاعن سقط عنه الحد لما تقدم في اللعان (وهو) أي حد القذف (حق لآدمي) يسقط بعفوه (ولا يستحلف) المنكر (فيه) أي في القذف لأنه لا يتعلق بالمال مقصوده (ولا يقبل رجوعه) أي المقر بالقذف (عنه) أي عن القذف كسائر حقوق الآدمي إذا أقر بها بخلاف حد الزنا وحد الشرب والسرقة لأنها حق لله تعالى (ويسقط) حد القذف بالعفو (عن بعضه) فلو قذف جماعة بكلمة واحدة فعن بعضهم لم يسقط الحد بالنسبة لمن لم يعف ، ويستوفي له كاملاً بخلاف القصاص لأنه لا يتبعض (وإن قال اقدفي عزر القاذف فقط) لإرتكابه معصية ولم يحد لأنه حق لآدمي وقد أذن فيه (وليس للمقدوف استيفاء بنفسه) فلو فعل لم يعتد به وعلله القاضي بأنه تعتبر نية الامام أنه حد (وقذف غير المحصن كمشرك وذمي وقن . ولو كان القاذف سيده ومسلم له دون عشر سنين ومسلمة لها دون تسع سنين ومن ليس بعفيف يوجب التعزير فقط) ردعا له عن اعراض المعصومين وكفالة عن أذاهم (وحق طلب تعزير القن إذا قذف له) لأنه لا يتعلق بالمال مقصوده (لا لسيدته) فلا يطالب به سيده (والمحصن هنا) أي في القذف غير المحصن في باب الزنا (وهو الحر المسلم العاقل الذي يجامع مثله) وهو ابن عشر و بنت تسع فأكثر (العفيف عن الزنا ظاهراً) أما اعتبار الحرية والاسلام فلان العبد والكافر حرتهما لا تنهض لإيجاب الحد والآية الكريمة وردت في الحرية المسلمة وغيرها ليس في معناها ، وأما العقل فلان المجنون لا يعير بالزنا لعدم تكليفه وغير العاقل لا يلحقه شين بإضافة الزنا إليه لكونه غير مكلف

(١) سورة النور الآية ٤

وأما العفة عن الزنا فلان غير العفيف لا يشينه القذف . والحد إنما وجب لأجل ذلك وقد أسقط الله الحد عن القاذف إذا كان له بيعة بما قال وأما كونه يجمع مثله فلان من دونه لا يعير بالقذف لتحقق كذب القاذف ولا يشترط في المحصن العدالة ، فلو كان فاسقاً لشربه الخمر أو البدعة ولم يعرف بالزنا وجب الحد على قاذفه (ولو تائباً من زنا) فيحد قاذفه لأن التوبة تجب ما قبلها (أو) كان المقذوف (ملاعنة) فيحد قاذفها كغيرها (وولدها) أي الملاعنة (وولد زنا كغيرهما فيحد من قذفهما) إذا كانا محصنين كغيرهما (ومن ثبت زناه منهما) أي من ولد الملاعنة وولد الزنا (أو) ثبت زناه (من غيرهما بيعة) أو بأربعة رجال فلا حد على قاذفه . للآية (أو شهد به) أي بزناه (شاهدان) فلا حد على قاذفه وفيه نظر لمفهوم قوله «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ (١)» (أو أقر) المقذوف (به) أي بالزنا (ولو دون أربع مرات) فلا حد على قاذفه (أو حد للزنا فلا حد على قاذفه) لعدم احصائه (ويعزر) لما تقدم (ولو قال لمن زني في شركه أو كان مجوسياً تزوج بذات محرم) كأخته (بعد أن أسلم : يا زاني فلا حد عليه إذا فسرد بذلك) أي بالزنا في شركة أو بتزوجه بذات محرمه لأنه صادق (ويعزر) لإيذائه له (ولا يشترط في المقذوف البلوغ بل) أن (يكون مثله يوطأ أو يوطأ كابن عشر) فأكثر (وابنة تسع) فأكثر لأنه يلحتهما الشين بإضافة الزنا إليهما ويعيران بذلك . ولهذا جعل عيباً في الرقيق . وظاهر كلام جماعة أنه لا يعتبر سلامته من وطء الشبهة (ولا يقام عليه) أي على قاذف ابن عشر ونحوه (الحد حتى يبلغ المقذوف ويطالب به) أي الحد (بعد بلوغه) لعدم اعتبار كلامه قبل البلوغ (وليس لوليه) أي ولي غير البالغ (المطالبة عنه) بالحد حذراً من فوات التثفي (وكذا لو جن المقذوف) قبل الطلب (أو أغمى عليه قبل الطلب) بالحد لم يقم على القاذف حتى يفيق المقذوف ويطلبه وليس لوليه المطالبة عنه لما سلف (وإن كان) جنونه أو إغماؤه (بعده) أي الطلب (أقيم) الحد في الحال لوجود شرطه (كما لو وكل في استيفاء القصاص ثم جن) مستحقه جنوناً غير مطبق (أو أغمى عليه) فإن ذلك لا يمنع وكيهه من استيفائه ، فإن كان الجنون مطبقاً فقد تقدم في الوكالة أنها تبطل به (وان قذف غائباً اعتبر قدومه وطلبه) لأنه حق له أشبه سائر حقوقه (إلا أن يثبت أنه طالبه في غيبته فيحد) القاذف لوجود شرطه وهو الطلب (وإن كان القاذف

(١) سورة النور الآية : ٤ .

مجنوناً أو مبرسماً أو نائماً أو صغيراً فلا حد عليه) لعدم اعتبار كلامه (بخلاف السكران) لأنه مكلف (وان قال لحره مسلمة) محصنة (زنيته وأنت صغيرة وفسره بصغر عن تسع لم يحد) لأن حد القذف إنما وجب لما يلحق بالمقذوف من العار وهو متنف للصغر (ويعزر) زاد في المعنى إن رآه الامام وأنه لا يحتاج لحد طلب لأنه تأديب (وكذلك إن قذف صغيراً له دون عشر سنين) أو قذف محصناً فقال له زنيته وأنت صغير وفسره بما دون العشر لما مر (وإلا) بأن قال لمحصنة: زنيته وأنت صغيرة و (فسره) بتسع فأكثر من عمرها حد (أو) قال لمحصن: زنيته وأنت صغير وفسره (بعشر فأكثر من عمره حد) لعدم اشتراط الباوغ (وإن قال القاذف للمقذوف: كنت أنت صغيراً حين قذفتك فقال) المقذوف (بل) كنت (كبيراً فالقول قول القاذف) لأن الأصل الصغر وبراءة الذمة من الحد (وان أقام كل منهما بينة بدعواه وكانتا مطابقتين أو مؤرختين تاريخين مختلفين فهما قذفان يوجبان التعزير والحد) أي القذف في الصغر يوجب التعزير والقذف في الكبر يوجب الحد عملاً للبيتين (وإن بينتا تاريخاً واحداً) فقال كل منهما: قذفه في أول محرم سنة أربع مثلاً (فقات إحداهما وهو صغير. وقالت الأخرى وهو كبير تعارضتا وسقطتا) لتعارضهما وعدم المرجح لإحداهما على الأخرى (وكذا لو كان تاريخ بينة المقذوف) الشاهدة بكبره (قبل تاريخ بينة القاذف) الشاهد بالصغر فتعارضتا، ويرجع إلى قول القاذف: أن القذف كان في صغر المقذوف. والمراد بالصغر ما دون عشر في الذكر وتسع في الأنثى كما يعلم مما تقدم (وإن قال لحره مسلمة: زنيته وأنت نصرانية) أو نحوها (أو أمة لم تكن كذلك حد) للعلم بكذبه في وصفها بذلك (وان لم يثبت ذلك وأمكن) أن تكون كذلك (حد أيضاً) لأن الأصل عدمه (وكذا لو قذف مجهولة النسب وادعى رقبها وأنكرته) فيحد. وكذا لو قذف مجهول النسب وادعى رقبه وأنكره وتقدم في اللقيط (وإن كانت كذلك) أي نصرانية أو أمة (لم يحد) لعدم الإحصان وقت القذف (وإن قالت أردت قذفي الحال فأنكره لم يحد) والقول قوله في إرادته لأنه أعلم بنيته (ولو قال زنيته وأنت مشرقة فقالت: أردت قذفي بالزنا والشرك. فقال) القاذف (بل أردت قذفك بالزنا إذ كنت مشرقة فقوله مع يمينه) لأن اختلافهما في نيته، ولا تعلم إلا من قبله (وهكذا إن قال) لحر (زنيته وأنت عبد) فقال: أردت قذفي بالزنا والرق. فقال: بل أردت قذفك بالزنا إذ كنت

قنا) وإن قال لها) أي لمشركة أسلمت) يا زانية ثم ثبت زناها في حال كفرها لم يحد) لأنها غير محصنة (ولو قذف) زوج (من أقرت بزنا) ولو (مرة فلا لعان) عليه لا عتافها بما قذفها به (ويعزر) لإرتكابه معصية (ومن قذف محصناً فزال إحصانه قبل إقائه الحد لم يسقط الحد عن القاذف) حكم الحاكم بوجوبه أم لا ، لأن العبد يعتبر بوقت وجوبه وكما لا يسقط برده وجنونه بخلاف فسق الشهود قبل الحكم لضيق الشهادة (وإن وجب الحد على ذمي أو) على (مرتد فالحق بدار الحرب ثم عاد لم يسقط عنه) بل يقام عليه كسائر الحقوق عليه .

فصل

والقذف محرم

لما تقدم أول الباب (إلا في موضعين أحدهما أن يرى امرأته تزني في طهر لم يصحبها فيه) زاد في الترغيب والرعاية ولو دون الفرج . وفي المغنى والشرح : أو تقر به أي بالزنا فيصدقها (فيعتز لها ثم تلد ما يمكن أنه من الزاني فيجب عليه قذفها) لأن نفى الولد واجب لأنه إذا لم ينفه لحقه وورثه وورث أقاربه وورثوا منه ونظر إلى بناته وأخواته ولا يمكن نفيه إلا بالقذف وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (و) يجب (نفى ولدها) لأن ذلك يجري مجرى اليقين في أن الولد من الزنا لكونها أمت به لستة أشهر من حين الوطء وفي سنن أبي داود . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَيَّ قَوْمٍ مِّنْ لَّيْسَ مِنْهُمْ فَكَيْسَتْ مِّنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا اللَّهُ فِي جَنَّتِهِ « ولا شك أن الرجل مثلها (وفي المحرر وغيره . وكذا لو وطئها) الزوج (في طهر زنت فيه ، وظن الولد من الزاني) لشبهه ونحوه ، وجزم به في المنتهى (وفي الترغيب نفيه) أي الولد (محرم مع التردد) في كونه منه أو من غيره لأن الولد للفراش (و) الموضع (الثاني أن يراها تزني ولم تلد ما يلزم نفيه أو يستفيض زناها في الناس أو أخبره به) أي بزناها (ثقة أو يرى) الزوج (رجلا يعرف بالفجور يدخل إليها زاد في الترغيب خلوة فيباح قذفها) لأنه يغلب على ظنه فجورها (ولا يجب) لأنه يمكنه فراقها (وفراقها أولى من قذفها) لأنه أستر ، ولأن قذفها يلزم منه أن يحلف أحدهما كاذباً أو تقر فتفتضح

(وأن أتت) الزوجة (بولد يخالف لونه لونهما) أي الزوجين كأبيض بين أسودين أو عكسه (أو) أتت بولد (يشبه رجلاً غير والده لم يبع فيه بذلك) لخبر أبي هريرة متفق عليه وقال «لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ» ولأن دلالة الشبه ضعيفة ودلالة الفرائض قوية بدليل قصة سعد وعبد بن زمعة (ما لم تكن قرينة) بأن رأى عندها رجلاً يشبه الولد الذي أتت به ، فإن ذلك مع الشبه يغلب على الظن أن الولد من الرجل الذي رآه عندها (وإن كان يعزل عنها لم يبع له فيه) لخبر أبي سعيد (ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره) لأن خبره ليس مقبولاً (ولا) قذفها برؤيته رجلاً خارجاً من عندها من غير أن يستفيض زانها (مع قرينة لعدم ما يدل على زانها) انتهى .

فصل

وأفاظ القذف تنقسم إلى صريح وكناية كالطلاق وغيره

(صريح القذف ما لا يحتمل غيره نحو يا زاني يا عاهر) وأصل العهر إتيان الرجل المرأة ليلاً للمجور بها ثم غلب على الزنا فأطلق العاهر على الزاني سواء جاءها أو جاءت هي ليلاً أو نهاراً (زني فرجك بالوطء يا معفوج) من عفج بمعنى نكح أي منكوح أي موطوء (يا منيوك قد زنيت أو أنت أزني الناس . فتح التاء أو كسرهما للذكر والأنثى في قوله : زنيت) لأن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بافظ الزنا ، ولأن كثيراً من الناس يذكر المؤنث ويؤنث المذكور . ولا يخرج بذلك عن كون المخاطب به مراداً بما يراد باللفظ الصحيح (أو) قال (أنت أزني من فلانة يحد للمخاطب) بذلك الكلام لأنه قاذف له (وليس بقاذف لفلانة) فلا يحد لها لأن لفظة أفعل . تستعمل للمنفرد بالفعل لقوله تعالى «أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع» (١) (أو قال لرجل يا زانية أو يا نسمة زانية أو لامرأة يا زان أو يا شخصاً زانياً أو قذفها) أي المرأة (أنها وطئت في دبرها أو قذف رجلاً بوطء امرأة في دبرها أو قال لها يا منيوكه ان لم يفسره بفعل زوج أو سيد) فإن فسره بفعل زوج أو سيد فليس قذفاً لأنه ليس بزنا (إذا كان القذف بعد حرمتها) أي الأمة (وفسره بفعل السيد قبل العتق) فلا حد (ولا يقبل قوله) أي لا يسمع تفسير القاذف للقذف (بما يحيله) أي يغير القذف ويخرجه عن معناه لأنه بخلاف الظاهر (ويحد) لاتبانه

(١) سورة يونس الآية ٣٥

بصريح القذف (فإن قال أردت) بقولي يا زاني أو يا عاهر (زاني العين أو عاهر البدن أو)
 قال أردت بقولي (يا لوطي أنك من قوم لوط أو تعمل عمل قوم لوط غير إتيان الذكور
 ونحوه) أي نحو ما ذكر من التأويل (لم يقبل) منه لأن إطلاق لفظه وإرادة مثل ذلك فيه
 مع أن قوم لوط لم يبق منهم احد (وكل ما لا يجب الحد بفعله لا يجب على القاذف به
 كوطء البهيمة والمباشرة دون الفرج والوطء بالشبهة وقذف المرأة بالمساحقة أو) قذفها
 (بالوطء مكروهة و) ك (القذف باللمس والنظر) لأن ذلك ليس رميةً بالزنا (وقوله
 لست لابيک أو لست بولد فلان قذف لأمه) لأن ذلك يقتضي أن أمه أتت به من غير أبيه
 وذلك قذف لها (إلا أن يكون منفيًا بلعان لم يستلحقه أبوه ولم يفسره) القائل (بزنا أمه)
 فإنه لا يكون قذفًا لأمه لصدقه في أنه ليس بولده (وكذا إن نفاه عن قبيلته) بأن قال
 لست من قبيلة كذا فإنه يكون قذفًا لأمه إلا أن يكون منفيًا بلعان لم يستلحقه أبوه ولم يفسره
 بزنا أمه (أو قال يا ابن الزانية) فهو قذف لأمه (وإن نفاه) أي الولد (عن أمه) بأن قال
 ما أنت ابن فلانة فلا حد للعلم بكذبه (أو قال ان لم تفعل كذا فلست بابن فلان) فلا
 حد لأنه لم يقذف أحدًا بالزنا (أو رمى بحجر فقال من رماني فهو ابن النازية ولم يعرف
 الرامي) فلا حد لعدم تعيين الرامي (أو اختلف اثنان في شيء فقال أحدهما الكاذب ابن
 الزانية فلا حد) لعدم تعيين الكاذب (وإن كان يعرف الرامي فقاذف) لتعيينه وعبارة
 المنتهى كالفروع وغيره إذا قال من رماني بالزنا فهو زان لا حد وظاهره مطلقاً (وإن
 قال لولده لست بولدي فهو كناية في قذف أمه يقبل تفسيره بما يحتمله) لأن للرجل أن
 يغلظ في القول والفعل لولده (وزنأت في الجبل مهموزاً صريح ولو زاد في الجبل أو
 عرف العربية) لأن عامة الناس لا يفهمون من ذلك إلا القذف وإن كان معناه في اللغة
 طلعت (كما لو لم يقل في الجبل أو لحن لحنًا غير هذا) فالعبرة بما يفهم من اللفظ ولا أثر
 للحن قال في المبدع وعليهما إن قال أردت الصعود في الجبل قبل (وإن قال لرجل زنت
 بفلانة أو قال لها زني بك فلان أو) قال (يا ابن الزانيين كان قاذفًا لهما بكلمة واحدة)
 فيحد لهما حدًا واحدًا بطلبهما أو طلب أحدهما (وإن قال يا ناكح أمه وهي حية فعليه
 حدان نصاً) ويحتاج لتحديد الفرق بينها وبين التي قبلها (ويا زاني ابن الزاني كذلك)
 أي عليه حدان نصاً (إن كان أبوه حياً) لأنه قذفهما بكلمتين وإن كان الأب ميتاً فعلى
 ما يأتي في قذف الميت أنه لا يجب الحد بقذفه لأن هذا القذف لا يورث إلا بعد الطلب

به (وان أقر أنه زني بأمرأة فهو قاذف لها) فيلزمه حده (ولم لو يلزمه حد الزنا بإقراره)
بأن لم يقر به أربعاً أو أقر به أربعاً ثم رجع .

فصل

و كنيته أي القذف والتعريض به

(نحو زنت يداك ورجلاك أو) زنت (يدك أو رجلاك) لأن زنا هذه الأعضاء لا
يوجب الحد لقوله صلى الله عليه وسلم « العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ »
الحديث (أو زني (بدنك) لأن زناه يحتمل أن يكون بزنا شيء من أعضائه على المعنى
السابق غير الفرج (ونحو قوله لامرأة رجل قد فضحته) لأنه يحتمل أن يكون بشكواك
(وغطيت) رأسه (أو نكست رأسه) لأنه يحتمل أن يكون حياء من الناس (وجعلت له
قروناً وعلقت عليه أولاداً من غيره) أي انه يحتمل من زوج آخر أو وطء بشبهة
(وأفسدت فراشه) أي أنه يحتمل بالنشوز والشقاق أو منع الوطء (أو يقول لمن يخاصمه
يا حلال ابن الحلال) لأنه كذلك حقيقة (ما يعبر كل الناس بالزنا) أي ما أنت زان
ولا أمك زانية (أو يا فاجرة) أي مخالفة لزوجها فيما يجب طاعتها فيه (يا قحبة) قال
السعدي قحب البعير والكلب سعل وهي في زماننا المعدة للزنا (أو يا خبيثة) صفة مشبهة
من خبث الشر فهو خبيث (أو يقول لعربي يا نبطي) أو (يا فارسي) أو (يا رومي)
لأنه يحتمل أن يكون أراد بالنبطي اللسان أو يا فارسي الطبع أو رومي الخلق (أو يقول
لأحدهم يا عربي) والنبط قوم ينزلون بالبطائح بين العراقيين وفارس بلاد معروفة وأهلها
الفرس وفارس أبوهم والروم على الأصل عيصو بن اسحاق بن ابراهيم صلى الله عليه
وسلم ولو قال لعربي يا أعجمي بالألف لم يكن قذفاً لأنه نسبه إلى العجمة وهي موجودة
في العربي فكأنه قال له يا غير فصيح (أو قال ما أنا بزنا أو ما أمي زانية أو يا خنيث
بالنون أو يا عفيف يا نظيف أو يسمع رجلاً يقذف رجلاً فيقول صدقت أو صدقت فيما
قلت) إذ يحتمل أن يكون صدق في غير ذلك (أو) قال (أخبرني أو أشهدني فلان انك
زنيث وكذبه فلان) لأنه انما أخبر أنه قد قذف فلم يكن قذفاً كما لو شهد على رجل أنه
قذف (أو قال يا ولد الزنا قال في الرعاية أو قال لها لم أجلك عذراء وفي الكافي يا ولد

الزنا قاذف لأمه فهذه) الألفاظ التي سبقت (كناية) لاحتمالها غير الزنا كما قدمته (إن فسره) أي ما سبق (بالزنا فهو قذف) لأنه أقر على نفسه بما هو الأغلظ عليه (وإن فسره بما يحتمله غير القذف قبل) لأنه يحتمل غير الزنا كما ذكرناه (مع يمينه) وفي الترغيب هو قذف بنته ولا يخاف منكرها (وعزروا) كان نوى الزنا بالكناية لزمه الحد باطناً ويلزمه اظهار نيته) لأنه حق آدمي (ويعزر بقوله يا كافر يا منافق يا سارق يا أعور يا أقطع يا أعمى يا مقعد يا ابن الزمن الأعمى الأعرج يا نمام يا حرورى) نسبة إلى الحرورية فرقة من الخوارج (يا مرأى يا مرابي يا فاسق يا فاجر يا حمار يا تيس يا رافضي يا خبيث البطن أو الفرج يا عدو الله يا جائر يا شارب الخمر يا كذاب أو يا كاذب يا ظالم يا خائن يا منحث يا مأبون أي معيوب) وفي عرف زماننا من به ماء في دبره وليس بصريح لأن الأبنة المشار إليها لا تعطى أنه يفعل به بمقتضى قوله للمرأة يا مغتلمة (زنت عينك يا قرنان يا قواد) وهو عند العامة السمسار في الزنا (يا معرض يا عرصة) وينبغي فيهما بحسب العرف أن يكونا صريحين (ونحوهما يا ديوث) وهو الذي يقر السوء على أهله وقيل الذي يدخل الرجال على امرأته وقال الجوهري هو الذي لا غيره له والكل متقارب قاله في الحاشية (يا كشحان) بفتح الكاف وكسرهما الديوث قاله في الحاشية (يا قرطبان) قال ثعلب القرطبان الذي يرضى أن يدخل الرجال على نسائه وقال القرنان والكشحان لم أرهما في كلام العرب مثل معنى الديوث أو قريب منه (يا علق) وذكر الشيخ تقي الدين أنها صريحة ومعناه قول ابن رزين كل ما يدل عليه عرفاً (يا سوس ونحو ذلك) من كل ما فيه ائذاء وابن ظالم ليس بصريح في الزنا فيعزر به لارتكابه معصية وكفالة عن أذى المعصومين ومن قال لظالم ابن ظالم جبرك الله ورحم سلفك يعزر ذكره في الفروع عن الرعاية .

فصل

وإن قذف أهل بلد أو قذف

(جماعة لا يتصور الزنا من جميعهم عادة لم يحد) لأنه عار على المقذوف بذلك للقطع بكذب القاذف (وعز) على ما أتى به من المعصية والزور (كسبهم بغيره) أي القذف

(ولو لم يطلبه) أي التعزير (أحد منهم) قال في المغني لا يحتاج التعزير إلى مطالبة (وإن قال لامرأته يازانية فقالت بك زنت لم تكن قاذفة) له لأنها صدقته (وسقط عنه الحد بتصدقها) له كما تقدم (ولا يجب عليها حد القذف) لأنها لم يقذفه (لأنه يمكن الزنا منها به من غير أن يكون زانياً) بها (بأن يكون قد وطئها بشبهة) وهي عالمة (ولا يجب عليها حد الزنا لأنها لم تقم) به (أربع مرات ومن قذف له موروث حي محجور عليه) لصغر أو غيره (أولاً) أو غير محجور عليه (كان) المقذوف (أو غيرهما لم يكن له أن يطالب في حياته بموجب قذفه) لأنه حق ثبت للتشفي فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالقصاص (فإن مات) المقذوف أما كان أو غيره (وقد طالبه) بالحد (صار) الحد (للوارث بصفة ما كان للمورث اعتباراً بإحصائه) أي الوارث لأنه يعتبر له وطن في نسبه قال في الشرح والمبدع ولا يستحق ذلك بطريق الإرث فلذلك يعتبر الإحصان فيه ولا يعتبر في أمة أي إذا كانت هي المقذوفة ولأن القذف له وشرط فيه الطلب لأنه حق من الحقوق فلا يستوفى بغير طلب مستحقه كسائر الحقوق وإحصائه لأن الحد وجب للقدح في نسبه (وإن قذف) بالبناء للمفعول (ميت محصن أو لا) أو أي غير محصن (ولو) كان الميت المقذوف (من غير أمهات الوارث حد قاذف بطلب وارث محصن خاصة) لما فيه من التعبير (وإن كان الوارث غير محصن) بأن كان عبداً أو كافراً ونحوه (فلا حد) كما لو قذفه ابتداء (وثبت حد قذف الميت والقذف الموروث لجميع الورثة حتى الزوجين) لأنه حق ورث عن الميت فاشترك فيه جميع الورثة كسائر الحقوق (وإن عفا بعضهم) أي الورثة (حد) القاذف (للباق) من الورثة حداً (كاملاً) للحقوق العار بكل واحد منهم على انفرادهم (ومن قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه كفر) لما في ذلك من التعرض للقدح في النبوة الموجب للكفر (وقتل) من قذف النبي صلى الله عليه وسلم (ولو تاب نصاً أو كان كافراً ملتزماً) كالذمي (فأسلم) لأن قتله حد قذفه ولا يسقط بالتوبة كقذف غيرها ولأنه لو قبلت توبته وسقط حده لكان أخف حكماً من قذف آحاد الناس قال في المشور وهذا كافر قتل من سبه فيعابها .

(فائدة) قال الشيخ تقي الدين : قذف نسائه كقذفه لقدحه في دينه صلى الله عليه وسلم وإنما لم يقتلهم لأنهم تكلموا قبل علمه ببراءتها وأنها من أمهات المؤمنين لإمكان المفارقة فيخرج بها منهن وتحل لغيره و (لا) يقتل (إن سبه) كافر (بغير القذف ثم

أسلم) لأن سب الله تعالى يسقط بالإسلام فسب النبي صلى الله عليه وسلم أولى (وتقدم آخر باب أحكام الذمة وكذا) حكم قذف (كل أم نبي غير نبينا) صلى الله عليه وسلم (قاله ابن عبدوس في تذكرته ولعله مراد غيره) قال في الإنصاف وهو عين الصواب الذي لا شك فيه لعله مرادهم وتعليلهم يدل عليه ولم يذكروا ما ينافيه .

(تمة) سأله حرب رجل افتري على رجل فقال يا ابن كذا وكذا إلى آدم وحواء فعظمه جداً وقال عن الحد لم يبلغني فيه شيء ذهب إلى حد واحد (وإن قذف) مكلف (جماعة يتصور منهم الزنا عادة بكلمة واحدة) عليه (حد واحد إذا طالبوا ولو متفرقين أو) طالب (واحد منهم فيحد لمن طلب ثم لا حد بعده) لقوله تعالى : «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» (١) الآية فلم يفرق بين من قذف واحداً أو جماعة ولأن الحد إنما يجب بإدخال المعرة على المقذوف بقذفه وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف وتزول المعرة فوجب أن يكتفى به بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً فإن كذبه في قذفه لا يلزم منه كذبه في الآخر ولا تزول المعرة (وإن أسقطه) أي الحد (أحدهم فغيره المطالبة واستيفاؤه) لأن الحق ثابت لهم على سبيل البديل فأبهم طلبه استوفاه وسقط ولم يكن غيره الطلب كحق المرأة على أوليائها في تزويجها (وسقط حق العاني) بعنونه لأنه حق له كما لو انفرد (وإن كان) قذف جماعة يتصور الزنا منهم عادة (بكلمات حد لكل واحد) منهم (حداً) كاملاً لما سلف وكالديون والقصاص (ومن حد القذف ثم أعاده) أي القذف لم يعد عليه الحد لأنه حد به مرة فلم يحد ثانية ويعزر (أو) أعاد زوج القذف (بعد لعانه لم يعد عليه الحد) لأنه قذف لاعن عليه فلا يحد به كما لو أعاده قبل اللعان (ويعزر) ردعاً له عن أعراض المعصومين (ولا لعان) أي لو كان المعيد للقذف زوجاً بعد أن لاعن عليه ؛ فليس له إعادة اللعان لدرء التعزير . لأن القذف واحد وقد لاعن عليه أو لا فلا يعيده (وإن قذفه بزنا آخر) أي غير الذي قذف به (حد) للقذف الثاني (مع طول الزمن) لأن حرمة المقذوف لا تسقط بالنسبة إلى القاذف أبداً بحيث يتمكن من قذفه بكل حال (وإلا) أي وإن لم يطل الزمن بين الحد الأول والقذف الثاني (فلا) يحد ثانياً لأنه قد حد له مرة ولم يحد له بالقذف عقبه كما لو قذفه بالزنا الأول (وإن قذف رجلاً) أو امرأة (مرات بزنا أو زنيات ولم يحد فحد واحد) كما لو

زنى بنساء أو شرب أنواعاً من المسكر أو سرق من جماعة لأن القصد الردع وإظهار كذبه وذلك يحصل به حد واحد .

فصل

وتجب التوبة

فوراً (من القذف والغيبة وغيرهما) ظاهره ولو من صغيرة وإن كانت تكفر باجتنب الكبائر لعموم الأدلة (ولا يشترط لصحتها) أي التوبة (من ذلك) أي القذف والغيبة ونحوهما (إعلامه) أي المقدوف أو المعتاب ونحوه . نقل مهنا : لا ينبغي أن يعلمه (ولأن في إعلامه دخول غم عليه وزيادة إيذاء . وقال القاضي والشيخ عبد القادر : يجرم) على القاذف ونحوه (إعلامه) أي المقدوف أو المعتاب ونحوه لما تقدم (وقيل) يشترط إعلامه (إن علم به المظلوم وإلا دعا له واستغفر ولم يعلمه وذكره الشيخ عن أكثر العلماء وقال) الشيخ (وعلى الصحيح من الروايتين لا يجب الاعتراف للمظلوم (ولو سأله فيعرض) في إنكاره حذراً من الكذب (ولو مع استحلافه لأنه مظلوم لصحة توبته) فينفعه التأويل (ومع عدم التوبة والاحسان تعريضه) في الإنكار (كذب ويمينه غموس) لأنه ظالم فلا ينفعه تعريضه (قال : واختار أصحابنا لا يعلمه بل يدعو له في مقابلة مظلمته وقال ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَتَمْتُهُ أَوْ سَبَبْتُهُ فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ») رواه الشيخان من حديث أبي هريرة بالفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْذُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تَخْلِفَنِي إِذَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آدَيْتَهُ أَوْ شَتَمْتَهُ أَوْ جَلَدْتَهُ أَوْ لَعَنْتَهُ فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً - الحديث » (وقال) الشيخ (أيضاً زناه بزوجة غيره كالغيبة) وذكر في الغيبة إن تأدى بمعرفة كزناه بجاريته وأهله وغيبته خفي بعظم أذاه فهنا لا طريق له إلى أن يستحله ويبقى له عليه مظلمة فيجبرها بالحسنات كما تجبر مظلمة الميت والغائب (ولو أعلمه بما فعل ولم يبينه فحلله فهو كإبراء منه) على ما تقدم في الهبة (وفي الغيبة

لا يكفي الاستحلال اليهم فإن تعذر فيكثر الحسنات ولو رضي أن يشتم أو يغتاب أو ينجى عليه ونحوه لم يبح ذلك) لأن إسقاط الحق قبل وجوده لا يصح وإذنه في عرضه كإذنه في قذفه ودمه (ويأتي لذلك تشبه في باب شروط من تقبل شهادته) وبيان معنى التوبة وما يتعلق به .

بَاب

حد المسكر

السكر اختلاط العقل قال الجوهري :- السكران خلاف الصاحي والجمع سكرى وسكارى بضم السين وفتحها والمرأة سكرى ولغة بني أسد سكرانة والمسكر اسم فاعل من أسكر الشراب إذا جعل صاحبه سكران أو كان فيه قوة تفعل ذلك وهو محرم بالإجماع . وما نقل عن قدامة بن مظعون وعمرو بن معدى كرب وابن جندل بن سهيل : أنها حلال . فمرجوع عنه . نقله الموفق والشارح وغيرهما وسنده قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ (١) - الْآيَاتِ » وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ » وفي لفظ (كَلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » رواهما مسلم (كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام) لحديث جابر مرفوعاً قال : « مَا أُسْكِرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه (من أي شيء كان) لما روى أن عمر قال على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَمَا بَعْدُ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ : مِنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالعَسَلِ وَالحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالخَمْرِ مَا خَمَّرَ الْعَقْلَ » متفق عليه (ويسمى) كل شراب أسكر (خمرأ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » رواه أبو داود (ولا يجوز شربه) أي المسكر (لاذة ولا لتداو) لما روى وائل بن حجر : « أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدِ الْجَعْفِيِّ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَمْرِ . فَتَنَاهَاُ وَكَرِهَهُ لَهُ أَنْ يَصْنَعَهَا فَقَالَ : إِنَّمَا أَصْنَعُهَاُ »

(١) سورة المائدة الآية : ٩٠

للدُّوَاءِ . فقال : إنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَاكْتَهُ دَاءٌ» رواه مسلم . وقال ابن مسعود « إنَّ اللهَ لمْ يجعلْ شِفَاءَ كُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ » رواه البخاري (ولا عطش بخلاف ما نجس) لما فيه من البرد والرطوبة بخلاف المسكر . فإنه لا يحصل به ري . لأن فيه من الحرارة ما يزيد العطش (ولا) يجوز استعمال المسكر في (غيره) أي غير ما ذكر (إلا لمكره) فيجوز له تناول ما أكره عليه فقط . لحديث : «عَفِي لِي لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَايَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيَّ» أو مضطر إليه (خاف التلف) (للدفع لكمة غص بها وليس عنده ما يسيغها) فيجوز له تناوله . لقواه تعالى : «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» (١) ولأن حفظ النفس مطلوب بدليل إباحة الميتة عند الاضطرار إليها وهو موجود هنا (وتقدم عليه) أي المسكر (بول) لوجوب الحد باستعمال المسكر دون البول (ويقدم عليهما) أي على المسكر والبول (ماء نجس) لأن الماء مطعوم بخلاف البول وإنما منع من حل استعماله نجاسته (وفي المغني وغيره) كالشرح (إن شربها) أي الخمر (لعطش فإن كانت ممزوجة بما يروي من العطش أبيحت لدفعه عند الضرورة) كما تباح الميتة عند المخمصة وكإباحتها لدفع الغصة (وإن شربها صرفاً أو ممزوجة بشيء يسير لا يروي من العطش لم تبح لعدم حصول المقصود بها . لأنها لا تروي بل تزيد) عطشاً (وعليه الحد . انتهى) لأن اليسير المستهلك فيها لم يسلب عنها اسم الخمر (وإذا شربه) أي المسكر (الحر المسلم المكلف مختاراً) لحله لمكره (علماً أن كثيره يسكر سواء كان) الشراب المسكر (من عصير العنب أو غيره من المسكرات) لما سبق (قليلاً كان) الذي شربه من المسكر (أو كثيراً أو لم يسكر الشارب فعليه الحد) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وقد ثبت أن أبا بكر وعمر وعلياً جاملوا شاربها . ولأن القليل خمر فيدخل في العموم (ثمانون جلدة) لإجماع الصحابة . لما روى : أن عمر استشار الناس في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن : اجعله كأخف الحدود ثمانين جلدة فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام . وروي أن علياً قال في المشورة : «إِذَا سَكِرَ هَدَى وَإِذَا هَدَى أَقْرَى وَعَلَى الْمُفْتَرِي ثَمَانُونَ» رواه الجوزجاني والفرق بين هذا وبين سائر المختلف

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

فيه أن السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد استفاضت بتحريم المختلف فيه هنا فلم يبق لأحد عذر في اعتقاد إباحتها وقد عمم قدامة بن مظعون وأصحابه مع اعتقادهم بإباحة ما شربوه بخلاف غيره من المجتهدين (والرقيق) إذا شرب المسكر وكان مكلفاً مختاراً عالماً به حده (أربعون) عبداً كان أو أمة كالزنا والقذف (ولا حد ولا إثم على مكرهه على شربها سواء أكرهه بالوعيد أو بالضرب أو الجيء إلى شربها بأن يفتح فوه) ويصب فيه (المسكر) لما تقدم (وصبره) أي المكره (على الأذى أولى من شربها وكذا كل ما جاز فعله لمكرهه) فصبره على الأذى أولى من فعله (ولا) حد أيضاً (على جاهل تحريمها) لأن الحدود تدرأ بالشبهات (فلو ادعى الجهل) بتحريم المسكر (مع نشأته بين المسلمين لم يقبل) منه ذلك . لأنه خلاف الظاهر (ولا تقبل) أي لا تسمع (دعوى الجهل بالحد) فإذا علم أن الخمر يحرم لكن جهل وجوب الحد بشره حد ولم تنفعه دعوى الجهل بالعقوبة كما مر في الزنا (ويحد من احتقن به) أي المسكر (أو استعط) به (أو تمضمض به فوصل إلى حلقه أو أكل عجينا لت به) لأن ذلك في معنى الشرب (فإن خبز العجين فأكل من خبزه لم يحد) لأن النار أكلت أجزاء الخمر (وإن ثرد في الخمر أو اصطبغ به أو طبخ به لحمأ فأكل من مرقه حد) لأن عين الخمر موجودة (ولو خلطه) أي المسكر (بماء فاستهلك) المسكر (فيه) أي الماء (ثم شربه) لم يحد . لأنه باستهلاكه في الماء لم يسلب اسم الماء عنه (أو داوى به) أي المسكر (جرحه لم يحد) لأنه لم يتناوله شراباً ولا في معناه (ولا يحد ذمي ولا مستأمن بشره) أي المسكر (ولو رضي بحكمنا . لأنه يعتقد حله) وذلك شبهة يدرأ بها الحد (ويثبت شربه) أي المسكر (بإقراره) أي الشارب (مرة كقذف) لأن كلا منهما لا يتضمن إتلافاً بخلاف حد الزنا والسرقه (ولو لم توجد منه رائحة) الخمر مؤاخذه له بإقراره (أو) (بشهادة رجلين عدلين يشهدان أنه شرب مسكراً ولا يحتاجان إلى بيان نوعه) لأن كلا منهما يوجب الحد (ولا أنه شربه مختاراً عالماً أنه مسكر) أو أنه محرم عملاً بالظاهر (ولا يحد بوجود رائحة) الخمر (منه) لاحتمال أنه تمضمض بها أو ظنها ماء فلما صارت في فيه مجها ونحو ذلك . والحد يدرأ بالشبهة (ولكن يعزر حاضر شربها) لما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر مرفوعاً قال : « لَعَنَ اللهُ الخمرَ وبَائِعَهَا وشَارِبَهَا وَسَائِقِيهَا ومُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا ومُعْتَصِرَهَا وحَامِلَهَا والمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ » (ومتى رجع) المقر بالشرب

(عن إقراره قبل رجوعه) لأنه حذر الله تعالى فيقبل رجوعه عنه (كسائر الحدود غير القذف) لأنه حق آدمي كما سبق (ولو وجد سكران أو تقاياها) أي الخمر (حذر) لأنه لم يسكر أو يتقيأها إلا وقد شربها (وإذا أتى على عصير ثلاثة أيام بلياليهن حرم وأولم يوجد منه غليان) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان يشربه إلى مساء ثلاثة ثم يأمر به فيسقى الخدم أو يهراق » رواه مسلم وحكى أحمد عن ابن عمر أنه قال : « العَصِيرُ أَشْرَبُهُ مَا لَمْ يَأْخُذْ شَيْطَانَهُ قِيلَ وَفِي كَمِّ يَأْخُذُ شَيْطَانَهُ ؟ » قال : « في ثلاثة » ولأن الشدة تحصل في ثلاث ليال وهي خفيفة تحتاج إلى ضابط والثلاث تصالح لذلك (إلا أن يغلي) كغليان القدر ويقذف بزبدته (قبل ذلك فيحرم) ولو لم يسكر لما روى الشاننجي بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العَصِيرُ ثَلَاثًا مَا لَمْ يَغْلُ » ولأن علة التحريم الشدة الحادثة فيه وهي توجد بوجود الغليان فإذا خل خرم (ولو طبخ) العَصِيرُ (قبل التحريم) أي قبل أن يغلي وقبل أن يأتي عليه ثلاثة أيام بلياليهن (حل إن ذهب) بطبخه (ثلثاه نصاً) ذكره أبو بكر لإجماع المسلمين . لأن أبا موسى « كان يشرب من الطلأ ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثاه » رواه النسائي وله مثله عن عمر وأبي الدرداء ولأن العَصِيرُ إنما يغلي لما فيه من الرطوبة فإذا غلى على النار حتى ذهب ثلثاه فقد ذهب أكثر رطوبته فلا يكاد يغلي وإذا لم يغل لم تحصل فيه الشدة . لأنه يصير كالرب ولهذا قال أحمد حين قال له أبو داود إنهم يقولون إنه يسكر . فقال : لو كان يسكر ما أحله عمر (وقال الموفق والشارح وغيرهما الاعتبار في حله عدم الإسكار سواء ذهب بطبخه ثلثاه أو أقل أو أكثر) لأن العلة مظنة الإسكار وحيث انتفتت فالأصل الحل (والنبذ مباح ما لم يغل أو تأت عليه ثلاثة أيام) بلياليهن (وهو) أي النبيذ (ماء يلقي فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا به الماء وتذهب ملوحته) روى أحمد ومسلم وأبو داود عن ابن عباس « أنه كان يُنْقَعُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّبِيبُ فَيَشْرَبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ يُؤَمَّرُ بِهِ فَيُسْقَى ذَلِكَ الْخَدْمَ أَوْ يَهْرَاقُ » وقوله : « إلى مساء الليلة الثالثة » يكون قبل تمام الثلاث بقليل فيسقى ذلك الخدم إن شاء أو يشربه أو يهراق قبل أن تتم عليه الثلاث لينبذ غيره في وعائه (فإن طبخ) النبيذ (قبل غليانه حتى صار غير مسكر كرب الخروب وغيره فلا بأس) إذا كان قبل أن يأتي عليه ثلاثة أيام بلياليهن وظاهره وإن لم يذهب

بالطبخ ثلثاه وهو واضح على قول الموفق ومن تابعه وعلى الأول يحتاج للفرق بين العصير
 والنبيذ (وجعل) الامام (أحمد وضع زبيب في جردل كعصير) يعني يحرم إذا غلا
 أو أتت عليه ثلاثة أيام صرح به في المستوعب (وأنه ان صب عليه خل أكل) ولو بعد
 الثلاث (وإن غلا عنب وهو عنب فلا بأس به نصاً) نقله أبو داود وعلى قياسه الرمان
 والبطيخ ونحوهما (ولا يكره الانتباز في الدباء) بضم الدال وتشديد الباء وهي القرع
 والواحدة دباءة والمراد القرعة اليابسة المجعولة وعاء (والحتم) الحرارة المدهونة واحدها
 حتمة (والمزفت) أي الوعاء المطلي بالزفت (والمقير) أي الإناء المطلي بالقار وكذا
 ما يصنع من الحشب والبقير وهو أصل النخلة ينقر ثم يند فيه فيعمل بمعنى مفعول (كغيرها)
 وما روي في الصحيحين من النهي عن الانتباز فيها منسوخ بحديث بريدة يرفعه :
 « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَأَشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ
 غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا » رواه أحمد وأبو داود والنسائي (ويكره الخليطان وهو
 أن يتبد عنين كتمر وزبيب) معاه كتمر (وبسر أو مذنب) وهو ما نصفه بسر
 ونصفه رطب (وحده) لأنه كنبذ بسر مع رطب . روى جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطْبُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا » رواه الجماعة إلا الترمذي . وعن
 أبي سعيد قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخْلَطَ بُسْرًا بِتَمْرٍ أَوْ
 زَبِيبًا بِتَمْرٍ أَوْ زَبِيبًا بِبُسْرٍ وَقَالَ : مَنْ شَرِبَهُ مِنْكُمْ فَلْيَشْرِبْهُ زَبِيبًا فَرْدًا أَوْ
 تَمْرًا فَرْدًا أَوْ بُسْرًا فَرْدًا » رواه مسلم والنسائي . قال أحمد في الرجل ينقع الزبيب
 والتمر الهندي والعناب ونحوه ينقع غدوة ويشربه عشية للدواء « أَكْرَهُهُ لِأَنَّهُ
 نَبِيدٌ وَلَكِنْ يَطْبُخُهُ وَيَشْرِبُهُ عَلَى الْمَكَانِ » (مالم يغل أو تأت عليه ثلاثة أيام)
 لباليهن فيحرم لما سبق (ولينبذ كل واحد) من الخليطين (و١٥٠) لحديث أبي سعيد
 السابق (ولا بأس بالفقاع) لأنه نبذ لم تأت عليه ثلاثة أيام ولا هو مشتد وليس المقصود
 منه الاسكار وإنما يتخذ لهضم الطعام وصدق الشهوة (والحمر إذا فسدت خلا لم تحل
 وإن قلب الله عينها فصارت خلا) بنفسها أو بنقل لغير قصد تحليل (فهي حلال) أقول
 عمر على المنبر « لَا يَحِلُّ حَمْرٌ خَلٌّ أَوْ فَسِدَةٌ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى
 إِفْسَادَهَا وَلَا بِأَسْ عَلَى مُسْلِمٍ ابْتِغَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ خَلًا مَالٌ يَتَعَمَّدُ لِإِفْسَادِهَا »
 رواه أبو عبيدة بمعناه (وتقدم في باب إزالة النجاسة) موضحاً .

(تتمة) يحرم التشبه بشراب الخمر ويعزر فاعله وإن كان المشروب مباحاً في نفسه فلو اجتمع جماعة ورتبوا مجلساً وأحضروا آلات الشراب وأقداحه وصبوا فيها السكنجين ونصبوا ساقياً يدور عليهم ويسقيهم فيأخذون من الساقى ويشربون ويجيء بعضهم بعضاً بكلماتهم المعتادة بينهم حرم ذلك وإن كان المشروب مباحاً في نفسه لأن في ذلك تشبهاً بأهل الفداد قال الغزالي في الاحياء في كتاب السماع ومعناه قول الرعاية : ومن تشبه بالشراب في مجلسه وآنيته وحاضر من حضره بمحاضر الشراب حرم وعزر .

بَاب

التعزير

(وهو) لغة المنع « واصطلاحاً (التأديب) لأنه يمنع من تعاطي التبيح وعزرتة بمعنى نصرتة لأنه منع عدوه من أذاه . وقال السعدي : يقال عزرتة وقرتة وأيضاً أدبته وهو من الأضداد وهو طريق إلى التوقير إذا امتنع به وصرف عن الدناءة حصل له الوقار والنزاهة (وهو واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لا يوجب الحد) بأن لم يكن فيه تغيب الحشفة أو قدرها في فرج أصلي (و) ك(إتيان المرأة المرأة) أي المساحقة (و) ك(اليمين الغموس لأنه لا كفارة فيها وكداء عليه ولعنه وليس لمن لعن ردها) على من لعنه لعموم النهي عن اللعن (وكسرقة ما لا قطع فيه) لعدم الحرز أو لكونه دون ربع دينار ونحوه (وجناية لا قصاص فيها) كصنع ووكز وهو الدفع والضرب يجمع الكف (و) ك(القذف بغير الزنا ونحوه) كاللواط (و) كتهب وغضب واختلاس وسب صحابي وغير ذلك) من المحرمات التي لاحد فيها ولا كفارة ومن ترك الواجبات (ويأتي في باب المرتد سب الصحابي بآتم من هذا وتقدم في باب القذف جملة من ذلك) أي ما يوجب التعزير (فيعزر فيها المكلف وجوباً) لأن المعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة وجب أن يشرع فيها التعزير وليتحقق المانع من فعلها وقوله « لاحد فيها» أخرج ما أوجب الحد من الزنا والقذف والسرقة ونحوها وقوله « ولا كفارة» خرج به الظهار والإيلاء وشبه العمدة وقال في المبدع : قد يقال يجب التعزير فيه أي في شبه العمدة لأن الكفارة حق لله تعالى بمنزلة

الكفارة في الخطأ وليست لأجل الفعل بل بدل النفس الفاتنة فاما نفس الفعل المحرم الذي هو الجنابة فلا كفارة فيه ويظهر هذا بما لو جنى عليه فلم يتلف شيئاً امتتحق التعزير ولا كفارة ولو أتلف بلا جنابة محرمة لوجب الكفارة بلا تعزير وإنما الكفارة في شبه العمد بمنزلة الكفارة على المجامع في الصيام والاحرام (وتقدم قول صاحب الروضة إذا زنى لابن عشر أو بنت تسع عزرا وقال الشيخ لا نزاع بين العلماء ان غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً وكذا المجنون يضرب على ما فعل) أي مما لا يجوز للعاقل (لينزجر لكن لا عقوبة بقتل أو قطع وفي الرعاية الصغرى وغيرها ما أوجب حداً على مكلف عزر به المميز كالقذف انتهى وإن ظلم صبي صبيّاً أو مجنون مجنوناً أو بهيمة بهيمة اقتص للمظلوم من الظالم وإن لم يكن في ذلك زجر) عن المستقبل (لكن لاقتصاص المظلوم وأخذ حقه) قال في الفروع : فيتوجه أن يقال : يفعل ذلك ولا يخلو عن ردع وزجر . وأما في الآخرة فإن الله تعالى يقول ذلك للعدل بين خلقه . قال ابن حامد : القصاص بين البهائم والشجر والعيدان جائزة شرعاً بإيقاع مثل ما كان في الدنيا (وتقدم تأديب الصبي على الطهارة والصلاة) إذا بلغ عشراً (وذلك ليتعود) وكذا الصوم إذا أطاقه (وكتأديبه على نخط وقراءة وصناعة وشبهها) قال في الواضح : ومثله زنا . وهو ظاهر كلام القاضي فيما نقله الشالنجي في الغامان يتمردون لا بأس بضربهم (قال القاضي ومن تبعه إلا إذا شتم نفسه أو سبها فإنه لا يعزر) وهو معصية كما يعلم من كلام القاضي (وقال) القاضي (في الأحكام السلطانية إذا تشاتم والد وولده لم يعزر الوالد لحق ولده) كما لا يجد لقفذه ولا يقاد به (ويعزر الولد لحقه) أي الوالد كما يجد لقفذه ويقاد به (ولا يجوز تعزيره) أي الوالد (إلا بمطالبة الوالد) بتعزيره لأن للوالد تعزيره بنفسه كما يعلم مما سبق في الانفقات (ولا يحتاج التعزير إلى مطالبة في هذه) الصورة لأنه مشروع للتأديب فيقيم الامام إذا رآه وظاهر المنتهى حتى في هذه قال ولا يحتاج إلى مطالبة (وإن تشاتم غيرهما) أي الوالد وولده (عزر) ولو جدياً وولد ولده أو أمماً وولدها أو أخوين (قال الشيخ ومن غضب فقال ما نحن مسلمون إن أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة انتهى . ويعزر بعشرين سوطاً بشرب مسكر في نهار رمضان يفطره كما يدل عليه تعليلهم مع الحد فيجتمع الحد والتعزير في هذه الصورة) لما روى أحمد بإسناده . « أن علياً أتى بالنجاشي قد

شرب خمراً في رمضان فجلده ثمانين سوطاً الحدّ وعشرين انقطره في رمضان » وإنما جمع بينهما لجنايته من وجهين (ولو توجه عليه تعزيرات على معاصي شتى فإن تمحضت لله تعالى (واتحد نوعها) كأن قبل أجنبية مراراً (أو اختلف نوعها) بأن قبل أجنبية ولمس أخرى قصداً (تداخلت) وكفاه تعزير واحد كما تقدم في حد الزنا (وإن كانت) التعزيرات (لأدمي وتعددت كأن سبه مرات ولو اختلف نوعها) أي السبات (أو تعدد المستحق) بالتعزير (كسب أهل باد فكذلك) أي تداخلت لأن المقصد التأديب وردعه وظاهره ولو بكلمات (ومن وطىء أمة امرأته فعليه الحد) لحديث النعمان بن بشير ، ولأنه وطىء في فرج من غير عقد ولا ملك فوجب عليه الحد كوطء أمة غير مزوجة (إلا ان تكون أحلتها له فيجلد مائة ولا يرجم ولا يغرب) لما روى أحمد وأبو داود وغيرهما : عن حبيب بن سالم : « أن رجلاً يقال له عبد الرحمن ابن حنين وقع على جارية امرأته فرُفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال : لأقضين فيك بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانت أحلتها لك جلدت مائة وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجارة . فوجدتها أحلتها له فجلده مائة » (وإن أولدها) أي أمة زوجته (لم يلحقه نسبه) لأنه وطىء في غير ملك ولا شبهة كزناه غيرها (ولا يسقط الحد بالإباحة في غير هذا الموضع) لعموم النصوص الدالة على وجوب الحد على الزاني وإنما سقط هنا أي في إباحة المرأة أمتها لزوجها لحديث النعمان المذكور (ولا يزداد في التعزير على عشر جلدات) لحديث أبي بردة مرفوعاً : « لا يُجلد أحدٌ فوق عشر جلدات إلا في حدٍّ من حدود الله تعالى » متفق عليه (في غير هذا الموضع) أي إباحة الزوجة أمتها لزوجها وأيضاً ما تقدم فيمن شرب مسكراً في نهار رمضان لورود الأثر فيكون مخصوصاً (إلا إذا وطىء جارية مشتركة فيعزر بمائة إلا سوطاً) لما روى الأثر عن سعيد ابن المسيب « إن عمر قال في أمة بين رجلين وطئها أحدُهما يُجلد الحد إلا سوطاً » واحتج به أحمد (وعنه ما كان) من التعازير (سببه الوطء كوطئه جاريته المزوجة و) وطء (جارية ولده أو) جارية (أحد أبويه والمحرمة برضاع ووطء مية ونحو ذلك عالماً بتحريمه إذا قلنا لا يجد فيهن يعزر بمائة) لما سبق من حديث النعمان في وطء جارية امرأته بإذنها فيتعدى إلى وطء أمتة المشتركة المزوجة لأنها في معناها (و) يعزر

(العبد) في ذلك (بخمسين إلا سوطاً) قاله في المبدع وغيره لأنه على النصف من الحر (واختاره جماعة) وجزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والمحرم والرعايتين والحاوي الصغير وغيرها قال في الفروع : وهي أشهر عند جماعة ذكره في الانصاف (وكذا لو وجد مع امرأته رجلاً) من غير زنا بها في رواية نقلها يعقوب وجزم بها في المذهب والمحرم وغيرهما واحتج بأن علياً وجد رجلاً مع امرأته في لحافها فضر بهائة (١) ذكره في المبدع (ويجوز نقص التعزير عن عشر جلادات إذ ليس أغله مقداراً فيرجع إلى اجتهاد الامام أو الحاكم فيما يراه وما يقتضيه حال الشخص ولا يجرد للضرب بل يكون عليه التقيص والتعيين كالحد وذكر ابن الصيرفي أن من صلى في الأوقات المنهى عنها يضرب ثلاث ضربات ويكون التعزير (بالضرب والحبس والصفع والتوبيخ والعزل عن الولاية) وقال في الاختيارات إذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع إلا بالقتل قتل وحينئذ فمن تكرر منه جنس الفساد ولم يرتدع بالحامود المقدره بل استمر على الفساد فهو كالمائل لا يندفع إلا بالقتل فيقتل (وإن رأى الامام العفو عنه جاز) قال في المغني والشرح ، وقال في المبدع ومعناه في الشرح كوطء جارية امرأته أو جارية مشتركة ما كان من التعزير منصوفاً عليه فيجب امتثال الأمر فيه وما لم يكن ورأى الامام المصلحة فيه وجب كالحمد وإن رأى العفو جاز للاخبار وإن كان لحق آدمي فطلبه لزمه إجابته وفي الكافي يجب التعزير في موضعين ورد الخبر فيهما وما عداهما إلى اجتهاد الامام فإن جاء تائباً معترفاً قد أظهر الندم والإقلاع جاز ترك تعزيره والاوجب انتهى وقدم في الانصاف أن المذهب وجوب التعزير مطلقاً وان عليه جماهير الأصحاب وهو مقتضى كلام المصنف فيما سبق (ولا يجوز قطع شيء منه) أي ممن وجب عليه التعزير (ولا جرحه ولا أخذ شيء من ماله) لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والأدب لا يكون بالاتلاف (قال الشيخ وقد يكون يكون التعزير بالنيل من عرضه مثل أن يقال له يا ظالم يا معتدي و) قد يكون التعزير

(١) علي يجد مع امرأته رجلاً في لحاف واحد فيضربه مائة ويتركه هذا غير مصدق ولا معقول وأي نسائه كان معها ذلك الرجل ومتى كان ذلك قبل خلافته أو بعد خلافته ومن هي هذه المرأة ومن أبناؤها منه هذا كله يشكك في هذه الرواية ويشكك في غيره علي والغالب على ظني أن هذه رواية مدسوسة عليه رضي الله عنه وكرم وجهه .

(بإقامته من المجلس وقال التعزير بالمال سائغ إتلافاً وأخذاً وقول) الموفق (أبي محمد المقدسي لا يجوز أخذ ماله منه إلى ما يفعله الحكام الظلمة والتعزير يكون على فعل المحرمات (و) على (ترك الواجبات ، فمن جنس ترك الواجبات من كنم ما يجب بيانه كالبائع المدلس) في المبيع بإخفاء عيب ونحوه (والمؤجر) المدلس (والتاكيح) المداس (وغيرهم من المعاملين) إذا دنس (وكذا الشاهد والمخبر) الواجب عليه الاخبار بما علمه من نحو نجاسة شيء (والمفتي والحاكم ونحوهم ، فإن كتمان الحق سببه الضمان وعلى هذا لو كتما شهادة كتماناً أبطلابه حتى مسلم ضمنناه مثل أن يكون عليه حق بيينة وقد أداه حقه له) أي المؤدي لما كان عليه (بينة بالأداء فتكتما الشهادة حتى يغرم ذلك الحق فظاهر نقل حنبل وابن منصور سماع الدعوى) على البينة بذلك (و) سماع (الأعذار والتخليف في الشهادة) إذا أنكرت البينة العلم بها أو نحوه . هذا كلام الشيخ ويأتي في اليمين في الدعوى أنه لا يخلف شاهد (ومن استمنى بيده خوفاً من الزنا أو خوفاً على بدنه فلا شيء عليه) قال مجاهد : كانوا يأمرون فتياهم يستغنوا به (ولا يجد ثمن أمة إذا لم يقدر على نكاح ولو لأمة) لأن فعل ذلك إنما يباح للضرورة وهي مندفة بذلك (وإلا) بأن قدر على نكاح ولو أمة أو على ثمن أمة (حرم وعزر) لأنه معصية واقوله تعالى : «والَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ» (١) ولحديث رواه الحسن بن هرقفة في حزه قاله في المبدع (وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل فتستعمل أشياء من الذكر) ويحتمل المنع وعدم القياس ذكره ابن عقيل (وله أن يستمني بيد زوجته وجاريتها) المباحة له لأنه كتقيلها (ولو اضطر إلى جماعه وليس ثم من يباح وطؤها حرم الوطاء) بخلاف أكله في المخمصة ما لا يباح في غيرها لأن عدم الأكل لا تبقى معه الحياة بخلاف الوطاء (وإذا عزره) أي من وجب عليه (الحاكم أشهره لمصلحة كشاهد الزور) ليجنب (ويأتي) في الشهادات (ويحرم) التعزير (بخلق لحيته) لما فيه من المثلة (ولا تسويد وجهه و) له (صليه حياً ، ولا يمنع) المصلوب (من أكل ووضوء) لأن البينة لا تبقى بدون الأكل والصلاة ، ولا تسقط بعنه . ولا تصح إلا بالوضوء كقدرته عليه (ويصلى بالإيماء) للعذر (ولا يعيد) ما صلاه بالإيماء . وتقدم في الصلاة (قال القاضي ويجوز أن ينادى عليه بذنبه إذا تكرر) الذنب (منه ولم يقلع . انتهى . ومن لعن ذمياً) معيناً (أدب) لأنه معصوم وعرضه محرم

(١) سورة المؤمنون الآية : ٥ .

(أدباً خفيفاً) لأن حرمة دون حرمة المسلم (إلا أن يكون صدر منه) أي الذمي (ما يقضي ذلك) أي أن يلعن فلا شيء على المسلم * قلت ما ذكره هو كلام الفروع وغيره ، ولعل المراد أن يلعن فاعل ذلك الذنب على العدو مثل أن يقول : لعن الله فاعل كذا أما لعنة معين بخصوصه فالظاهر أنها لا تجوز ولو كان ذمياً وصدر منه ذنب (وقال الشيخ يعزر) أي من وجب عليه التعزير (بما يردعه) لأن القصد الردع (وقد يقال بقوله) أي من لزمه التعزير (للحاجة) وتقدم كلامه في الاختيارات (وقال : يقتل مبتدع داعية وذكره وجهاً وفاقاً لمالك ونقل) القتل (عن أحمد في الدعاء من الجهمية) لدفع شرهم به ويأتي في الشهادات يكفر مجتهدهم الداعية (وقال) الشيخ (في الخلاوة بأجنبية واتخاذ الطواف بالحجرة ديناً . وقول الشيخ : أنذروا لي لتقضى حاجتكم واسئغثوا بي وإن أصر . ولم يتب قتل كذا من تكرر شربه للخمر مالم يتنه ببلونه) أي يقتل (ونصر أحمد في المبتدع الداعية : يحبس حتى يكف عنها ومن عرف بأذى الناس و) أذى (مالهم حتى بعينه ولم يكف) عن ذلك (حبس حتى يموت أو يتوب) قال في الأحكام السلطانية للوالي فعله لا القاضي (ونفقته مدة حبسه من بيت المال ليدفع ضرره) وفي الترغيب في العائن للإمام حبسه وقال المنقح : لا يبعد أن يقتل العائن إذا كان يقتل بعينه غالباً . وأما ما أتلفه فيغمره انتهى . (ومن مات من التعزير) المشروع (لم يضمن) لأنه مأذون فيه شرعاً كالحد .

فصل

ولا يجوز للجذماء مخالطة الأصحاء عموماً

ولا مخالطة أحد معين صحيح إلا بإذنه ، وعلى ولاية الأمور منهم من مخالطة الأصحاء بأن يسكنوا في مكان مفرد لهم ونحو ذلك . وإذا امتنع ولي الأمر من ذلك أو المجنوم أتم . وإذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق . قاله في الاختيارات وقال كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، وكما ذكر العلماء (وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس للكفار وعند القاضي يعنف ذو الهيئة ويعزر غيره . وفي الفنون للسلطان سلوك السياسة ، وهو الحزم عندنا ولا تقف السياسة على ما نطق به

الشرع) * قلت : ولا تخرج عما أمر به أو نهى عنه (قال الشيخ : وقوله الله أكبر كالدعاء عليه) أي فيعزر عليه . وجزم به في المنتهى . قال الشيخ (ومن دعى عليه ظلماً فله أن يدعو على ظالمه بمثل مادعا به عليه نحو : أخزأك الله أو لعنك الله أو شتمه بغير فرية) أي قذف (نحو : يا كلب ياخنزير فله أن يقول له مثل ذلك) لقوله تعالى : « فَنَسِنَا عُتْدَىٰ عَلَيْنَا مِثْلَ مَا اتَّخَذْنَا آلِهَاتِنَا آلِهَةً قَبْلَ هَٰذَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكٰفِرِينَ » (١) «أو تعزيره) أي وله أن يرفعه للحاكم ليعزره لكونه ارتكب معصية ولا يرده عليه (ومقتضى كلامه) أي الشيخ (في موضع آخر أنه لا يلغن من لعنه كما تقدم) * قات ولا يدعو عليه ولا يشتمه بمثله بل يعزره (وإذا كان ذنب الظالم إفساد دين المظلوم لم يكن له أي المظلوم (أن يفسد) على الظالم (دينه) قال تعالى : « ولا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ » (٢) (لكن له) أي المظلوم (أن يدعو عليه بما يفسد دينه مثل ما فعل) معه لقوله تعالى : « بِمِثْلِ مَا اتَّخَذْنَا آلِهَاتِنَا آلِهَةً قَبْلَ هَٰذَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكٰفِرِينَ » (٣) قلت : الأولى عدم ذلك (وكذا لو افترى) إنسان (عليه الكذب لم يكن له) أي المكنوب عليه الكذب ، لكن له أن يدعو الله عليه بمن يفترى عليه الكذب نظير ما افتراه ، وإن كان هذا الافتراء محرماً لأن الله إذا عاقبه بمن يفعل به ذلك لم يتبجح منه (سبحانه ولا ظلم فيه) لأن المالك يفعل في ملكه ما يشاء) وقال : وإذا كان له أن يستعين بمخلوق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانه بخالقه أولى بالجواز . انتهى وقال الامام (أحمد : الدعاء قصاص وقال فمن دعا فما صبر) أي فقد انصرا لنفسه « ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » (٤)

فصل

والقوادة التي تفسد النساء والرجال

أقل ما يجب عليها الضرب البليغ ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفرض في النساء والرجال لتجنب (وإذا أركبت) القوادة (دابة وضمت عليها ثيابها) ليأمن كشف عورتها

(١) ، (٣) سورة البقرة الآية : ١٩٤ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٧ .

(٤) سورة الشورى الآية : ٤٣ .

(ونودي عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا) أي يفسد النساء والرجال (كان من أعظم المصالح . قاله الشيخ) ليشتهر ذلك ويظهر (وقال لولي الأمر ، كصاحب الشرطة أن يعرف ضررها إما بحبسها أو بنقلها عن الجيران أو غير ذلك . وقال : سكنى المرأة بين الرجال . و) سكنى (الرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى ، ومنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه العزب أن يسكن بين المتأهلين والمتأهل أن يسكن بين العزب) دفعاً للمفسدة (ونفى) عمر بن الخطاب (شاباً) هو نصر بن حجاج إلى البصرة (خاف به الفتنة في المدينة) لتثريب النساء به (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنفي المخنثين من البيوت . وقال) الشيخ أيضاً (يعزر من يمسك الحية) لأنه محرم وجناية وتقدم لو قتلت ممسكها من مدعي مشيخة ونحوه فقاتل نفسه(١) (و) يعزر من (يدخل النار ونحوه) ممن يعمل الشعبذة ونحوها (وكذا) يعزر (من ينقص مسلماً بأنه مسلمانني مع حسن إسلامه) لارتكابه معصية بإيذائه (وكذا) يعزر (من قال لذي يا حاج) لأن فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله ، وفيه تعظيم لذلك (أو سمي من زار القبور والمشاهد حاجاً إلا أن يسمى ذلك حجاً يقصد حج الكفار والضالين) أي قصدهم الفاسد (وإذا ظهر كذب المدعي في دعواه بما يؤدي به المدعى عليه عزز لكذبه وأذاه) للمدعى عليه . قات : ويلزمه ما غرمه بسببه ظلماً لتسببه في غرمه بغير حق على ما تقدم في أول الحجر .

بَاب

القطع في السرقة

وهو ثابت بالإجماع لقوله تعالى: « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » (٢)

(١) بعض الناس يتلون رقي وعزائم ويصابون على أثرها بنوبات عصبية هستيرية ويمسكون بالحيات والثعابين ويدعون بذلك الولاية والقرب من الله رب العالمين هؤلاء ليسوا أولياء ولا مقرين ودعواهم باطلة وإفانينهم ماكرة ولو أن واحداً منهم لدغته أفعى أو غصه ثعبان فمات متحرراً يعذب في نار جهنم بنفس الشيء الذي قتل به تصديقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة المائدة : الآية ٣٨ .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة : « تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » إلى غيره من القصاص (وهي أخذ مال محترم لغيره وإخراجه من حرز مثله) عادة (لا شبهة له) أي الآخذ (فيه) وقوله (على وجه الاختفاء) متعلق بأخذ ومنه استراق السمع ومسارقة النظر إذا كان يخفى بذلك . إذا علمت أن السرقة الآخذ على وجه الاختفاء (فلا قطع على منتهب) وهو الذي أخذ المال على وجه الغيبة لما روى جابر مرفوعاً « قال ليس على المنتهب قطع » رواه أبو داود (ولا) على (مختلس والاختلاس نوع من الخطف والنهب) وإنما استخفى في ابتداء اختلاسه والمختلس الذي يخطف الشيء ويمر به (ولا على غاصب . ولا) على (خائن في ودیعة أو عارية أو نحوهما) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس على الخائن والمختلس قطع » رواه أبو داود والترمذي وقال : لم يسمعه ابن جريج عن أبي الزبير . وقال أبو داود بلغني عن أحمد بن حنبل أن ابن جريج إنما سمعه من ياسين الزيات « ولأن الاختلاس نوع من النهب وإذا لم يقطع الخائن والمختلس فالغاصب أولى (ولا جاحد ودیعة ولا غيرها من الأمانات) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع على خائن » ولأنه ليس بسارق (إلا العارية فيقطع بجمدها) لما روت عائشة « أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها » رواه مسلم قال أحمد : لا أعلم شيئاً يدفعه . وقال في رواية الميموني : « هو حكم من النبي صلى الله عليه وسلم ليس يبدفعه شيء (و) يقطع (بسرقه ملح وتراب) يقصد عادة كالطين الأرمني والمغرة (وأحجار ولبن) بكسر الباء جمع لينة (و) سرقة (كلا وسرجين طاهر وتلج وصيد وفاكهة وطبيخ وذهب وفضة ومتاع وخشب وقصب سكر فارسي (ونورة وجص وزرنيخ وفخار وتوابل) وهي ما يوضع على الخبز من شمر ونحوه (وزجاج) حيث بلغت قيمة المسروق من ذلك نصاباً لعموم النصوص (ويشترط في قطع سارق أن يكون مكلفاً مختاراً) لحديث : « عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وحديث « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ » (و) يشترط أيضاً (أن يكون المسروق مالا) لأن ما ليس بمال فلا حرمة له فلم يجب به قطع والأحاديث دالة على ذلك مع أن غير المال لا يساوي المال ، فلا يلحق به . والآية وإن كانت مطلقة فالأخبار مقيدة والمطلق يحمل على المقيد (محترماً) لأنه إذا لم يكن كذلك كمال الحربي

يجوز سرقة بكل طريق . وجواز الأخذ منه ينفي وجوب القطع وأن يكون السارق (عالمًا به) أي بالمسروق (وبتحريره) لأن عدم العلم بذلك شبهة ، والحد يدرأ بالشبهة حسب الاستطاعة وأن تكون سرقة المال المحترم (من مالكة أو نائبه) أي نائب المالك كوليّه ووكيله بخلاف من سرق من سارق ما سرقه أو من غاصب ما غصبه ، لأنه ليس بمحترم (ولو) كان المسروق (من غلة وقف وليس من مستحقه) أي الوقف لأنه سرق مالا محترماً لغيره ولا شبهة له فيه أشبهه مالم لم يكن غلة وقف (ويقطع الطرار) من الطر بفتح الطاء وهو القطع (سراً) أي الذي يبط خفية لأنه سارق من حرز (وهو الذي يسرق نصاباً من جيب إنسان أو كفه أو صفته) بعد بطله (وسواء بط مأخوذ منه المسروق أو قطع الصفن) أو نحوه (فأخذه أو أدخل يده في الجيب فأخذ ما فيه بعد سقوطه ويقطع بسرقة العبد الصغير الذي لا يميز) لأنه سرق مالا مملوكاً تبلغ قيمته نصاباً أشبهه سائر الحيوانات ولأن مثله لا يفهم ولا يميز بين سيده وغيره (فإن كان) العبد (كبيراً لم يقطع سارقه) لأنه لا يسرق ، وإنما يخدع (إلا أن يكون) العبد الكبير (نائماً أو مجنوناً أو أعجمياً لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة) فيقطع بسرقة لأنه في معنى الصغير و (لا) يقطع (بسرقه مكاتب) ذكراً كان أو أنثى لأن ملك سيده ليس تاماً عليه لكونه لا يملك منافعه ولا استخدامه ولا يأخذ أرش الجناية عليه (و) لا بسرقة (أم ولد) لأنه لا يحل بيعها ولا نقل الملك فيها فأشبهت الحرّة وأما المدبر فحكمه حكم الفن لأنه لا يجوز بيعه ويضمن بقيمته (ويقطع بسرقة مال المكاتب) لأنه مال محترم (إلا أن يكون السارق) له (سيده) للشبهة « قلت أو عبد السيد لأنه لا يقطع بسرقة مال لا يقطع به سيده (ولا يقطع بسرقة حر وإن كان) الحر (صغيراً) لأنه ليس بمال أشبه الكبير (ولا) يقطع (بما عليه) أي الحر الصغير (من حلي وثياب) تبلغ قيمتها نصاباً لأنه تابع لما لا قطع فيه أشبهه ثياب الكبير ولأن يد الصغير ثابتة على ما عليه بدليل ما يوجد مع اللقيط يكون له وكذا لو كان الكبير زائماً على متاعه فسرقه ومتاعه لم يقطع لأن يده عليه (ولا) يقطع (بسرقه مصحف) لأن المقصود منه كلام الله تعالى وهو لا يجوز أخذ العوض عنه (ولا) يقطع أيضاً (بما عليه) أي المصحف (من حلي) لأنه تابع لما لا قطع فيه (ولا) قطع (بسرقه) كتب بدع وتصاوير) لأنها واجبة الاتلاف (ولا بآلة لهو كطنبور ومزمار وشبابة وإن بلغت قيمته) أي ما ذكر من آلة لهو (مفصلاً

نصاباً) لأنه معصية إجماعاً فلم يقطع بسرقة كالخمر (ولا) يقطع أيضاً (بما عليها) أي على آلة اللهو (من حلى) ولو بلغ نصاباً لأنه متصل بما لا قطع فيه أشبه الخشب (ولا) قطع أيضاً (بمحرم كخمر وخنزير وميتة سواء سرقة من مسلم أو كافر) لأنها غير محترمة وليست مالا (ولا بسرقة صليب أو صنم من ذهب أو فضة) لأنه مجمع على تحريمه ولأن السارق يشبهه في أخذه ليكسره (ولا) قطع (بسرقة آنية فيها خمر أو ماء) لاتصالها بما لا قطع فيه (ولا بسرقة ماء) لأن أصله الإباحة وهو غير متمول عادة (و) لا قطع بسرقة (سرجين نجس) لأنه ليس بمال (ويقطع بسرقة إزاء نقد تبلغ قيمته مكسراً نصاباً) لأنه غير مجمع على تحريمه وقيمه بدون الصناعة المختلف فيها نصاب (وبسرقة دراهم أو دنانير فيها تماثيل) لأن ما فيها من الصناعة المحرمة لا يخرجها عن كونها مالا (و) يقطع (بسرقة) (سائر كتب العلوم الشرعية) والمباحة لأنها مال حقيقة وشرعاً ولهذا جاز بيعها (و) يقطع بسرقة (عين موقوفة على معين) لا شبهة له في مال لأنه يملكها كما تقدم (و) يقطع بسرقة (إزاء) لا خمر فيه ولا ماء (معد لخل والخمر ووضعه فيه كسكين معدة لذبح الخنازير وسيف حاد لقطع الطريق) لأن إعداده للمحرم لا يزيل ماليتة (وإن سرق مندبلاً قيمته دون النصاب في طرفه دينار) أو ربه أو ثلاثة دراهم فأكثر أو ما تبلغ قيمته ذلك (مشدود يعلم به قطع) لسرقته مالا من حرزه لا شبهة له فيه (وإلا) أي وإن لم يعلم به (فلا) قطع عليه لعدم علمه بالمسروق .

فصل

ويشترط أن يكون المسروق نصاباً . وهو

أي نصاب السرقة (ثمانية دراهم أو ربع دينار أي مثقال أو عرض قيمته كأحدهما) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تُقَطَّعُ اليَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » رواه أحمد ومسلم وروى ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ » متفق عليه وروى أنس : « أَنَّهُ سَارِقًا سَرَقَ مَجْنًا قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ فَقَطَّعَهُ أَبُو بَكْرٍ » و« أَنِّي عُثْمَانُ بِرَجُلٍ سَرَقَ اِتْرُجَةً فَبَلَغَتْ

قِيمَتَهَا رُبْعَ دِينَارٍ فَتَقَطَعَهُ» وقال علي : « فَمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنُوفِ فِيهِ الْقَطْعُ »
 وَالآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ
 الْحَبْلَ فَتَقَطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَعُ يَدُهُ » مِنْهُ عَلَى يَحْمَلُ عَلَى
 حَبْلِ يَسَاوِي ذَلِكَ وَعَلَى بَيْضَةِ السَّلَاحِ وَهِيَ تَسَاوِي ذَلِكَ أَوْ بَيْضَةِ النِّعَامِ إِذَا كَانَتْ تَسَاوِي
 ذَلِكَ جَمْعاً بَيْنَ الْأَخْبَارِ (وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ) أَي الْمَسْرُوقِ (حَالِ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحَرْزِ) لِأَنَّهُ
 وَقْتُ السَّرْقَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْقَطْعِ (فَإِنْ كَانَ فِي النِّقْدِ الْمَسْرُوقِ (غَشٌّ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ
 حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ مِنَ النِّقْدِ الْحَالِصِ نَصَاباً) لَمَّا تَقَدَّمَ (وَسَوَاءٌ كَانَ النِّقْدُ مَضْرُوباً أَوْ تَبْرأً أَوْ
 حَلِياً أَوْ مَكْسُراً) لِعُمُومِ مَا سَبَقَ (وَيُضْمُ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ بِالْأَجْزَاءِ فِي تَكْمِيلِ
 النِّصَابِ) كَالزَّكَاةِ فَلَوْ سَرَقَ ثَمَنٌ مِثْقَالٌ وَدِرْهَمًا وَنِصْفًا قَطَعَ وَكَذَا يُضْمُ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ
 أَوْ هُمَا إِلَى قِيَمَةِ عَرْضٍ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ فَلَوْ سَرَقَ دِرْهَمًا وَعَرْضًا يَسَاوِي دِرْهَمًا
 وَنِصْفَ سُدُسِ دِينَارٍ قَطَعَ (وَإِنْ سَرَقَ عَرْضًا قِيَمَتَهُ نِصَابٌ) حِينَ إِخْرَاجِهِ (ثُمَّ نَقَصَتْ
 قِيَمَتُهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ) مِنَ الْحَرْزِ (قَبْلَ الْحُكْمِ) بِالْقَطْعِ (أَوْ بَعْدَهُ قَطَعَ) اعْتِبَارًا بِحَالِ
 الْإِخْرَاجِ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ (وَإِنْ مَلَكَهُ) أَي مَلَكَ السَّارِقُ الْمَسْرُوقَ (بِيبَعِ أَوْ هَبَهُ أَوْ
 غَيْرَهُمَا) كَارِثٌ وَوَصِيَّةٌ (بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحَرْزِ وَبَعْدَ رَفْعِهِ إِلَى الْحَاكِمِ قَطَعَ) لَمَّا رَوَى
 صَفْوَانُ بْنُ أُمِيَّةٍ « أَنَّهُ نَامَ عَلَى رِدَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَخَذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَجَاءَ
 بِسَارِقِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ فَقَالَ صَفْوَانُ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ لَمْ أَرِدْ هَذَا رِدَائِي عَلَيْهِ صَدَقَةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلَّا كَانَ
 قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَ (لَا) يَقَطَعُ إِنْ مَلَكَ السَّارِقُ بِبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ
 أَوْ غَيْرِهِمَا (قَبْلَ رَفْعِهِ) أَي السَّارِقُ لِلْحَاكِمِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلَّا كَانَ
 قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ » وَ (لَتَعْذِرُ) شَرَطُ الْقَطْعِ وَهُوَ الطَّلَبُ وَإِنْ وَجَدْتَ السَّرْقَةَ (أَي
 الْمَسْرُوقَ) (نَاقِصَةً) عَنِ النِّصَابِ (وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ نَاقِصَةً حِينَ السَّرْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا لَمْ
 يَقَطَعْ) لِعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ وَلِحَدِيثِ : « ادْرُؤُوا الْخُدُودَ بِالشَّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ »
 (وَإِنْ دَخَلَ الْحَرْزُ فَذَبَحَ مِنْهُ شَاةً أَوْ شَقَّ) فِيهِ (ثَوْبًا قِيَمَةُ كُلِّ مِنْهُمَا نِصَابٌ فَتَقَطَعَتْ)
 قِيَمَتُهُمَا (عَنِ النِّصَابِ) ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا نَاقِصَتَيْنِ أَوْ أَتْلَفَهُمَا) فِيهِ (أَوْ) أَتْلَفَ (غَيْرَهُمَا فِيهِ)
 أَي فِي الْحَرْزِ (وَقِيَمَتُهُمَا) أَي قِيَمَتُهُمَا أَتْلَفَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَالشَّاةِ وَنَحْوَهُمَا (نِصَابٌ) وَقَوْلُهُ
 (بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَتْلَفَهُمَا (لَمْ يَقَطَعْ) لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ الْقَطْعِ أَنْ يُخْرَجَ الْعَيْنُ مِنَ

الحرز وهي نصاب ولم يوجد (وإذا ذبح السارق) المسلم والكتابي (المسروق) مسمياً (حل) لربه ونحوه أكله ولم يكن مية كالمغصوب ويقطع السارق إن كانت قيمة المذبح نصاباً وإلا فلا (وإن سرق فرد خف قيمته منفرداً درهم ومع الآخر أربعة لم يقطع) لأنه لم يسرق نصاباً (وإن أتلفه) أي فرد الخف (لزمه ستة) درهماً قيمة التالف وأربعة أرش التفريق (وكذا الحكم لو سرق جزءاً من ثياب ونظائره) كصراع من باب (وان اشترك جماعة في سرقة نصاب واحد فأكثر قطعوا) كالقصاص (سواء أخرجوه جملة كتحليل اشتركوا في حمله أو أخرج كل واحد) منهم (جزءاً) لأنهم اشتركوا في هتك الحرز وإخراج النصاب فلزمهم القطع وفارق القصاص لأنهم يعمدون المماثلة ولا توجد المماثلة إلا ان توجد أفعالهم في جميع أجزاء اليد وهذا لقصد الزجر من غير اختيار مماثلة (أو دخلوا الحرز معاً أو دخل أحدهم فأخرج بعض النصاب ثم دخل الباقيون فأخرجوا باقيه) فيقطعون لما سبق (فإن كان فيهم من لا قطع عليه شبهة أو غيرها) كصغر (كأبي المسروق منه قطع الباقيون) لأنه لا يلزم من سقوط القطع عن الشريك لمعنى غير موجود في غيره سقوط القطع عن الغير كشريك الأب في القصاص قال في المبدع إن أخذ أي شريك الأب ونحوه نصاباً وقيل أو أقل (وإن اعترف إثنتان بسرقة نصاب ثم رجع أحدهما) عن إقراره (قطع الآخر وحده) فلا يقطع الرجوع (وكذا لو أقر بمشاركة آخر في سرقة نصاب ولم يقر الآخر) بالسرقة قطع المقر (ولو سرق) واحد (لجماعة نصاباً قطع) لأن السرقة والنصاب شرط للقطع وقد وجد فوجد القطع كما لو كان المال لواحد (وإن هتك اثنتان حرزاً فدخلاه فأخرج أحدهما نصاباً وحده) قطعاً نصاً لأن المخرج أخرجه بقوة صاحبه ومعرفة ومعونته (أو دخل أحدهما) الحرز (فقدمه) المسروق (إلى باب النقب) وأدخل الآخر يده فأخرجه قطعاً لأنهما اشتركا في هتك الحرز وإخراج المتاع (أو وضعه) أي وضع الداخل المتاع (في النقب) وأدخل الآخر يده فأخرجه قطعاً لاشتركا في الهتك والإخراج (وإن دخلا داراً) صار أحدهما في سفلهما جمع المتاع وشده بجبل والآخر في علوها مد الحبل فرمى به (أي المتاع وراء الدار قطعاً) لأنهما اشتركا في الدخول والإخراج (وإن رماه الداخل إلى خارج) فأخذه أولاً أو أعاده فيه (أو ناوله) الداخل للخارج (فأخذه الآخر) أي الخارج (أولاً أو أعاده) أي المتاع (فيه) أي في الحرز (أحدهما) أي الداخل أو الخارج (قطع الداخل

وحده وإن اشتركا في النقب) لأن الداخل أخرج المتاع وحده فاخص القطع به * لا يقال
 هما اشتركا في الهتك * لأن شرطه الاشتراك في الهتك والخراج ولم يوجد الثاني
 فانتهى القطع لانتهاء شرطه (وإن نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه فلا قطع عليهما
 ولو تواطئا) لأن الأول لم يسرق والثاني لم يهتك الحرز .

فصل

ويشترط أن يخرج أي المسروق من الحرز

لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الثمار فقال : مَنْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ أَكْمَامِهِ وَاحْتَمَلَ فَتَيْبِهِ قِيَمَتَهُ وَمِثْلُهُ
 مَعَهُ وَمَا كَانَ مِنَ الْحَرَزِ فَتَيْبِهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنَنِ » رواه أبو داود
 وابن ماجه وبهذا تخص الآية كما خصت بالنصاب (فإن وجد حرزاً مهتوكاً) فأخذ
 منه فلا قطع (أو) وجد (باباً مفتوحاً فأخذ منه فلا قطع) لعدم شرطه (وإن هتك الحرز
 فابتلع فيه جوهراً أو ذهباً فخرج به) من الحرز (ولو لم يخرج منه ما ابتلعه) قطع كما لو
 أخرجه في كفه (أو نقب وترك المتاع على بهيمة فخرجت به ولو لم يسقها) قطع لأن
 العادة مشي البهيمة بما عليها (أو) نقب وترك المتاع (في ماء جار فأخرجه) الماء (أو)
 وضعه في ماء (راكداً ففتحه فأخرجه) الماء (أو) ترك المتاع (على جدار) في الدار (أو)
 على شيء (في الهواء فأطارته الريح) قطع لأن فعله سبب خروجه أشبه ما لو ساق البهيمة
 (أو أمر صغيراً أو معنوياً أن يخرج ففعل) أي أخرجه الصغير أو المعتوه قطع الذي
 هتك الحرز وأمر لأن الصغير والمعتوه لا اختيار لهما كالألة ولو أمرهما شخص بالقتل
 قتل الأمر (أو رمى به خارجاً) عن الحرز (أو جذمه بشيء) بعد هتكه الحرز فأخرجه
 منه قطع (أو استتبع سخل شاة أو فصيل ناقة أو غيرها مثل أن يشتري الأم والسخل
 على ملك الغير في حرز فيأتي بالأم إلى مكان السخل ويريه أمه حتى يتبعها) قطع (وكذلك
 العكس) نحو (أن يأتي مكان أمه وهي في حرز مالها حتى يستتبع الأم سخلها بأن
 يبعثه عليها حتى يتبعه قطع) لتسببه في أخذ ذلك و (لا) يقطع (إن تبعها) السخل (من
 غير استتباع) لأنه ليس من فعله (وإن تطيب في الحرز بما لو اجتمع بعد تطيبه و) بعد

(خروجه من الحرز لبلغ نصاباً) قطع لأنه هتك الحرز وأخرج منه نصاباً أشبه مالو كان غير طيب (أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر) وقرب ما بينهما قطع لأنها سرقة واحدة (أو) هتك الحرز و (أخذ بعضه) أي المال (ثم أخذ بقيته وقرب ما بينهما) قطع لأنها سرقة واحدة ولأنه إذا بنى فعل أحد الشريكين على فعل شريكه إذا سرقا نصاباً فبناء فعل الواحد بعضه على بعض أولى (أو فتح أسفل كواره فخرج العسل شيئاً فشيئاً) حتى بلغت قيمة ما أخرجه نصاباً قطع لأنه لم يهدل الأخذ أشبه مالو وجدته مجموعاً فأخرجه (أو أخرجه) أي النصاب المسروق (إلى ساحة دار أو) ساحة (خان من بيت مغلق من الدار أو الخان) سواء (فتحه) أي البيت (أو نقيه) ولو أن باب الدار أو الخان مغلق قطع لأنه هتك الحرز وأخرج منه نصاباً كما لو لم يكن على الدار أو الخان باب آخر (أو احتلب لبناً من ماشية في الحرز وأخرجه) من الحرز (قطع) لسرقته نصاباً كغير اللبن (فإن شرب اللبن الخرز أو شرب منه فانتقص النصاب) لم يقطع لأنه لم يخرج نصاباً من الحرز (أو ترك المتاع في ماء راكد فانتفخ من غير فعله فخرج به) لم يقطع لأن خروجه بغير فعله (أو أخرج النصاب في مرتين وبعد ما بينهما مثل أن كانا في ليلتين أو ليلة واحدة وبينهما مدة طويلة) لم يقطع . لأن كل سرقة منهما لا تبلغ نصاباً ، وكذا إن علم المالك بهتك الحرز وأهمله . لأن سرقته الثانية من غير حرز (أو علم قرداً ونحوه السرقة فسرق لم يقطع) لأن تعليم السرقة ليس بسرقة (وعليه) أي معلم القرد (الضمان) أي ضمان سرقة القرد قليلاً كان أو كثيراً لتسببه فيه (وإن جر خشبة فألقاها بعد أن أخرج بعضها من الحرز فلا قطع عليه سواء أخرج منها ما يساوي نصاباً أو لا . لأن بعضها لا ينفرد عن بعض ، وكذلك لو أمسك الغاصب طرف عمامة والطرف الآخر في يد مالكها لم يضمنها) الغاصب . لأن بعضها لا ينفرد عن بعض (و كذلك لو سرق ثوباً أو عمامة فأخرج بعضها) ولم يقطعه لم يقطع لتبعيته لما لا يخرج .

فصل

وحرز المال ماجرت العادة بحفظه فيه

(ويختلف باختلاف الأموال والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لأنه لما لم يثبت بالشرع اعتباره من غير تنصيب على بيانه علم أنه رد ذلك إلى العرف لأنه طريق إلى معرفته فرجع إليه كما رجعنا إلى معرفة القبض والفرقة في البيع وأشباه ذلك إليه (فحرز الأثمان والجواهر والقماش في الدور والدكاكين في العمران وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة) والغلق القافل خشباً كان أو حديداً . قال في المبدع : ويكون فيه حافظ . لأنه العادة في حرز ذلك (والصندوق في السوق حرز ثم حارس) لأنه العادة (وإلا) أي وإن لم يكن ثم حارس (فلا) أي فليس الصندوق حرزاً (فإن لم تكن الأبواب مغلقة ولا فيها حافظ فليست حرزاً وإن كان فيها) أي الدار المفتوحة الأبواب (خزائن مغلقة فالحزائن حرز لما فيها) من الأموال (وما خرج عنها) أي الخزائن (فليس بمحرز) إذا كانت أبواب الدار مفتوحة * قلت : وقياس ذلك خزائن المسجد فالمغلقة حرز لما فيها مما جرت العادة به فيها (فأما البيوت التي في البساتين والطرق والصحراء فإن لم يكن فيها أحد فليست حرزاً مغلقة كانت أو مفتوحة وإن كان فيها أهلها أو حافظ ملاحظ فهي حرز مغلقة كانت أو مفتوحة . فإن كان بها نائم وهي مغلقة فهي حرز وإلا) أي وإن لم تكن مغلقة (فلا) أي فليست بحرز إلا أن يكون الحافظ يقظان (وكذا خيمة وخركات ونحوهما) كبيت الشعر إن كان فيها أحد ولو نائماً فهي محرزة مع مافيهما . لأنها هكذا تحرز في العادة وإن لم يكن فيها أحد فإن كان عندها حافظ فهي محرزة أيضاً . وإن لم يكن عندها حافظ وليس فيها أحد فلا قطع على سارقها لأنها ليست بمحرزة في العادة (وإن كان لا بساً ثوباً أو متوسداً له) تحت رأسه (نائماً) كان (أو مستيقظاً أو) كان (مفترشاً) له (أو متكئاً عليه في أي موضع كان من بلد أو برية) فحرز لأنه صلى الله عليه وسلم قطع سارق رداء صفوان من المسجد وهو متوسده (أو) كان (نائماً على حجر فرسه لم يزل عنه أو) كان (نعله في رجله فحرز) لأنه هكذا محرز (فإن تاحرج) النائم (عن الثوب زال الحرز) فلا قطع على السارق إذن (وإن كان الثوب أو غيره من المتاع بين يديه) أي قدامه (كبز البزازين وقماش الباعة) وخبز

الحباز، (بجيت يشاهده وينظر اليه فهو حرز) لأنه العادة (وإن نام أو كان غائباً عن موضع مشاهدته فليس بمحرز وإن جعل) البراز ونحوه (المتاع في الغرائر وعلم عليها أي شدّها بخيط ونحوه) كجبل وسير (ومعها حافظ يشاهدها فمحرزة) عدلاً بالعرف (وإلا فلا) أي وإن لم يكن معها حينئذ حافظ يشاهدها فليست بمحرزة (وحرز سفن في شط بربطها) لجران العادة بذلك (وحرز بقل وبقلاء وطبيخ وقدره وراء الشرائح) واحدها شريحة (وهو) شيء يعمل (من قصب أو خشب) يضم بعضه إلى بعض بجبل أو غيره (إذا كان بالسوق حارس) لأن العادة جرت بإحرازها به (وحرز حطب وخشب وقصب الحظائر) واحدها حظيرة وهي ما يعمل للإبل والغنم من الشجر تأوي إليه . والأصل الحظر المنع فيعبر بعضه في بعض ويربط بجيت يعسر أخذ شيء منه على ماجرت به العادة (كما لو كان) ما ذكر (في فندق) وهو الخان الصغير (مغلق عليه) فيكون محرزاً وإن لم يقيد . ذكره في الكافي والشرح (وحرز مواش) جمع ماشية (الصبر) واحدها صبرة وهي حظيرة الغنم (و) حرزها (في المرعى بالراعي ونظره إليها إذا كان) الراعي (يراهها في الغالب) لأن العادة حرزها بذلك (وما نام) الراعي (عنه منها) أي من الماشية أو غاب عن مشاهدته (فقد خرج عن الحرز) فلا قطع على سارقه (وحرز حمولة إبل) بفتح الحاء أي الإبل المحملة (سائرة بتقطيرها مع قائد يراها بحيث يكثر الالتفات إليها ويراعيتها وزمام الأول منها بيده) لأنها هكذا تحرز عرفاً (والحافظ الراكب فيما وراءه) من الإبل السائرة ونحوها (كقائد) فإذا كان يراها ويكثر الالتفات إليها فهي محرزة (أو بسائق يراها) أي الإبل المحملة ونحوها (سواء كانت مقطرة أو لا وإن كانت) الإبل (باركة فإن كان معها حافظ لها ولو نائماً وهي معقولة فهي محرزة) لأن العادة أن صاحبها يعقلها إذا نام (وإن لم تكن) الإبل (معقولة وكان الحافظ ناظراً إليها بحيث يراها فهي محرزة وإن كان نائماً أو مشغولاً عنها فلا) حرز فلا قطع على السارق منها (فإن سرق من أحمال الجمال السائرة المحرزة متاعاً قيمته نصاب) قطع (أو سرق الحمل قطع) لأنه سرق نصاباً من حرز مثله (وإن سرق الحمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يقطع) لأنه في يد صاحبه (وإن لم يكن صاحبه عليه قطع ، وهذا التفصيل في الإبل التي في الصحراء فأما) الإبل (التي في البيوت والمكان المحصن على الوجه الذي ذكرناه في الثياب فهي محرزة وحكم سائر

المواشي كالإبل) فيما سبق (وحرز ثياب في حمام) بحافظ وفي الترغيب: لا تبطل الملاحظة بفترات وأعراض يسيرة بل بتركة وراءه (أو) ثياب (في اعدال و) حرز (غزل في سوق أو خان وما كان مشتركاً في الدخول اليه بحافظ كقعوده على المتاع وإن فرط حافظ فنام أو اشتغل فلا قطع) على السارق لأنه لم يسرق من حرز (ويضمن الحافظ) ما ضاع بتفريطه (ولو لم يستحفظه) رب المتاع صريحاً عملاً بالعرف (وإن استحفظ رجل آخر متاعه في المسجد فسرق فإن فرط في حفظه فعليه الغرم) لتفريطه (إن كان التزم حفظه وأجابه إلى ما سأله) صريحاً (وإن لم يجبه لكن سكت لم يلزمه غرم) لأنه ما قبل الاستيداع ولا قبض المتاع (ولا قطع على السارق في الموضعين) لأنه لم يسرق من حرز (وإن حفظ المتاع بنظره اليه وقربه منه فلا غرم عليه) لعدم تفريطه (وعلى السارق القطع) لأنه سرق نصاباً من حرزه (وحرز كفن مشروع في قبر على ميت ولو بعد) القبر (عن العمران إذا كان القبر مطموماً الطم الذي جرت به العادة وهو) أي الكفن (ملك له) أي للميت لأنه مالك له في حياته ولا يزول ملكه إلا عما لا حاجة له اليه (فلو عدم الميت) وبقي الكفن (وفيت منه ديونته) ويزيد به الثلث في الوصية كسائر ماله (وإلا) أي وإن لم يكن على الميت دين وبقي كفته (فهو ميراث) كباقي أمواله (فمن نبش القبر وأخذ الكفن قطع) روي عن ابن الزبير وعن عائشة «سارق أمواتنا كسارق أحياءنا» ولقوله تعالى: «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَتَأْتَعُوا عَلَيْهِمَا» (١) (والخصم فيه) أي الكفن إن سرق ونحوه (الورثة) لأنهم يقومون مقام الميت في المطالبة (فإن علموا) أي الورثة (فنائب الإمام) كسائر حقوقه (ولو كفته أجنبي فكذلك) أي فالخصم فيه إذا سرق الورثة لقيامهم مقام مورثهم وأما لو أكل الميت ونحوه وبقي الكفن كان من تبرع به دون الورثة كما قطع به غير واحد وجزم به المصنف في الجسائر. لأن تملك الميت غير ممكن فهو إباحة بقدر الحاجة فإذا زالت تعين لربه (وإن أخرجه) أي الكفن (من اللحد ووضع في القبر من غير أن يخرج منه فلا قطع) لأنه لم يخرج منه من الحرث (وإن كفن رجل في أكثر من ثلاثة لفائف أو) كفتت (امرأة في أكثر من خمس) ثياب (فسرق الزائد عن ذلك) فلا قطع (أو ترك) الميت (في تابوت فسرق التابوت) فلا قطع (أو ترك معه) أي الميت (طيب مجموع أو ذهب أو فضة أو جوهر

(١) سورة المائدة الآية: ٣٨.

لم يقطع بأخذ شيء من ذلك لأنه ليس بمشروع) وترك غيره معه تضييع وسفه فلا يكون محرزاً بالقبر ولو كان القبر غير مطبوم أو أكل الميت وبقي كفته وسرقه سارق فلا قطع (وحرز بجدار الدار كونه مبنياً فيها) أي الدار (إذا كانت في العمران أو في الصحراء وفيها حافظ فإن أخذ من أجزاء الجدار أو خشبه ما يبلغ نصاباً وجب قطعه) لأن الحائط حرز لغيره فيكون حرزاً لنفسه و (لا) يقطع (إن هدم الحائط ولم يأخذه) كما لو أتلف المتاع في الحرز بل يحرم أرش الهدم إن تعدى به (وإن كانت الدار في الصحراء فلا قطع على من أخذ من جدارها شيئاً) لأنها إذا لم تكن حرزاً لما فيها فلنفسها أولى (وحرز الباب تركيبه في موضعه مغلقاً كان أو مفتوحاً) لأنه هكذا يحفظ (وعلى سارقه التقطع إن كانت الدار محرزة بما ذكرناه) بأن تكون في العمران أو في الصحراء وفيها حافظ (وأما أبواب الخزائن في الدار فإن كان باب الدار مغلقاً فهي) أي أبواب الخزائن (محرزة مغلقة كانت) أبواب الخزائن (أو مفتوحة وإن كان) باب الدار (مفتوحاً لم تكن) أبواب الخزائن (محرزة إلا أن تكون مغلقة أو يكون في الدار حافظ) يحفظها (وحلقة الباب إن كانت مسمرة فهي محرزة) لأنها بتركيبها فيه صارت كأنها بعضه (فإن سرق باب مسجد منصوباً أو باب الكعبة المنصوب أو سرق من سقفه) أي المسجد (وجداره أو تأزيره شيئاً قطع) لأنه سرق من حرز مثله عادة نصاباً لا شبهة له فيه وما كان منفكاً من ذلك فليس بمحرز فلا قطع على سارقه و (لا) يقطع (بسرقه ستائر الكعبة) الخارجة (ولو كانت مخيطة عليها) كغير المخيطة لأنها غير محرزة (ولا بسرقه قناديل مسجد وحصره ونحوه) مما جعل لنتف المصلين كالتقنص المجعول لوضع نعالمهم (أو كان السارق مسلماً) لأنه مما ينتفع به الناس فيكون له فيه شبهة كسرقة من بيت المال (وإلا) أي وإن لم يكن مسلماً (قطع) لأنه لا حق له فيه ولا شبهة (ومن سرق من ثمر شجر أو) من (جمار نخل وهو الكثير) بضم الكاف (قبل إدخاله الحرز كأخذه من رؤوس نخل وشجر من البستان لم يقطع ولو كان عليه حائط وحافظ ويضمن عوضه مرتين) لحديث رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع في ثمر ولا كثر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثَّمْرِ الْمَعْلُوقِ فَقَالَ : مَنْ أَصَابَ مِنْهُ بُغْيَةً مِنْ ذِي حَاجَةٍ عَنِ الْمُتَّخِذِ خَبَسَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَحَالِيَهُ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ « وَأَنَّ الثَّمَارَ فِي الْعَادَةِ تَسْبِقُ الْيَدَ
 إِلَيْهَا فَجَازَ أَنْ تَغْلُظَ قِيَمَتُهَا عَلَى سَارِقِهَا رَدْعًا لَهُ وَزَجْرًا بِخِلَافِ غَيْرِهَا . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَيْرُ مُتَّخِذٍ خَبْنَةً » بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ بَاءَ مُوَحَّدَةٍ ثُمَّ نُونٍ أَيْ غَيْرِ
 مُتَّخِذٍ مِنْهُ فِي حِجْزَتِهِ (وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ) أَيْ الثَّمَرَ (نَصَابًا بَعْدَ إِيْوَانِهِ الْحَرْزِ كَجَرِينٍ وَنَحْوِهِ
 أَوْ سَرَقَ) نَصَابًا مِنْ ثَمَرٍ (مِنْ شَجَرَةٍ فِي دَارٍ مَحْرُوزَةٍ قَطَعَ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شَعِيبٍ السَّابِقِ : « وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ تَأْوِيَهُ
 الْجَرِينُ فَبِمَا لَخَّ الْقَطْعُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَنَفِظَهُ لَهُ (وَكَلِمَةُ الْمَاشِيَةِ
 تَسْرُقُ مِنَ الْمَرْعَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مَحْرُوزَةً تَضْمَنُ بِمِثْلِ قِيَمَتِهَا وَلَا قَطْعُ كَثْرَتِهِ وَكَثُرُ
 احْتِجَاجِهِ بِهَ أَحْمَدُ بِأَنَّ عَمْرٍو أَعْرَمَ حَاطِبَ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ حِينَ نَحَرَ غُلْمَانَهُ نَاقَةً رَجُلٍ مِنْ
 مَزِينَةَ مِثْلِي قِيَمَتِهَا . رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ (وَمَا عَدَاهُنَّ) أَيْ الثَّمَرُ وَالْكَثْرُ وَالْمَاشِيَةُ (يَضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ
 مَرَّةً وَاحِدَةً) إِنْ كَانَ مَتَقَوْمًا (أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا) لِأَنَّ التَّضْعِيفَ فِيهَا عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ لِلنَّصِّ فَلَا يَجَاوِزُ بِهِ مَحَلَّ النَّصِّ (وَلَا قَطْعُ فِي عَامِ مَجَاعَةٍ عَادِمًا نَصًّا إِذَا لَمْ يَجِدْ
 مَا يَشْتَرِيهِ أَوْ مَا يَشْتَرِي بِهِ) قَالَ جَمَاعَةٌ مَا لَمْ يَبْدُلْ لَهُ وَلَوْ بِشَمْنٍ غَالٍ وَفِي التَّرْغِيبِ مَا يَحْسِبِي
 بِهِ نَفْسَهُ (وَإِذَا سَرَقَ الضَّيْفُ مِنْ مَالٍ مُضَيَّفِهِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ أَوْ) مِنْ (مَوْضِعٍ
 لَمْ يَحْرُزْهُ عَنْهُ لَمْ يَقْطَعْ) لِعَدَمِ هَتِكِهِ الْحَرْزِ (وَإِنْ سَرَقَ) الضَّيْفُ (مِنْ مَوْضِعٍ مَحْرُوزٍ عَنْهُ
 فَإِنْ كَانَ مَنَعَهُ قَرَاهُ فَسَرَقَ بِقَدْرِهِ لَمْ يَقْطَعْ) لِأَنَّهُ أَخَذَ الْوَاجِبَ لَهُ أَشْبَهَ الزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ
 إِذَا أَخَذَ مَا وَجِبَ لَهَا (وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ) الْمُضَيَّفُ قَرَاهُ الْوَاجِبَ لَهُ (قَطَعَ) إِنْ سَرَقَ نَصَابًا
 لِأَنَّهُ لَا شَبَهَةَ لِلضَّيْفِ إِذْنٌ فِي مَالِ الْمُضَيَّفِ (وَإِذَا أَحْرَزَ الضَّارِبُ مَالَ الْمَضَارِبَةِ أَوْ) أَحْرَزَ
 الْوَدِيعَ (الْوَدِيعَةُ أَوْ) أَحْرَزَ الْمُسْتَعِيرَ (الْعَارِيَةُ أَوْ) أَحْرَزَ الْوَكِيلَ (الْمَالُ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ
 فَسَرَقَهُ أَجْنَبِيٌّ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ) لِأَنَّهُ سَرَقَ نَصَابًا مِنْ نَائِبِ مَالِكٍ لَا شَبَهَةَ لَهُ أَشْبَهَ مَا أَوْ سَرَقَهُ
 مِنْ مَالِكِهِ (وَإِنْ غَضِبَ) إِنْسَانٌ (عَيْنًا أَوْ سَرَقَهَا وَأَحْرَزَهَا فَسَرَقَهَا سَارِقٌ) لَمْ يَقْطَعْ
 (أَوْ غَضِبَ بَيْتًا فَأَحْرَزَ) الْغَاصِبُ (فِيهِ مَالُهُ فَسَرَقَهُ مِنْهُ أَجْنَبِيٌّ لَمْ يَقْطَعْ) لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ

محترم .

فصل

ويشترط

للقطع في السرقة (انتفاء الشبهة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذْرَوْا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (فلا يقطع بسرقة مال والده وإن سفل) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْتَ وَمَا لَكَ لِأَبِيكَ » (وسواء في ذلك الأب والأم والابن والبنات والجد والجددة من قبل الأم والأب) لأن بينهم قرابة تمنع شهادة أحدهم للآخر فلم يقطع بالسرقة منه كالأب بسرقة مال ابنه (ولا) قطع (بسرقة) ولد (مال والده وإن علا) لأن النفقة تجب للوالد على الوالد في مال والده حفظاً له فلا يجوز إتلافه لحفظه ماله (ويقطع سائر) أي باقي (الأقارب بالسرقة من مال أقاربهم كالإخوة والأخوات ومن عداهم) كالأعمام والأخوال لأن القرابة هنا لا تمنع قبول الشهادة من أحدهما على الآخر فلا تمنع القطع ولأن الآية والأخبار تعم كل سارق خرج منه عمود النسب فبقي ما عداهما على الأصل (ولا يقطع العبد بسرقة مال سيده) لما روى سعيد بإسناده عن عمر : « أَنَّهُ جَاءَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالْحَضْرَمِيُّ بِغُلَامٍ لَهُ فَقَالَ : إِنَّ غُلَامِي قَدَّ سَرَقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ : فَقَالَ عُمَرُ : خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَالَكُمْ » وكان ذلك بمحض من الصحابة فلم ينكر فكان كالإجماع . وقال ابن مسعود « لَا أَقْطَعُ مَالَكَ سَرَقَ مَالَكَ » . وروى ابن ماجة عن ابن عباس : « أَنْ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْخُمْسِ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْقُطَعْهُ وَقَالَ : مَالُ اللَّهِ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا » (وأم الولد والمدبر والمكاتب كالقن) في عدم القطع بسرقة مال السيد لأنهم ملكه كالقن (ولا سيد المكاتب بسرقة ماله) للشبهة لأنه يملك تعجيزه في الجملة (وكل من لا يقطع الانسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله كإبائه وأولاده وغيرهم) . كزوجاته فلا يقطع عبد بسرقة مال أحد من عمودي نسب سيده ولا من مال زوج سيده ونحو ذلك لقيام الشبهة (ولا) يقطع (مسلم بسرقة من بيت المال) لقول عمر وابن مسعود : « مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَلَا . مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ » . وروى سعيد عن علي : « لَيْسَ عَلَيَّ مِنْ سَرَقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَطْعٌ »

(ولو) كان السارق من بيت المال (عبداً إن كان سيده مسلماً) لأنه لا يقطع بسرقة مال سيده لا يقطع به سيده (ولا) يقطع (بالسرقة من مال له فيه شرك) كالمال المشترك بينه وبين شريكه لأنه إذا لم يقطع الأب بسرقة مال ابنه لكون أن له فيه شبهة فائلاً يقطع بالسرقة من مال شريكه من باب أولى (أو) بسرقة من مال (لا حد من لا يقطع بالسرقة منه) فيه شرك مشترك كمال لأبيه أو لابنه لأن له فيه شبهة (ولا بالسرقة من غنيمة اه) أي السارق (فيها حق أو لولده) فيها حق (أو لوالده) فيها حق (أو) لـ (سيده) فيها حق (وإن لم يكن من الغانمين ولا من أحد ممن ذكرنا) بأن لم يكن والداً ولا ولداً لأحد الغانمين ونحوهما (فسرق منها) أي الغنيمة (قبل إخراج الخمس لم يقطع) لأن لبيت المال فيها حقاً وهو خمس الخمس وذلك شبهة فيدراً بها الحد (وإن أخرج الخمس) من الغنيمة (فسرق) السارق (من أربعة الأخماس قطع) حيث لم يكن له ولا لولده ولا والده ونحوه فيها حق لعدم الشبهة (وإن سرق من الخمس لم يقطع) لأن له فيه حقاً (وإن قسم الخمس خمسة أقسام فسرق من خمس الله ورسوله لم يقطع) لأنه من جملة مستحقه (وإن سرق من غيره) من أربعة أخماس الخمس (قطع) لأن لا شبهة له فيه (إلا أن يكون من أهل ذلك الخمس) كمسكين سرق من خمس المساكين وهاشمي سرق من خمس ذوي القربى (ولا يقطع أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر ولو من محرز عنه) إء سعيد عن عمر بإسناد جيد ولأن كلا منهما يرث صاحبه بغير حجب ويتبسط بماله أشبه الولد والوالد وكما لو منعها نفقتها (ويقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي والمستأمن) لأن مالهما محترم بالامان والذمة بدليل أنه يجب الضمان بإتلافه (ويقطعان) أي الذمي والمستأمن (بسرقة ماله) أي المسلم لأنه إذا قطع المسلم بسرقة مالهما فلان يقطعاً بسرقة ماله بطريق الأولى و (كقود و حد قذف) نص عليهما (وضمان متلف) مالي وأرش جناية عليه (وإن زنى المستأمن بغير مسامة لم يقم عليه الحد نصاً) لأنه لم يلتزم حكماً بخلاف الذمي (كحد خمر وتقدم في باب حد الزنا) فإن زنى بمسامة قتل لنقضه العهد (ويقطع المرتد إذا سرق) ثم عاد إلى الإسلام فإن قتل للردة اكتفى بقتله كما تقدم هذا ما ظهر لي في الجمع بينهما (فإن قال السارق الذي أخذته ملكي كان عنده ودیعة أو رهناً أو ابتعته منه أو وهبه لي وأذن لي في أخذه أو) أذن لي (في الدخول إلى حرزه أو غضب مني أو) غضبه (من أبي أو) قال (بعضه لي فالقول قول المسروق

منه مع يمينه) لأنه واضع اليد حكماً والظاهر خلاف ما ادعاه السارق (فإن حلف سقط دعوى السارق) انه ملكه ونحوه لحديث «البَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَسْمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» (ولا قطع عليه) أي السارق (ولو كان معروفاً بالسرقة لأن صدقه محتمل) فيكون شبهة في درء الحد وسماه الشافعي السارق الظريف (وإن نكل) المسروق منه عن الحلف (قضى عليه بالنكول) لما يأتي في القضاء .

فصل

وإذا سرق المسروق منه مال السارق أو

سرق (المغصوب منه مال الغاصب من الحرز الذي فيه العين المسروقة أو المغصوبة ولو) كانت العين المسروقة أو المغصوبة (مميّزة) لم يقطع لأن لكل واحد منهما شبهة في هتك الحرز لأخذ ماله فإذا هتك الحرز صار كأن المال المسروق منه أخذ من غير حرز (أو أخذ) المسروق منه أو المغصوب منه (عين ماله فقط أو) أخذه (ومعه نصاب من مال المتعدى) من الحرز الذي فيه ماله (لم يقطع) لما سبق (وإن سرق) المسروق منه أو المغصوب منه (منه) أي من السارق أو الغاصب (نصاباً من غير الحرز الذي فيه ماله) فعليه القطع لأنه لا شبهة له فيه مع البذل (أو سرق) رب دين (من ماله من له عليه دين وهما) أي الغاصب ونحوه والمدين (بإذلان غير ممتنعين من أدائه أو قدر المالك على أخذ ماله فتركه وسرق من مال المتعدى) من غير حرز ماله (أو) سرق من مال (الغريم فعليه القطع) لعدم الشبهة (وإن عجز) رب دين (عن استيفائه أو) عجز مجنى عليه عن استيفاء (أرش جنايته فسرق قدر دينه أو) قدر (حقه) أي أرش جنايته (فلا قطع) لأن بعض العلماء أباح له الأخذ فيكون الاختلاف في إباحة الأخذ شبهة تدرأ الحد كالوطء في نكاح مختلف في صحته (وإن سرق) رب الدين (أكثر من دينه) فكالمغصوب منه إذا سرق أكثر من دينه) يعني من عين ماله (على ما مضى) قاله في الشرح (ومن قطع بسرقة عين فعاد فسرقها قطع سواء سرقها من الذي سرق منه أو من غيره) لأنه لم ينزجر أشبه ماله سرق غيرها بخلاف حد القذف فإنه لا يعاد مرة أخرى لأن الغرض إظهار كذبه وقد ظهر وهنا المقصود ردعه وزجره عن السرقة ولم يوجد

فيردع بالثاني كما لو سرق عيناً أخرى (ومن سرق مرات قبل القطع أجزأ حد واحد عن جميعها) كما لو زنى أو شرب مرات قبل الحد لأنه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لأنه حق آدمي وتقدم (ولو سرق المالك المسروق أو المغصوب أجنبي لم يقطع) لأنه لم يسرق من مال له ولا نائبه (ومن آجر داره أو أعارها ثم سرق منها مال المستعير أو المستأجر قطع) لأنه هتك حرزاً وسرق منه نصاباً لا شبهة له فيه فيقطع كما لو سرق من غير ملكه ولأن هذا قد صار حرزاً للمالك غيره فلا يجوز له الدخول إليه ولا يجوز له الرجوع في العارية قال في الفنون له الرجوع بقول لا سرقة .

فصل

ويشترط

للقطع (ثبوت السرقة) لأن الله تعالى أوجب القطع على السارق ولا يتحقق ذلك إلا بثبوتها (إما بشهادة عدلين) لقوله تعالى : «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» (١) وإنما خوفاً في الأموال ونحوها للدليل خاص فيبقى ماعدها على الأصل (يصفان السرقة) في شهادتهما (و) يصفان (الحرز وجنس النصاب وقدره) لاختلاف العلماء في ذلك فربما ظن الشاهد القطع بما لا يراه الحاكم (وإذا وجب القطع بشهادتهما لم يسقط) القطع (بغيبتهما ولا موتهما) كسائر الحقوق إذا ثبتت (ولا تسمع البيعة قبل الدعوى) من مالك المسروق أو نائبه (وإن اختلف الشاهدان) في وقت السرقة أو مكانها أو في المسروق (فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس أو من هذا البيت أو سرق ثوراً أو ثوباً أبيض أو عروباً وشهد الآخر أنه سرق يوم الجمعة أو من البيت الآخر أو بقرة أو حماراً أو ثوباً أسود أو مروياً لم يقطع) المشهود عليه لعدم اتفاقهما (كما لو اختلفا في الذكورية والأنوثة) بأن قال أحدهما سرق ذكراً والآخر أنثى ونحوه (أو باعتراف مرتين) لما روي عن أبي أمية المخزومي «أنه صلى الله عليه وسلم أتى بلبص قد اعترف قال : مَا إِخْأَلُكَ سَرَقْتَ قَالَ : بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ قَالَ : بَلَى فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ» رواه أبو داود . وعن علي : «أنه قال لسارقٍ سَرَقْتَ ؟ قَالَ فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

مَرَّتَيْنِ فَتَقَطَّعَ» رواه الجوزجاني ولأنه يتضمن إتلافاً فكان من شرطه التكرار كحد الزنا (يذكر فيه) أي اعترافه (شروط السرقة من النصاب والحرز وغير ذلك) أي يصف السرقة في اعترافه كالزنا في كل مرة لاحتمال ظنه وجوب القطع عليه مع فوات شرط من شروطه (والحرز والعبد ولو أبقا في هذا سواء) لعموم الأدلة وكذلك الذكر والأثني (ولا ينزع) أي يرجع (عن إقراره حتى يقطع فإن رجع) عن إقراره (قبل رجوعه) (ولا قطع) عليه بقوله صلى الله عليه وسلم: «مَا إِخْأَلَكَ سَرَقْتَ» عرض له ليرجع ولو لم يسقط الحد برجوعه لم يكن في ذلك فائدة ولأن حجة القطع زالت قبل استيفائه فسقط كما لو رجع الشهود (بخلاف ما لو ثبت) القطع (ببينة شهد على فعله فإن إنكاره لا يقبل) منه بل يقطع (فإن قال) المشهود عليه (احاقوه) أي المدعي (لي اني سرت منه لم يخلف) لأن فيه قدحاً في البينة وحديث «شَا هَذَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» (وإن شهدت) البينة (على إقراره بالسرقة ثم جحد وقامت البينة بذلك لم يقطع) كما لو اعترف عند الحاكم ثم رجع ويغرم المال (ولو أقر) بالسرقة (مرة واحدة أو ثبت) أنه سرق (بشهادة) شاهد ويمين أو أقر مرتين بالسرقة (ثم رجع لزمه غرامة المسروق) لأنه حق آدمي فلا يقبل رجوعه عنه (ولا قطع) عليه لما سبق (وإن كان رجوعه) عن اعترافه (وقد قطع بعض المفصل لم يتمم إن كان يرجي برؤه لكونه قطع الأقل) لما تقدم في قصة ماعز (وإن قطع الأكثر) من المفصل ثم رجع عن إقراره (فالمقطع بالخيار إن شاء قطعه) يستريح من تعليق كفه وإن شاء تركه (ولا يلزم القاطع بقطعه) لأن قطعه تداو وليس بحد (ولا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره) لما تقدم من تعريضه صلى الله عليه وسلم بقوله: «مَا إِخْأَلَكَ سَرَقْتَ» وعن علي: «أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ فَسَأَلَهُ أَسْرَقْتَ؟ قَالَ لَا فَتَرَكَهُ» ونحوه عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وابن مسعود وأبي الدرداء (و) لا بأس (بالشفاعة فيه) أي السارق (إذا لم يبلغ الامام) لقوله صلى الله عليه وسلم: «تَعَاؤَفُوا الْخُدُودَ فَمَا بَأْسَغِي مِنْ حَدٍّ وَجَبَ» (فإذا بلغه حرمت الشفاعة) وقبولها (ولزم القطع) وكذا سائر الخدود لما تقدم في قصة المخزومية انتهى .

فصل

ويشترط أن يطالب المسروق منه بماله

(أو يطالب به وكيهله) لأن المال يباح بالبدل والإباحة فيحتمل أن يكون مالكة أباحه إياه ، أو وقفه على جماعة المسلمين أو على طائفة منهم السارق أو أذن له في دخول حرزه فاعتبرت المطالبة لتزول الشبهة (فإن أقر) مكلف (بسرقة مال غائب أو شهدت بها بينة حبس) إلى قلدوم الغائب (ولم يقطع حتى يحضر) الغائب ويطالب وتعاد الشهادة لأنه يكتفى بإقامتها قبل المطالبة (فإن كانت العين في يده) أي يد المقر بالسرقة أو يد من شهدت البينة عليه بالسرقة (أخذها الحاكم وحفظها للغائب) لأن الحاكم له النظر في مال الغائب وعليه حفظه (وإن أقر بسرقة) شيء مكلف (رجل) أو امرأة (فقال المالك لم تسرق مني . ولكن غضبتي أو كان) ذلك الشيء (لي قبلك وديعة فجحدتني لم يقطع) لأن إقراره لم يوافق دعوى المدعي (وإن أقر) مكلف (أنه سرق) نصاباً (من رجلين) مثلاً (فصدقه أحدهما) وحده أو حضر أحدهما فطالب ولم يطالب الآخر لم يقطع لعدم كمال الشرط وهو مطالبة المسروق منه بنصاب تام . وهو مفهوم كلامه في الشرح . أنه لو كان المسروق من المدعي يبلغ نصاباً قطع لاجتماع الشروط (فإن أقر أنه سرق من رجل شيئاً يبلغ نصاباً فقال الرجل : قد فقدته من مالي فينبغي أن يقطع) لحديث عبد الله بن ثعلبة الأنصاري رواه ابن ماجه وإن كذب مدع نفسه سقط القطع (وإنما وجب القطع) لاجتماع شروطه السابقة (قطعت يده اليمنى من مفصل الكف) قال في المبدع بلا خلاف ومعناه في الشرح ، وفي قراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيماهما » وروي عن أبي بكر وعمر : « إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع » ولا يخالف لهما في الصحابة ، ولأن البطش بها أقوى ، فكانت البداءة بها أرد ولأنها آلة السرقة غالباً فناسب عقوبته بإعدام آلتها وحسنت وجوباً وهو (أي الجسم أن يغمس موضع القطع من مفصل الذراع في زيت مغلي) لقوله صلى الله عليه وسلم في سارق : « اقطعوه وأحسموه » قال ابن المنذر في إسناده مقال والحكمة في الجسم أن العضو إذا قطع فغمس في الزيت المغلي انسدت أفواه العروق فيقطع الدم إذ لو ترك

بلا حسم لنزف الدم فأدى إلى موته (فإن عاد) فسرق (قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب) بترك عقبه لفعل عمر . روي عن علي : أنه كان يقطع من شطر القدم من معقد الشراك ويترك له عقباً يمشي عليه ، والأصل في قطع الرجل في المرة الثانية ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله « لأنه قول أبي بكر وعمر ولا يخالف لهما في الصحابة فكان بالإجماع ، وإنما قطعت الرجل اليسرى لقوله تعالى : « أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ » (١) وإذا ثبت ذلك في المحاربة ثبت في السرقة قياساً عليها ، ولأن قطع الرجل اليسرى أرفق به لأن المشي على الرجل اليمنى أسهل وأمكن ، ويبعد في العادة أن يتمكن من المشي على اليسرى فوجب قطع اليسرى لئلا تتعطل منه منفعة بلا ضرورة (وحسنت وجوباً) بغمسها في زيت مغلي لئلا ينزف الدم فيؤدي إلى موته (وصفة القطع أن يجلس السارق ويضبط لئلا يتحرك) فيجني على نفسه (وتشد يده بحبل وتجر حتى يتبين مفصل الكف من مفصل الذراع . ثم توضع بينهما سكين حادة ويدق فوقها بقوة لتقطع في مرة واحدة أو توضع السكين على المفصل وتمد مدة واحدة) وكذا يفعل في قطع الرجل (وإن علم قطعاً أوحى من هذا قطع به) لأن الغرض التسهيل عليه . لحديث : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ » (ويسن تعليق يده في عنقه) لما روى فضالة بن عبيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ » رواه أبو داود وابن ماجه وفعاه علي (زاد جماعة) منهم صاحب البلغة والرعايتين والحاوي (ثلاثة أيام ان رآه الإمام) أي أداه إليه اجتهاده لتتعظ به اللصوص (ولا يقطع) السارق (في شدة حر ولا) في شدة (برد ولا مريض في مرضه ولا حامل حال حملها ، ولا بعد وضعها حتى يتمضي نفاسها) لئلا يحيف ويتعدى إلى فوات النفس (وإذا قطعت يده ثم سرق قبل اندمالها لم يقطع حتى يندمل القطع الأول) خوفاً من أن يفضي إلى هلاكه (وكذا لو قطعت رجله قصاصاً لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ الرجل) لما مر . وأما قطاع الطريق فإن قطع اليد والرجل حد واحد بخلاف ما نحن فيه (فإن عاد) للسرقة (ثالثاً بعد قطع يده ورجله حرم قطعه) رواه سعيد عن علي ، ولأن قطع الكل يفوت منفعة الجنس فلم

(١) سورة المائدة الآية : ٣٣ .

يشرع كالقتل . وروي أن عمر رجع إلى قول علي (وحبس حتى يموت) كالمرّة
 الخامسة . وفي البلغة يعزر ويحبس حتى يتوب (واو سرق ويده اليمنى) ذاهبة (أو)
 سرق (ورجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما) وتقطع رجله اليسرى في الصورة
 الأولى ، لأن اليمين لما خرجت عن كونها محلاً للقطع . انتقل القطع إلى ما يلي ذلك وهو
 الرجل اليسرى وتقطع يده اليمنى في الثانية لأنها الآلة ومحل النص (وإن كان الذاهب
 يده اليسرى ورجله اليمنى لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق واحد
 ولو كان الذاهب يديه أو يسراهما) وسرق (لم تقطع رجله اليسرى) لذهاب عضوين
 من شق (وإن كان الذاهب رجليه أو يميناهما ويدها صحيحتان قطعت يمين يديه) لأنها
 الآلة ومحل النص (وإن سرق وله يمين فذهبت في قصاص أو) ذهبت (بأكاة أو)
 ذهبت (تعد سقط القطع) لتعذر استيفاء الحد لتلف محله كما لو مات من عليه القود
 (وعلى العادي) بقطع اليد (الأدب فقط) لافتيانه على الامام ، ولا ضمان عليه لأن
 قطعها مستحق أشبه قتل المرتد (سواء قطعها بعد ثبوت السرقة والحكم بالقطع أو قبله
 إذا كان) قطعه لها بعد السرقة لأنه قطع عضواً غير معصوم (أشبه قتل الزاني المحصن
 ولو شهد عليه بالسرقة) شاهدان (فحبسه الحاكم لتعدل الشهود فقطعه قاطع ثم عدلوا
 فكذلك) لا ضمان على قاطعه لما مر (وإن لم يعدلوا) أي الشهود (وجب القصاص
 على القاطع) لأنه قطع عضواً من معصوم مكافئ له لاحق له في قطعه ولا شبهة حق
 (وإن ذهبت يده اليسرى) وحدها (أو) ذهبت (مع رجليه أو مع إحداهما فلا قطع)
 لذهاب منفعة الجنس بقطع يمينه (وإن ذهبت بعد سرقة رجليه أو يميناهما قطع)
 إن قطعت يده اليمنى لأنها الآلة ومحل النص (كما تقطع مع) ذهاب يسراهما) أي
 يسرى رجليه (نصاً ومثلاً) من يد أو رجل (ولو أمن تلفه بقطعها) كعدومة (وما
 ذهب معظم نفعها) من يد أو رجل (كعدومة) لأنه لا يحصل إلا بواحدة منهما بمقصود
 القطع والشلاء لا نفع فيها ولا جمال فتشبه كفاً لا أصابع عليه (لا ما ذهب منها خنصر
 أو بنصر أو أصبع سواهما ولو الابهام) فليست كعدومة لبقاء معظم نفعها (وإن وجب
 قطع يمينه فقطع القاطع يسراه بدلا عن يمينه أجزاء ، ولا تقطع يمينه) لثلاث تعطل
 منفعة الجنس ، وتقطع يده بسرقة واحدة (و أما القاطع فإن كان قطعها من غير
 اختيار من السارق ، أو كان أخرجه السارق دهشة أو ظناً منه أنها تجزى فقطعها القاطع

عالماً بأنها يسراه ، وأنها لا تجزىء فعليه القصاص) لأنه قطع طرفاً معصوماً عمداً . فأقيد به كما لو لم يجب قطع يمينه (وإن لم يعلم) القاطع (أنها يسراه ، أو ظن أنها تجزئته فعليه دينها) لأن ما أوجب عمداً القود أوجب خطأه الدية كالقتل (وإن كان السارق أخرجها اختياراً عالماً بالأمرين) أي بأنها يسار وبأنها لا تجزىء (فلا شيء على القاطع) لإذن المقطوع فيه (ولا تقطع يمين السارق) لذهاب منفعة الجنس جزم به في التصحيح والنظم وقدمه في المنتهى والوجه الثاني تقطع جزم به في الوجيز والتنقيح وهو ظاهر ما قدمه في الفروع (ويجتمع القطع والضمان) على السارق لأنها حقان يجبان لمستحقين فجاز اجتماعهما كالجزاء والقيمة في الصيد الحرمي المملوك (فيرد العين المسروقة إلى مالئها) قال في المبدع بغير خلاف لعلمه إن كانت باقية (وإن كانت تالفة وهي من المثليات فعليه مثلها وإلا) تكن مثلية (فقيمتها قطع أو لم يقطع موسراً كان أو معسراً) وما روي عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً : « إِذَا أَقْمَتُمُ الْخَدَّ عَلَى السَّارِقِ فَلَا تُغْرَمَ عَلَيْهِ » قال ابن عبد البر الحديث ليس بالقوى وقال ابن المنذر فيه سعيد بن إبراهيم وهو مجهول ، ولو سلم صحته فيحتمل أنه لا غرم عليه في أجرة القطع (وإن فعل) السارق (في العين فعلا نقصها به كقطع الثوب) المسروق (ونحوه وجب رده ورد) أرش (نقصه) كالمغصوب (والزيت الذي يحسم به وأجرة القطع من مال السارق) أما الزيت فلأنه يلزمه حفظ نفسه وهذا منه لأنه إذا لم يحسم لم يأمن على نفسه التلف فوجب لذلك . وأما أجرة القطع فلأن القطع حق وجب عليه الخروج منه فكانت مؤنته عليه كسائر الحقوق ، وقيل يؤخذ ذلك من بيت المال لأنه من المصالح .

بَاب

حد المحاربين

وهو جمع محارب اسم فاعل من حارب يحارب من الحرب . قال ابن فارس : الحرب اشتقاقها من الحرب بفتح الراء وهو مصدر حرب ماله ، أي سلبه . والحرب : المحروب (وهم قطاع الطريق) أي (المكلفون المنتزومون) من مسلم وذمي (ولو أنثى) لأنها تقطع في السرقة فلزمها حكم المحاربة كالرجل (الذين يعرضون للناس بسلاح ولو بعضاً وحجارة) لأن ذلك من جملة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا

محاربين لأنهم لا يمنعون من قصدهم (في صحراء أو بنيان أو بحر) لعموم الآية ولأن ضررهم في المصر أعظم فكانوا بالحد أولى (فيغضبونهم مالا) بخلاف الخمر ونحوه (محترماً) لا صلياً ومزماراً ونحوهما (قهرأ مجاهرة) * والأصل فيهم قوله تعالى: «إنما جزاء الذين يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (١) الآية: قال ابن عباس وأكثر العلماء نزات في قطاع الطريق من المسلمين. لقوله تعالى: «إلا الذين تابوا من قبل أن تُنزلوا عليهم» (٢) والكفارة تقبل توبتهم بعد القدرة عليهم وقبلها وعن ابن عمر أنها نزلت في المرتدين لأن سبب نزولها قضية العرنيين (فإن أخذوا) المال (مخفين فهم سراق) لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة فليسوا محاربين (وإن خطفوه وهربوا فمستهبون لا قطع عليهم) لأنهم ليسوا قطاع طريق لما مر (وإن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فاستلبوا منها شيئاً فليسوا بمحاربين لأنهم لم يرجعوا إلى منعة وقوة وإن خرجوا على عدد يسير فقهرتهم فهم محاربون) يثبت لهم حكمهم (ويعتبر ثبوته) أي قطع الطريق (بينة) أي شهادة رجلين عدلين (أو إقرار مرتين) كسرقة ذكره القاضي وغيره (فمن كان منهم) أي من قطاع الطريق (قد قتل) قتيلاً (لأخذ ماله ولو) كان القتل (بمثقل أو سوط أو عصاً ولو) قتل (غير من يكافئه كمن قتل والده أو) قتل (عبداً أو ذمياً وأخذ المال قتل حتماً) أي وجوباً للآية (بالسيف في عنقه) لحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة» (ولو عفا عنه ولي) المقتول لأنه لحق الله تعالى فلا يسقط بعفو الولي (ثم صلب المكافئ) لمقتوله (دون غيره بقدر ما يشتهر) به لأن المقصود منه زجر غيره ولا يحصل إلا به والأصل في ذلك ما روى الشافعي بسنده عن ابن عباس إذا قتلوا وأخذوا المال صلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعتم أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض وروى نحوه مرفوعاً وقدم القتل على الصلب لأنه مقدم عليه في الآية وفي صلبه حياً تعذيب وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان (ثم ينزل ويدفع إلى أهله فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن) كغيره من المسلمين (فإن مات) قاطع الطريق (قبل قتله لم يصلب) لأنه لا فائدة في صلبه إذن لأن الصلب إنما واجب ليشتهر أمره في القتل في المحاربة وهذا لم يقتل في المحاربة (ولا يتحتم استيفاء جناية توجب

القصاص فيما دون النفس) فإذا قطع قاطع الطريق طرفاً لم يتحتم استيفاءؤه والخيرة
للمجنى عليه لأن القتل إنما يتحتم لأنه حد المحارب إذا كان قاتلاً فأما الطرف فإنما
يستوفى هنا قصاصاً لاجداً فيكون حكمه كغير المحارب فإذا عفا ولي القود وسقط لذلك
(إلا إذا كان قتل) قال في الانصاف ولا يسقط تحتّم القود في الطرف إذا كان قد قتل
على الصحيح من المذهب وعابه الأصحاب انتهى قال في المحرر والمبدع ولا يسقط مع
تحتّم القتل على الروايتين انتهى وكذا في شرح المنتهى ولا يسقط مع تحتّم قتل لكن يمكن
عود الضمير للقود في الطرف أي لا يسقط القود في الطرف بتحتّم القود في النفس لا انه
لا يسقط التحتّم في الطرف لأن المذهب انه لا يتحتّم بخلاف ما توهمه عبارة الإنصاف
ولذلك قال في التنقيح ولا يتحتّم استيفاء الجناية فوجب القصاص فيما دون النفس
وتبعه في المنتهى وظاهرهما مطلقاً (وحكمها) أي الجناية فيما دون النفس (حكم الجناية
في غير المحاربة) إذا كان قد قتل (فإن جرح إنساناً وقتل آخر اقتص منه للجراح ثم
قتل للمحاربة حتماً فيهما) وعلى ما في التنقيح والمنتهى يتحتّم القصاص في النفس فقط
وولي الجراح بالخيار (ورد) للمحارب وهو المساعد والمعين له عند احتياجه اليه
كباشر (وطلع) وهو الذي يكشف للمحاربين حال القافلة ليأتوا اليها (في ذلك) القتل
(كباشر) كما في جيش المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وباشر بعضهم القتال وأخذ المال
ووقف الباقي للحفاظ والحراسة ممن يدهمهم من ورأسهم أو أرسل الإمام عيناً ليتعرف
أحوال العدو فإن الكل يشتركون في الغنيمة وذكر أبو الفرج السرقة ذلك (وإذا
قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم) أي جميع المكلفين منهم (فيجب
قتل الكل) لأن حكم الردء حكم المباشر (وإن قتل بعضهم وأخذ المال بعضهم قتلوا
كلهم) وجوباً (وصلب المكافىء) لمقتوله كأن القتل والأخذ صدرا من الكل (فإن كان
فيهم) أي المحاربين (صبي أو مجنون لم يسقط الحد عن غيرهما) كما لو اشترك مكلف
وغيره في شرب ونحوه بخلاف ما لو اشترك في القتل لأنه لم يتحصص عمداً عدواناً
(ولا حد عليهما) أي الصغير والمجنون لحديث « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ » (وعليهما
ضمان ما أخذنا من المال في أموالهما ودية قتلتهما على عاقلتهما) كما لو أتلفا مالا أو قتلا
في غير المحاربة (ولا شيء) أي لا حد (على ردهما) لأن الردء يتبع المباشر قال في
شرح المنتهى فيضمن الردء المكلف ما باشر أخذه غير المكلف (وإن كان فيهم) أي

المحاربين (امرأة ثبت لها حكم المحاربة) كالرجل لعموم الأدلة وكالسرقة (فمضى قتلت أو أخذت المال ثبت لها حكم المحاربة في حق من معها كهي لأنهم ردؤها) فيكونون كالمباشرين (وإن قطع أهل الزمة على المسادين الطريق وحدهم أو مع المسادين انقض عهدهم) كما تقدم في أحكام الزمة (وحلت دماؤهم وأموالهم) يعني أن الإمام يخير فيهم كالأسرى بين القتل والرق والمن والفداء فإن قتلوا فمالهم فيء كما تقدم في آخر أحكام الزمة فإن خيف لحوقهم بدار الحرب قبل بلوغ الإمام فلكل أحد قلمهم وأخذ ما معهم كما يأتي في المرتد .

فصل

ومن قتل لقصد المال

(ولم يأخذ المال قتل حتماً ولا أثر لعفو ولي ولم يصلب) لما تقدم في خبر ابن عباس من قوله ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يذكر صلباً ولأن جنائهم بأخذ المال مع القتل تزيد على الجناية بالقتل وحده فوجب أن تكون عقوبتهم مع أخذ المال أغلظ (ومن أخذ منهم) المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى وحسنت ثم رجليه اليسرى وحسنت في مقام واحد حتماً مرتباً وجوباً) لظاهر الآية والخبر (ولا يقطع منهم إلا من أخذ من حرز) وهو القافلة (لا شبهة له فيه) بخلاف نحو أب وسيد (ما يقطع السارق في مثله) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ » ولم يفصل لأنها جناية تعاقبت بها عقوبة في حق غير المحارب فلا تغلظ في المحارب بأكثر من وجه واحد كالقتل (فإذا أخذوا نصاباً أو ما تبلغ قيمته نصاباً) أي ربع دينار أو ثلاثة دراهم فضة خالصة (ولو لم تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً قطعوا) كما لو اشترك جماعة في سرقة نصاب (فإن أخذ من غير حرز كأخذه من منفرد عن القافلة ونحوه فلا قطع) وكذا لو كان المأخوذ دون نصاب أو من مال له فيه شبهة كالسرقة (وإن كانت يده اليمنى أو رجليه اليسرى معلومة أو) كانت (مستحقة في قصاص أو) كانت (سلاء قطع الموجود منهما فقط) لأن ذلك واجب أمكن استيفاءه (ويستقط القطع في المعلوم والسلاء لأن ما تعلق به الغرض قد زال أو في حكمه فيسقط كالغسل في الوضوء

(وإن عدم يسرى يديه قطعت يسرى رجله) فقط لثلاث يدها منفعة الجنس (وإن عدم يمين يديه لم يقطع يميني رجله) لثلاث يدها عضوان من شق وتقاطع يسرى رجله (ولو حارب مرة أخرى لم يقطع منه شيء) كالسارق في المرة الثالثة على ما تقدم (ويتعين دية كقود لزمه بعد محاربه لتقدمها) أي المحاربة (بسبقها) للقود (وكذلك لو مات قبل قتله للمحاربة) تعينت الدية لفوات المحل (ومن لم يقتل ولا أخذ المال بل أخطأ السبيل) أي الطريق (نفى وشرذ) أي طرد (فلا يترك يأوى إلى بلد ولو عبداً حتى تظهر توبته) لقوله تعالى : « أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ (١) » (وإن كانوا جماعة نفوا متفرقين) فينفي كل واحد منهم إلى جهة خشية أن يجتمعوا على المحاربة ثانياً (ومن تاب منهم) أي من قطاع الطريق (قبل القدرة عليه لا بعدها سقط عنه حق الله تعالى) من الصنب والتقطع والقتل وانحتمام القتل) قال في المبدع بغير خلاف نعلمه ومعناه في الشرح لقوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢) » (حتى حد زنا وسرقة وشرب) خمر فيسقط عن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه لعموم الآية بخلاف حد القذف (وكذا خارجي) محارب (وباغ) محارب (ومرتد) محارب إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه حق الله تعالى لعموم الآية وأما من تاب بعد القدرة عليه فإنه لا يسقط عنه شيء من ذلك لمفهوم الآية (وأخذ) من تاب قبل القدرة عليه من قطاع الطريق والحوارج والبقاة والمرتدين (بمقوق الآدميين من الأنفس والأموال والجراح إلا أن يعفى لهم عنها) لأنها حقوق عليهم لم يعف عنها فلم تسقط كغير المحارب ويدل عليه قوله تعالى فإن الله غفور رحيم فإنه يشعر بسقوط حقه دون حق غيره المبني على المشاحة (وإن أسلم ذمي بعد زنا أو سرقة لم يسقط الحد بإسلامه) بل يؤخذ به كما قبل الإسلام لا لزامه حكمتنا (وتقدم حكم المستأمن في بابي الزنا والسرقة) قال في المنتهى ويؤخذ غير حربي أسلم بحق الله وحق آدمي طلبه (وأما الحربي الكافر إذا أسلم فلا يؤخذ بشيء في كفره إجماعاً) لقوله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ (٣) » وقوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلامُ يُجِبُّ مَا قَبْلَهُ » (ومن وجب عليه حد لله تعالى

(١) ، (٢) سورة المائدة الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الأنفال الآية : ٣٨ .

(سوى ذلك) أي حد المحاربة كالزنا وشرب الخمر والسرقة (فتاب قبل ثبوته سقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل) لقوله تعالى: «فإن تاباً وأصلحاً فأعرضوا عَنْهُمَا» (١) ولقوله: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ» (٢) وفي الحديث: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ» ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب (وإلا) أي وإن لم يكن الحد لله تعالى بل للآدمي كحد القذف أو كان لله ولم يثبت قبل توبته بل بعده (فلا) يسقط لعموم الأدلة (ومن مات وعليه حد) لله أو لآدمي (سقط) بموته لفوات محله كما يسقط القصاص بالموت .

فصل

ومن صال على نفسه بهيمة أو آدمي

(أو) صال على (نسائه) كأمه وابنته وأخته وزوجته ونحوهن (أو) على (ولده أو ماله ولو قل) المال (بهيمة أو آدمي ولو) كان من أريدت نفسه أو حرمة أو ولده أو ماله (غير مكافئ) للمريد (أو) كان الصائل (صبياً أو مجنوناً) كالبهيمة وسواء صال على ذلك (في منزله أو غيره ولو) كان (متلصصاً) أي طالباً للسرقة (ولم يخف) الدافع (أن يبدره الصائل بالقتل دفعه بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به) لأنه لو منع من ذلك لأدى إلى تلفه وأذاه في نفسه وحرمة وماله ولأنه لو لم يجز ذلك لتساط الناس بعضهم على بعض وأدى إلى المهرج والمرج (فإن اندفع بالقول لم يكن له ضربه) بشيء (وإن لم يندفع بالقول فله) أي الدافع (ضربه بأسهل ما يظن أن يندفع به فإن ظن أن يندفع بضرب عصا لم يكن له ضربه بجديد) لأنه آلة القتل (وإن ولي هارباً لم يكن له قتله ولا اتباعه) كالبغاة (وإن ضربه فعظله لم يكن له أن يشني عليه) لأنه كفى شره وإن ضربه فقطع يمينه فولى هارباً فضره فقطع رجله فالرجل مضمونة بقصاص أو دية) لأن الزائد على ما يحصل به الدفع لا حاجة إليه فلم يكن له فعله قال أحمد لا يريد قتله وضربه لكن دفعه (فإن مات) الصائل (من سراية القطعين فعليه) أي الدافع (نصف

(١) سورة النساء الآية : ١٦ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٩ .

الدية) لأنه مات من فعل مأذون فيه وغير مأذون فيه (وإن رجع) الصائل (اليه) أي إلى الدافع (بعد قطع) يده ثم (رجله فقطع) الدافع (يده الأخرى) لكونه لم يندفع بدونه (فاليدان غير مضمومتين) بخلاف الرجل التي قطعها بعد أن ولي هارباً (وإن مات) الصائل (فعليه) أي الدافع (ثلث الدية) كما لو مات من جراح ثلاثة أنفوس قال في المبدع والشرح وقياس المذهب أن يضمن نصف الدية كما لو جرحه إثنان ومات منهما (فإن لم يمكنه) أي الدافع (دفعه) أي الصائل (إلا بالقتل أو خاف) الدافع (ابتداءً أن يبدأه) أي الصائل (بالقتل إن لم يعاجله بالدفع فله ضربه بما يقتله ويقطع طرفه ويكون) ذلك (هائراً) لأنه أتلّف لدفع شره كالبأغي (وإن قتل الموصول عليه فهو شهيد مضمون) لحديث أبي هريرة: «قال جاء رجلٌ فقال يارسول الله أرأيت إن جاء رجلٌ يريد أخذ مالي قال لا تعطه قال أرأيت إن قاتلني قال قاتله قال أرأيت إن قتلتني قال فأنت شهيد قال أرأيت إن قتلتني قال في النار» رواه أحمد ومسلم وعن سعيد بن يزيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رواه أبو داود والترمذي وصححه (وإن كان الدافع) للصائل (عن نسائه فهو لازم) أي واجب لما فيه من حقه وحق الله وهو منعه من الفاحشة (وإن كان) الدفع (عن نفسه في غير فتنه فكذلك) أي فالدفع لازم لقوله تعالى: «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» (١) وكما يحرم عليه قتل نفسه يحرم عليه إباحتها قتلها ولأنه قد يدمر على إحياء نفسه فوجب عليه فعل ما يتقي به كالمضطر للميتة فإن كان في فتنه لم يلزمه الدفع لقوله صلى الله عليه وسلم في الفتنه: «اجلس في بيتك فإن خفت أن ينهرك شعاع السيف فغط وجهك» وفي لفظ: «فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل» ولأن عثمان ترك القتال على من بغى عليه مع القدرة عليه ومنع غيره قتالهم وصبر على ذلك ولو لم يجز لأنكر الصحابة عليه بذلك وله أن يدفع عن نفسه (وإن أمكنه الهرب والاحتماء كما لو خاف من سيل أو نار وأمكنه أن يتنحى عنه) كما لو كان الصائل (عليه) بهيمة فإنه يجب عليه دفعها (ولو قتلها ولا ضمان عليه) فيها لسقوط حرمتها بالوصول (وإن كان الدافع عن نفسه في غير فتنه وظن الدافع

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٥ .

سلامة نفسه (المدفع) (لازم أيضاً) لأنه لا يتحقق منه إثبات الشهادة كاحيائه ببذل طعامه . ذكره القاضي وغيره فإن كان في فتنه لم يلزمه المدفع لقصة عثمان (ولا يلزمه المدفع عن ماله ولا حفظه من الضياع والهلاك) ذكره القاضي وغيره . لأنه يجوز بذله وذكر القاضي أنه أفضل وفي الترغيب المنصوص عنه أن ترك قتاله عليه أفضل زاد في نهاية المبتدئ عن الثلاثة وعرضه (كمال غيره) أي كما لا يجب المدفع عن مال الغير . قال في المذهب : أما دفع الانسان مال غيره فيجوز ما لم يفض إلى الحناية على نفس الطالب أو شيء من أعضائه . وجزم في المنتهى باللزوم مع ظن سلامتهما وهو معنى ما قدمه في الانصاف (لكن له) كذا في الشرح . والظاهر أنه يجب عليه (معوثة غيره في المدفع عن ماله ونسائه في قافلة وغيره) مع ظن السلامة لحديث « انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا » ولثلاث تذهب الأنفس والأموال (وإن راود رجل امرأة عن نفسها) ليفجر بها فقتلته دفعاً عن نفسها إن لم يندفع إلا به (لم تضمنه) لقول عمر : ولأنه مأذون في قتله شرعاً لدفعه عنها (ولو ظلم) بالبناء للمفعول (ظالم لم يعنه) على دفع الظلم عنه (حتى يرجع عن ظلمه) نصاً . قال : أخشى أن يجترأ بدعه حتى ينكسر (وكره) الامام (أحمد أن يخرج إلى صيحة بالدليل لأنه لا يدري ما يكون) نقله صالح قال في الفروع : وظاهر كلام الأصحاب خلافه فيهما أي في هذه والتي قبلها وهو في الثانية أظهر (وإذا وجد رجلا يزني بامرأته فقتلهما فلا قصاص عليه ، ولا دية) رواه سعيد عن عمر (إلا أن تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص) ويأثم لستقوط الحد عليها بالإكراه في معصومة (هذا إذا كانت بيعة) أنه وجدته يزني بها (أو صدقه الولي) على ذلك (وإلا) أي وإن لم تكن بيعة ولم يصدقه الولي (فعليه الضمان في الظاهر) لأن الأصل العصمة . وأما في نفس الأمر إن كان صادقاً فلا قصاص عليه (وتقدم في شروط القصاص بعض ذلك . والبيعة شاهدان . اختاره أبو بكر) لأن البيعة تشهد على وجوده مع المرأة ، وهذا يثبت بشاهدين . وإنما الذي يحتاج إلى أربعة الزنا ، وهذا لا يحتاج إلى إثبات الزنا وعنه أربعة لقول علي : (وإن قتل رجلاً) في منزله (وادعى أنه هجم منزله فلم يمكنه دفعه إلا بالقتل لم يقبل قوله بغير بيعة) لحديث : « البَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » (وعليه القود سواء كان المقتول يعرف بسرقة أو عيارة أو لا) يعرف بذلك . والعيارة النحزب لأخذ مال الغير والعيارون : المحزبون الذين يسمون بمصر والشام المنسر كانوا يسمون عيارين ببغداد (فإن شهدت بيعة أنهم رأوا هذا) أي المقتول (مقبلاً إلى هذا) أي

القَاتِل (بسلاح مشهور فضربه هذا) أي القَاتِل (قدمه) أي المَقْتُول (هدر) لثبوت
صِيَالَتِهِ عَلَيْهِ (وإن شهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْهُ) أي المَقْتُول (داخل داره ولم يذكروا سلاحاً أو
ذكروا سلاحاً غير مشهور لم يسقط القود بذلك) لأنه قد يدخل الحاجة (وإن عض يده
إنسان عضاً محرماً فانتزع) المعضوض (يده من فيه ولو بعنف فسقطت ثناياه) أي
العاض (فهدر) ظالماً كان المعضوض أو مظلوماً. لما روى عمران بن حصين : « أن
رجلاً عض رجلاً فنزع يده من فيه فوقعت ثناياه فانتصموا إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال : يَعْضُ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ لَادِيَةِ لَكَ »
رواه الجماعة . إلا أبا داود . ولأنه عضو تلف ضرورة دفع صاحبه ، كما لو صال
عليه فلم يمكنه دفعه إلا بقتله ونحوه (وكذا ما في معنى العض) نحو أن حبسه في بيته أو
ربطه بشيء من ماله فخلص نفسه فتلف بتخلصه شيء لم يضمه (فإن عجز) المعضوض
عن التخلص (دفعه) أي العاض (كصائل) بأسهل ما يظن اندفاعه به (وإن كان العض
مباحاً مثل أن يمسكه في موضع ينضرر بإمساكه) كخصييه (أو يعصر يده ونحو ذلك
مما لا يقدر على التخلص منه إلا بعضه فعضه فما سقط من أسنانه ضمنه) المعضوض
(وإن نظر في بيته من خصائص الباب) بفتح الحاء وهي الفروج التي فيه (أو) نظر
(من ثقب في جدار أو) نظر (من كوة) بفتح الكاف (ونحوه) كفروج في بيت شعر
ولو لم يعتمد ذلك لكن ظنه متعمداً (لا) إن نظر (من باب مفتوح فرماه) أي الناظر
(صاحب الدار بحصاة أو نحوها أو طعنه بعود فقلع عينه ، فلا شيء عليه . ولو أمكن
الدفع بدونه) لظاهر الخبر (وسواء كان في الدار نساءً أو كان) الناظر (محرماً أو نظر
من الطريق أو من ملكه أو لا) لعموم حديث أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : لَوْ أَنَّ اسْرَأَّ اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَدِّثْتَهُ بِحِصَاةٍ فَمَقَاتَ عَيْنَهُ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ » متفق عليه (فإن ترك) الناظر (الإطلاع) ومضى لم يجز
رميه لعدم الحاجة إليه (فإن رماه فقال المطلع : ما تعمدته أو لم أر شيئاً حين اطلعت لم
يضمنه) الرامي لظاهر الخبر . ولأنه لا يعلم ما في ضميره (وليس لصاحب الدار رميه
بما يقتله ابتداء) كالصائل (فإن لم يندفع برميه بالشيء اليسير جاز رميه بأكثر منه حتى
يأتي ذلك على نفسه) كالصائل (ولو تسمع الأعمى والبصير على من في البيت لم يجز
طعن أذنه) قبل إنذاره . قاله في الترتيب وغيره (ولو كان عريانا في طريق لم يكن

له رمي من نظر اليه) لأنه مفرط (وإن عقرت كلبه من قرب من أولادها أو خرقت ثوبه لم تقتل) بذلك ولم يثبت لها حكم العقور . لأن الطباع جبلت على الدفع عن الولد (بل تنقل) إلى مكان منفرد دفعا لأذاها (وقال الشيخ : في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال تجار ليردوه) للمالكية (هم) أي الجند (مجاهدون في سبيل الله) أي في حكمهم . لأنهم ناهون عن المنكر (ولا ضمان عليهم) أي الجند فيمن قتل من العرب (بقود ولا دية) أي ولا كفارة حيث لم يندفعوا إلا بذلك كالصائل . فإن قاتلوهم ليأخذوا منهم ما أخذوه لأنفسهم فهما ظالمان على ما يأتي في الباب بعده .

بَاب

قال أهل البغي

وهو مصدر بغى يبغى إذا اعتدى . والمراد هنا الظلمة الخارجون عن طاعة الإمام المعتدون عايه لقوله تعالى : « وَإِنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا — إِلَى قَوْلِهِ — إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ » (١) وفيه فوائد منها : أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان وأنه أوجب قتالهم وأنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم وإجازة قتال كل من منع حقا عليه والأحاديث بذلك مشهورة منها ما روى عبادة بن الصامت قال : « بَاتِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمُنَشَّطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ » متفق عليه ، وأجمع الصحابة على قتالهم فإن أبا بكر قاتل مانعي الزكاة وعليها قاتل أهل الحمل وأهل صفين (نصب الإمام الأعظم) على المسلمين (فرض كفاية) لأن بالناس حاجة إلى ذلك لحماية البيضة واللذب عن الحوزة وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويخاطب بذلك طائفتان إحداهما أهل الاجتهاد حتى يختاروا والثانية من توجد فيهم شرائط الإمامة حتى ينتصب أحدهم لها ، أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم العدالة والعلم الموصل إلى معرفة من يستحق الإمامة والرأي والتدبير المؤدي إلى اختيار من هو الإمامة أصح

(١) سورة الحجرات الآية : ٩ ، ١٠ .

وأما شروط الإمامة فتأتي في كلامه (ويثبت) نصب الإمام (بإجماع المسلمين عليه كإمامة أبي بكر) الصديق رضي الله عنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (من بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس) الذين (بصفة الشهود) من العدالة وغيرها ، ولا نظر لمن عدا هؤلاء . لأنهم كالحوام (أو يجعل الأمر شورى في عدد محصور ليتفق أهلها) أي أهل البيعة (على أحدهم فاتفقوا عليه) كفعل عمر رضي الله عنه حيث جعل أمر الإمامة شورى بين ستة من الصحابة فوقع اتفاقهم على عثمان رضي الله عنه (أو بنص من قبله عليه) بأن يعهد الإمام بالإمامة إلى إنسان ينص عليه بعده ولا يحتاج في ذلك إلى موافقة أهل الحل والعقد كما عهد أبو بكر بالإمامة إلى عمر رضي الله عنهما (أو باجتهاد) من أهل الحل والعقد على نصب من يصلح ومبايعته (أو يقهره الناس بسيف حتى أذعنوا له ودعوه إماماً) فتثبت له الإمامة ويلزم الرعية طاعته . قال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله يبيت ولا يراه إماماً برأً كان أو فاجراً . انتهى . لأن عبد الملك بن مروان خرج عليه ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً ودعوه إماماً ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دماهم وذهاب أموالهم (ويعتبر) في الامام (كونه قرشياً) لحديث « الأئمة من قريش » وحديث « قدّموا قريشاً ولا تقدّمواها » وقول المهاجرين للأنصار : إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش . ورووا لهم في ذلك الأخبار (بالغا عاقلاً) لأن غير البالغ العاقل يحتاج لمن يلي أمره ، فلا يلي أمر غيره (سميعاً بصيراً ناطقاً) لأن غير المتصف بهذه الصفات لا يصلح للسياسة (حرّاً لا عبداً ولا مبعوضاً) لأن الإمام ذو الولاية العامة ، فلا يكون ولياً عليه غيره وحديث « اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد أسود كأن رأسه زبيبة » محمول على نحو غير سريّة (ذكرراً) لحديث « خاب قومٌ ولّوا أمرهم امرأةً » (عدلاً) لاشتراط ذلك في ولاية القضاء وهي دون الإمامة العظمى * قالت : فإن قهر الناس غير عدل فهو إمام كما تقدم نصه في رواية عبدوس (علماً) بالأحكام الشرعية لاحتياجه إلى مراعاتها في أمره ونهيه (ذا بصيرة) أي معرفة وفطنة (كافياً ابتداءً ودواماً) للحروب والسياسة وإقامة الحلود لا تلحقه في ذلك ولا في الذب عن الأمة ونحو الاغناء لا يمنع عقدها

ولا استدامتها . لأنه صلى الله عليه وسلم أعغمي عليه في مرضه . والحنون والحبل إذا لم يتخللها إفاقة أو كانا أكثر زمانه منعا الابتداء والاستدامة وأما فقد الشم والنوق وتمتمة اللسان مع إدراك الصوت إذا علا وقطع الذكر والأثنين فلا يمنع عقدها ولا استدامتها وذهاب اليدين والرجلين يمنع ابتداءها واستدامتها (ولو تنازعا اثنان متكافئان في صفات الترجيح قدم أحدهما بقرعة) فيبايع من خرجت له القرعة وصفتها أن يقول له كل أهل الحل والعقد : قد بايعناك على إقامة العدل والإنصاف والقيام بفروض الإمامة ولا يحتاج مع ذلك إلى صفة اليد (فإن بويع لاثنين فيهما شرائط الإمامة فالإمام الأول) لسبقه (وإن بويع لهما معاً أو جهل السابق منهما فالعقد باطل فيهما) لأن العمل ببيعة أحدهما إذن ترجيح بغير مرجح (ويجبر متعين لها) أي للإمامة لثلاث تذهب حقوق الناس (وتصرفه) أي الإمام (على الناس بطريق الوكالة لهم فهو وكيل المسلمين فله عزل نفسه) وتقدم في باب العاقلة (ولهم) أي أهل الحل والعقد (عزله إن سأل العزل لقول) أبي بكر (الصدیق) رضي الله عنه (أقبلوني أقبلوني) قالوا : لا نقيلك (ولإلا) أي وإن لم يسأل العزل (حرم) عزله (إجماعاً) سواء كان سأل الإمامة أو خلافاً لما توهمه عبارة التتحيح وتبعه في المنتهى (ولا ينعزل) الإمام (بنفسه) بخلاف القاضي لما فيه من المفسدة (ولا) ينعزل (بموت من بايعه) لأنه ليس وكيلا عنه بل عن المساميين (ويحرم قتاله) لما سبق * ويلزم الإمام عشرة أشياء (حفظ الدين) على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة . فإن زاغ ذو شبهة عنه بين له بالحجة وأخذ بما يلزمه من الحقوق ليكون الدين محروساً من الخلل (وتنفيذ الأحكام) بين المتشاجرين وقطع ما بينهم من الخصومات (وحماية البيضة) والذب عن الحوزة لينصرف الناس في معاشهم ويسيروا في الأسفار آمنين (وإقامة الحدود) لتصان محارم الله عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف أو استهلاك (وتحصين الثغور) بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة ينتهكون بها محرماً أو يسفكون بها دماً معصوماً (وجهاد من عاند) الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة (وجباية) الخراج والصدقات على الوجه المشروع (وتقدير) العطاء وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه في وقته من غير تقديم ولا تأخير (واستكفاء الأمناء) وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال والأموال لتكون مضبوطة

محافظة (وأن يباشر) بنفسه مشاركة الأمور ويتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلاً فقد يخون الأمين ويغش الناصح وإذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقان : الطاعة والنصرة (والخارجون عن قبضته) أي طاعنه (أصناف أربعة) بالاستقراء (أحدها قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل) أي شبهة (فهؤلاء القطاع) ساعون في الأرض الفساد (وتقدم ذكرهم) في الباب قبله (الثاني) قوم (لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لامنعة) أي قوة (لهم كالعشرة ونحوهم وحكمهم حكم قطاع الطريق) لأننا لو أثبتنا للعدد اليسير حكم البغاة في سقوط ضمان ما أتلفوا أفضى إلى إتلاف أموال الناس (الثالث الخوارج الذين يكفرون) المسلم (بالذنب ويكفرون أهل الحق وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وكثيراً من الصحابة) رضي الله عنهم (ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم فهم فسقة) باعتقادهم الفاسد قال في المبدع : تتعين استتابتهم فإنه تابوا وإلا قتلوا على إفسادهم لا على كفرهم (يجوز قتلهم ابتداءً) أي وإن لم يبلثوا بالقتال (والإجهاز على جريحتهم) صححه الموفق والشارح والشيخ تقي الدين قال في الفروع وهو ظاهر برواية عبدوس بن مالك (وذهب) الإمام (أحمد في إحدى الروايتين عنه وطائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون حكمهم حكم المرتدين قال في الترتيب والرعاينين وهي أشهر وذكر ابن حامد أنه لا خلاف فيه) قال أحمد الخوارج كلاب النار . صح الحديث فيهم من عشرة أوجه . قال والحكم فيهم على ما قال علي وفيهما قال : «لَا تَبْدُؤُكُمْ بِقِتَالِ» قال المنذر : ولا نعلم أحداً وافق أهل الحديث على كفرهم قال ابن عبد البر في الحديث الذي رويناه وقوله يتمارى في الفرق يدل على أنه لا يكفرهم لأنهم عقلوا من الإسلام شيئاً بحيث يشك في خروجهم منه (وذكر ابن عقيل في الارشاد عن أصحابنا تكفير من خالف في أصل الخوارج والروافض والمرجئة) الصنف (الرابع قوم من أهل الحق بايعوا الإمام وراموا خلعه) أي عزله (أو مخالفته بتأويل سائر صواب أو خطأ ولهم منعة وشوكة) بحيث (يحتاج في كفرهم إلى جمع جيش وهم البغاة) المقصودون بالترجمة (فمن خرج على إمام ولو غير عدل بأحد هذه الوجوه) الأربعة (باغياً وجب قتاله) لما تقدم أول الباب (وسواء كان فيهم واحد مطلع) أو لا (أو كانوا في طرف ولايته أو في موضع متوسط تحيط به ولايته أو لا) لعموم الأدلة

(و) يجب (على الإمام أن يرأسهم) أي البغاة (ويسألهم ما ينقمون منه) لأن ذلك طريق إلى الصلح ووسيلة إلى الرجوع إلى الحق وقد روى «أن علياً راسل أهل البصرة قبيل وقعة الجمل» ولما اعتزله الحرورية بعث اليهم ابن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام فرجع منهم أربعة آلاف (و) ان (يزيل ما يذكرونه من مظلمة ويكشف ما يدعونه من شبهة) لأن ذلك طريق إلى رجوعهم إلى الحق وهو المطلوب (ولا يجوز قتالهم قبل ذلك) لأنه ينضي إلى القتل والهرج والمرج قبل دعاء الحاجة اليه (إلا أن يخاف كلهم) بفتح الكاف واللام أي شرهم فلا يمكن ذلك في حقهم كالمصائل إذا خاف ان يبدها بالقتل (فإن ابوا الرجوع وعظهم وخوفهم بالقتال) لأن المقصود دفع شرهم لا قتلهم (فإن فاءوا) أي رجعوا إلى الطاعة تركهم (وإلا لزمه قتالهم إن كان قادراً) لإجماع الصحابة على ذلك وقال الشيخ تقي الدين: الأفضل تركه حتى يبذلوه (وإلا) أي وإن لم يكن الإمام قادراً على قتالهم (آخره إلى الإمكان) أي إلى القدرة عليه لقوله تعالى: «لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا» (١) (و) يجب (على رعيته معونته على حربهم) لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» (٢) ولقوله صلى الله عليه وسلم: «من فارق الجماعة شبراً ففقد خلع ربة الإسلام من عنقه» رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر (وإن استنظروه) أي طلب البغاة منه ان ينظروهم (مدة رجاء رجوعهم فيها انظروهم) حكاه ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه لأن الانظار اذن أولى من معالجتهم بالقتال المؤدي إلى الهرج والمرج (وإن ظن) الإمام (انها) أي طلب مقاتلتهم الإنظار (مكيدة لم ينظروهم) لأنه لا يأمن ان يصير طريقاً إلى قهر أهل الحق وذلك لا يجوز (وإن اعطوه مالا وإن بذلوا رهاًن على إنظارهم لم يجز اخذها لتلك) لأنه لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم فلا يفيد شيئاً (فإن كان في أيديهم) أي البغاة (أسرى من أهل العدل واعطوا بذلك رهاًن منهم قبلهم الإمام واستظهر للمسلمين) لأنه يجب عليه فعل ما فيه المصلحة (فإن اطلقوا) أي البغاة (الأسرى) من أهل العدل (اطلقت رهاًنهم) وفاء لهم بما قيل لهم (فإن قتلوا من عندهم) من أسرى أهل العدل (لم يجز قتل رهاًنهم)

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

(٢) سورة النساء الآية : ٥٩ .

ولا اسراهم) لقوله تعالى «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِازِرَةً وَأَرْسِلْ خَيْرًا» (١) (فإذا انقضت الحرب خليت
الرهائن كما تخلى الأسرى منهم) لأن المانع من إرسالهم خوف مساعدة إخوانهم وقد
زال (وإن سألوه) أي سأل البغاة الإمام (ان ينظرهم ابداً ويدعهم وماهم عليهم ويكفوا
عن المسلمين وخاف فقرهم إن قاتلهم تركهم) حتى يقوى على قتالهم (وإن قوي)
الإمام (عليهم لم يجوز إقراره على ذلك) أي على ما هم عليه من الخروج لقوله تعالى :
«فَقَاتِلْهُمْ تَتَبِعُوا الْوَيْلَ لِمَنْ يَلْحَقْهُمُ مِنْ قِبَلِكُمْ يَكْتُمُونَ مَا أُخْرَجُوا مِنْهَا بَاطِلًا وَيَتْلَوْهُ لِلنَّاسِ عَرِيفًا» (٢) ولأنه لا يؤمن من قوة شوكتهم
(وإن حضر معهم) أي البغاة (عبيد ونساء وصبيان قوتلوا مقبلين وتركوا مدبرين
كغيرهم) من الأحرار الذكور والبالغين لأن قتالهم للدفع وفي التهرب ومراحم وعبد
كخيل (ويكره قصد رحمه الباغي) كأبيه وابنه وأخيه (بقتل) لقوله تعالى : «وإن
جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا
فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا» (٣) وقال الشافعي «كَفَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا حُدَيْفَةَ
ابْنَ عُقْبَةَ عَنْ قَتْلِ أَبِيهِ» (فإن فعل) أي قتل ذا رحمه الباغي (ورثه) لأن
قتله غير مضمون وكذا لو قتل الباغي ذا رحمه العادل وكذا المولى والزوج (ويحرم
قتلهم) أي قتالهم (بما يعم إتلافه كالمجنين والنار) لأنه يعم من يجوز ومن لا يجوز
كغير المقاتل (إلا لضرورة مثل ان يحتاط بهم البغاة ولا يمكنهم التخلص إلا بذلك) كما
في دفع الصائل (وإن رماهم البغاة بذلك) أي بمجنين أو نار (جاز) لأهل العدل (رميهم
بمثله) لقوله تعالى : «فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ
عَلَيْكُمْ» (٤) (وإن اقتلت طائفتان منهم) أي من البغاة لانهما جميعاً على الخطأ
(فقد الإمام على قهرهما) أي الطائفتين (لم يمل لواحدة منهما) أي من البغاة (وإن
عجز) عن قتالهما معاً (وخاف) الإمام (اجتماعهما على حربه ضم إليه اقربهما إلى
الحق) دفعاً لأعظم المفسدين بأخفهما (وإن استويا اجتهد) الإمام (برايه في ضم
إحدهما) إليه (ولا يقصد بذلك معونة إحدهما) على الأخرى (بل) يقصد بذلك
(الاستعانة على) الطائفة (الأخرى) ليردها إلى الحق (فإذا هزمها) الإمام (لم يقاتل

- (١) سورة الأنعام الآية : ١٦٤ .
(٢) سورة الحجرات الآية : ٩ .
(٣) سورة لقمان الآية : ١٥ .
(٤) سورة البقرة الآية : ١٩٤ .

من معهم) اي الطائفة التي ضمها إلى اهل العدل (حتى يدعوهم إلى الطاعة) لأنهم قد دخلوا في امانه فإذا دعاهم فإن اطاعوه كف عنهم وإلا قاتلهم لما تقدم (ويحرم ان يستعين) اهل العدل (في حربهم) أي قاتلهم للبغاة (بكافر) لأنه لا يستعان به في قتال الكفار فثلاً يستعان به في قتال مسلم بطريق اولى . ولأن القصد كفهم لا قتلهم وهو لا يقصد إلا قتلهم (او) اي ويحرم ان يستعين في حربهم (بمن يرى قتلهم مدبرين) لما فيه من التسليط له على قتل من لا يجوز قتله (إلا لضرورة) كأن يعجز اهل العدل عن قتالهم لقتلهم فيجوز للحاجة لفعلهم إن لم تفعله (وله) اي الإمام (ان يستعين عليهم بسلاح انفسهم وكراعهم وهو خيلهم عند الضرورة فقط) كأكل مال الغير عند المخصصة (ولا يجوز) الاستعانة عليهم بسلاح انفسهم وخيولهم (في غير قتالهم) لأن الإسلام عصم اموالهم وإنما ابيح قتالهم لردهم إلى الطاعة فيبقى المال على العصمة كمال قاطع الطريق (ومتى انقضى الحرب وجب رده) اي سلاح البغاة (اليهم كسائر اموالهم) لأن اموالهم كأموال غير المسلمين فلا يجوز اغتنامها لأن ملكهم لم يزل عنها بالبغي ، وقد روي ان علياً قال يوم الجمل : «مَنْ عَرَفَ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ مَعَ أَحَدٍ فَلْيَأْخُذْهُ» فعرف بعضهم قديراً مع اصحاب علي وهو يطبخ فيها فسأله امها له حتى ينضج الطبخ فأبى وكبه واخذها (والمراهق منهم) اي البغاة (والعبد كالحيل) تجوز الاستعانة بهما عليهم عند الضرورة فقط ويردان بعد الحرب (وإذا تركوا) اي البغاة (القتال إما بالرجوع إلى الطاعة او بالقاء السلاح او بالهزيمة إلى فئة او) بالهزيمة (إلى غير فئة او بالعجز لجراح او مرض او اسر حرم قتلهم و) حرم (اتباع) مدبرهم (وقتل جريهم) لما روي مروان قال : «صَرَخَ صَارِخٌ لِعَلِيٍّ يَوْمَ الْجَمَلِ : لَا يُقْتَلُ مُدَبِّرٌ وَلَا يُدَقَّفُ عَلَى جَرِيحٍ وَمَنْ اغْتَلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ الْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ» رواه سعيد وعن عمار نحوه كالصائل (فإن قتل مدبرهم او جريهم فلا قود) على قاتله (للاختلاف في ذلك) فيكون شبهة ولكن يضمه بالدية (ولا يجوز ان يغنم لهم) اي البغاة (مال) لأنهم لم يكفروا ببغيهم ولا قاتلهم وعصمة الأموال تابعة لدينهم (ولا تسمى لهم ذرية) لعصمتهم (ويجب رد ذلك اليهم إن اخذ منهم) لما سبق (ولا يرد السلاح والكراع) اي الحيل (حال الحرب) لأن فيه معونة علينا (بل) يردان (بعده) اي بعد انقضاء الحرب لزوال المانع (ومن اسر من رجالهم فدخل في الطاعة خلي سبيله)

ولو كان مطاعاً زاد في الرعاية إن أمن اشره (وإن ابى) المدخول في الطاعة (وكان جلدأ) قوياً (حبس مادامت الحرب قائمة فإذا انقضت خلى سبيله) لأن في إطلاقه قبل ذلك ضرراً على اهل العدل لأنه ربما ساعد عليهم وفي حبسه كسر قلوب البغاة وإضعاف شوكتهم زاد في الشرح (وشرط عليه ان لا يعود إلى القتال ولا يرسل مع بقاء شوكتهم) لأن فيه إعاقة للبغاة على اهل العدل (فإن بطات شوكتهم واكن يتوقع اجتماعهم في الحال لم يرسل) حتى يزول ذلك (وإن اسر صبي او امرأة فعل بهما كما يفعل بالرجل) لما فيه من كسر قلوب البغاة (ولا يخلى) سبيلهما (في الحال) بل إذا انقضت الحرب وزالت شوكتهم (ويجوز فداء اسارى اهل العدل بأسارى البغاة) وإن قتل اهل البغي اسرى اهل العدل لم يجز لأهل العدل قتل اسراهم وتقدم (ولا يضمن اهل العدل ما أتلفوه عليهم) أي البغاة (حال الحرب من نفس أو مال . ولا كفارة فيه) لأنه فعل ما أمر به كقتل الصائل عليه (فإن قتل العادل كان شهيداً) كالموصول عليه . (ولا يغسل ولا يصلى عليه) ويدفن في ثيابه التي قتل فيها بعد نزع لأمة حرب ونحو خوف لأنه قتل في قتال أمره الله تعالى به كشهيد معركة الكفار (ولا يضمن أهل البغي أيضاً ما أتلفوه) على أهل عدل (حال الحرب من نفس أو مال) لقول الزهري « هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ مُتَوَاتِرُونَ فَأَجْدَعُوا أَنْ لَا يُقَادَ أَحَدٌ وَلَا يُؤْخَذَ مَالٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا وَجَدَ بَعِيْنِهِ » ذكره أحمد في رواية الأثرم واحتج به . رواه الخلال ، ولأن تضمينهم يفضي إلى تنفيرهم من الرجوع إلى الطاعة فسقط كأهل الحرب أو كأهل العدل (ومن أتلّف من الطائعين شيئاً في غير الحرب ضمنه) لأن الأصل وجوب ترك العمل به في حال الحرب للضرورة فيبقى ماعده على الأصل (ومن قتل من أهل البغي غسل وكفن وصلى عليه) لأنه لم يخرج بالبغي عن الإسلام (وإذا لم يكونوا) أي البغاة (من أهل بدع فليسوا بفاسقين ، بل مخطئين في تأويلهم فتقبل شهادتهم ويأتي في الشهادات وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية لم يعد) أي يرجع (عليهم ولا على باذل) وأجزأ (لوقوعه موقعه) لأن علياً لما ظهر على أهل البصرة لم يطالبهم بشيء مما جباه أهل البغي . وكان ابن عمر وسلمة بن الأكوع يأتيهم ساعي نجدة الحروري فيدفعوا اليه زكاتهم ، ولأن في ترك الاحتساب به ضرراً عظيماً ومشقة كثيرة لأنهم قد يغلبوا على البلاد السنين الكثيرة خوارج كانوا أو غيرهم (وما أقاموا

من حد وقع موقعه أيضاً كخوارج كانوا أو غيرهم) دفعاً للضرر (ومن ادعى دفع
زكاته اليهم قبل بغير يمين) لأن الزكاة لا يستحلف فيها . قال أحمد : « لا تُستحلف
الناس على صدقاتهم » (ولا تقبل دعوى دفع خراج اليهم (ولو كان الدافع
مسلماً ولا دعوى دفع جزية اليهم إلا بينة) لأن كلا منهما عوض والأصل عدم الدفع
(ولا ينقض من حكم حاكمهم) أي البغاة (إلا ما ينقض من حكم غيره) بأن خالف
نص كتاب أو سنة صحيحة أو إجماعاً ونحوه لأن التأويل الذي له مساغ في الشرع
لا يوجب تفسيق قائله أشبه المخطيء من الفقهاء في فرع من الأحكام (وإن كتب
قاضيهم) أي البغاة (إلى قاضي أهل العدل جاز قبول كتابه) والعمل بمقتضاه إذا كان
أهلاً للقضاء لأنه قاض ثابت القضاء ، وفي المغني والشرح والترغيب (الأولى) رد
كتاب أي (أن لا يقبله) قبل حكمه كسراً لقلوبهم (وإن ولي الخوارج قاضياً لم يجز
قضاؤه للفسق . وفي المغني والشرح : احتمال يصح قضاؤه دفعاً للضرر (وإن ارتكب
أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب حداً ثم قدر عليهم أقيم عليهم) لعموم الأدلة
(وإن أعانهم) أي البغاة (أهل ذمة أو عهد انتقض عهدهم) بإعانتهم لهم طوعاً مع
علمهم بأن ذلك لا يجوز ، كما لو انفردوا بقتالهم (وصاروا أهل حرب) تحل دماؤهم
وأموالهم مع علمهم بأن ذلك لا يجوز كما لو انفرد بقتالهم (إلا أن يدعوا شبهة كأن
يظنوا أنه يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض عهدهم
لأن ما ادعوه محتمل فيكون شبهة (وإن أكرههم البغاة على معونتهم) لم ينتقض عهدهم
(و) إن (ادعوا ذلك) أي الإكراه (قبل منهم) لأنه محتمل ، وفي الكافي والشرح
بينتة (ويغرمون) أي أهل الذمة والعهد (ما أتلّفوه) على المسلمين (من نفس أو مال
حال الحرب وغيره) بخلاف أهل البغي لأن هؤلاء لا تأويل لهم ولأن سقوط الضمان
عن المسلمين لثلا يؤدي إلى تفتيرهم عن الرجوع للطاعة وأهل الذمة لا حاجة بنا
إلى ذلك فيهم (وإن استعانوا) أي البغاة (بأهل الحرب وأمنوهم لم يصح أمانهم) كما
لو عقدوا لهم ذمة لأن الأمان من شرط صحته إلزام كفتحهم عن المسلمين (وأبيح)
لأهل العدل (قتلهم) مقبلين ومدبرين وأخذ أموالهم (وحكم أسيرهم حكم أسير سائر
أهل الحرب) يخير فيه الإمام بين القتل والرق والمن والغداء إلا أنهم في أمان بالنسبة
إلى من أمنهم من البغاة (وإن أظهر قوم رأى الخوارج مثل تكفير من ارتكب كبيرة و)

مثل (ترك الجماعة واستحلال دماء المسلمين وأموالهم ولم يجتمعوا للحرب لم يتعرض لهم) حيث لم يخرجوا عن قبضة الإمام لما روي « أن علياً كان يخطبُ فقال له رَجُلٌ بِيَابِ الْمَسْجِدِ : لاُ حَكْمَ إِلَّا اللهُ . فَقَالَ عَلِيٌّ : كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدُ بِهَا بَاطِلٌ . ثُمَّ قَالَ : لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ لَا نَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تَدْعُوا فِيهَا أَسْمَاءَ اللَّهِ . وَلَا نَمْنَعُكُمْ الْقِسْيَاءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا . وَلَا نَبْدُوكُمْ بِقِتَالِ » (وإن سبوا الإمام أو عدلاً غيره أو تعرضوا بالسب عزرهم) لأنهم ارتكبوا محرماً لا حد فيه ولا كفارة (وإن جنوا جنابةً وأتوا حداً أقامه) الإمام (عليهم) لقول علي في ابن ملجم لما جرحه : « أظعموه وأسقوه واحبسوه فإن عشتُ فأنا وليُّ دمي ، وإن مُتُ فاقتلوه ولا تُمثلوا به » وإنهم ليسوا ببغاة فهم كأهل العدل فيما لهم وعليهم (وإن اقتلت طائفتان لعصبية أو طلب رئاسة فهما ظالمتان) لأن كل واحدة منهما باغية على الأخرى (وتضدن كل واحدة منهما ما أتلفت على الأخرى) لأنها أتلفت نفسها معصومة ومالا معصوماً . قال في الاختيارات : فأوجبوا الضمان على مجموع الطائفة وإن لم يعلم عين المتلف وإن تقابلا تقاضا لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور ، وإن جهل قدر ما نهبت كل طائفة من الأخرى تساوتا كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله فإنه يخرج النصف والباقي له (فلو قتل من دخل بينهم بصلح وجعل قاتله ضمنته) وإن علم قاتله من طائفة وجعل عينه ضمنته وحدها . قال ابن عقيل : ويفارق المقتول في زحام الجامع والطواف لأن الزحام والطواف ليس فيها تعد بخلاف الأول .

(تنبيه) قال في الاختيارات : أجمع العلماء أن كل طائفة ممتنعة من شريعة متواترة من شرائع الإسلام فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله كالمحاربين وأولى .

بَاب

حكم المرتد

(وهو) لغة الراجع يقال ارتد فهو مرتد إذا رجع . قال تعالى : « وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ » (١) وشرعاً (الذي يكفر بعد إسلامه) نطقاً أو اعتقاداً

(١) سورة المائدة الآية : ٢١ .

أو شكاً أو فعلاً (ولو مميزاً) فتصح رده كإسلامه ، ويأتي (طوعاً) لا مكرها لقوله تعالى : «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (١)» (ولو) كان (هازلاً) اعموم قوله تعالى : «مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ» (٢) الآية . وحديث ابن عباس مرفوعاً : «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ» رواه الجماعة إلا مسلماً وأجمعوا على وجوب قتل المرتد (فمن أشرك بالله) تعالى أي كفر به بعد إسلامه ولو مكرهاً بحق كفر لقوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ (٣)» (أو جحد بربوبيته أو وحدانيته) كفر لأن جاحد ذلك مشرك بالله تعالى (أو) جحد (صفة من صفاته) اللازمة . قال في الرعاية لأنه كجاحد الوحدانية وفي الفصول : شرطه ان تكون الصفة متفقاً على إثباتها (أو اتخذ له) اي لله (صاحبة أو ولدأ) كفر لأنه تعالى نزه نفسه عن ذلك ونفاه عنه فمتخذة مخالف له غير منزله له عن ذلك (أو ادعى النبوة أو صدق من ادعاها) بعد النبي صلى الله عليه وسلم كفر لأنه مكذب لقول الله تعالى : وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ (٤)» ولقوله صلى الله عليه وسلم : «لَا نَبِيَّ بَعْدِي» (أو جحد نبياً) مجمعاً على نبوته لأنه مكذب لله جاحد لنبوة نبي من أنبيائه (أو) جحد (كتاباً من كتب الله أو شيئاً منه) لأن جحد شيء منه كجحد كله لا شترهما في كون الكل من عند الله (أو جحد الملائكة) أو أحداً ممن ثبت أنه ملك كفر لتكذيبه القرآن (أو) جحد (البعث) كفر لتكذيبه للكتاب والسنة وإجماع الأمة (أو سب الله أو رسوله) كفر لأنه لا يسبه إلا وهو جاحد به (أو استهزأ بالله) تعالى (أو بكتبه أو رسله) لقوله تعالى : «قُلْ أ بِاللَّهِ وَأَيَّاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ؟ لَا تَعْتَدِرُوا قَدْرَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ (٥)» قال في المغني والشرح : ولا ينبغي ان يكتفى في الهازيء بذلك بمجرد الاسلام حتى يؤدب ادباً يزجره عن ذلك لأنه إذا لم يكف ممن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوبة فهذا أولى (قال الشيخ أو كان مبغضاً لرسوله أو لما جاء به) الرسول (اتفاقاً، وقال أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعاً انتهى) اي كفر لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام قائلين : «مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا

(١) سورة المائدة الآية : ٥٤ .

(٢) سورة النساء الآية : ٤٨ .

(٣) سورة الأحزاب الآية : ٤٠ .

(٤،٥) سورة التوبة الآية : ٦٥ ، ٦٦ .

لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى» (١) (أو سجد لصنم أو شمس أو قمر) عبارة المنتهى الكوكب فيدخل فيه سائر الكواكب كفر . لأن ذلك إشراك (أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين) الذي شرعه الله كفر للآية السابقة (أو وجد منه امهان القرآن أو طلب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو) أنه (مختلف أو مقدور على مثله أو إسقاط لحرمة) كفر لقوله تعالى : «لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» (٢) وقوله : «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (٣) وقوله : «قُلْ لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ (٤) (الآية (أو أنكر الإسلام) كفر لقوله تعالى : «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» (٥) (أو) أنكر (الشهادتين أو) أنكر (أحدهما كفر) لأنه إنكار للوحدانية والرسالة أو إحداهما ، وذلك كفر لما مر و (لا) يكفر (من حكى كفرأ سمعه و) هو (لايعتقده) قال في الفروع : ولعل هذا إجماع . وفي الانتصار : من تزيا بزى كفر من لبس غيار وشد زنار وتعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر (أو نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها) فلا يكفر بذلك (ولا من جرى) الكفر (على لسانه سبقاً من غير قصد لشدة فرح أو دهش أو غير ذلك كقول من أراد أن يقول : اللهم أنت ربي وأنا عبدك فقال) غلطاً (أنت عبدي وأنا ربك) لحديث «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان (ومن اطلاق الشارع) صلى الله عليه وسلم (كفر دون كفر لا يخرج به عن الإسلام كدعواهم لغير أبيهم ، وكن اتى عرفاً فصدقه بما يقول فهو تشديد) وتأكيد (و) نقل حرب (كفر دون كفر لا يخرج به عن الإسلام) وقيل كفر نعمة ، وقيل قارب الكفر وعنه يجب الوقف ، ولا نقطع بأنه لا ينقل عن الملة . وقال القاضي عياض وجماعة العلماء في قوله : «مَنْ اتَى عَرَفًا فَصَدَّقَهُ فَقَدَ كَفَرَ» بما أنزل على محمد «أي جحد تصديقه بكذبهم ، وقد يكون على هذا إذا اعتقد تصديقهم بعد معرفته بتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم لهم كفراً حقيقة انتهى . ومنهم من حمل ذلك على من فعله مستحلاً . وأنكر القاضي جواز

- (١) سورة الزمر الآية : ٣ .
- (٢) سورة الحشر الآية : ٢١ .
- (٣) سورة النساء الآية : ٨٢ .
- (٤) سورة الاسراء الآية : ٨٨ .
- (٥) سورة آل عمران الآية : ١٩ .

إطلاق اسم كفر النعمة على اهل الكبائر (وإن اتى بقول يخرججه عن الاسلام مثل ان يقول : هو يهودي او نصراني او مجوسي او بريء من الاسلام او القرآن او النبي صلى الله عليه وسلم او) هو (يعبد الصليب ونحو ذلك) نحو هو يعبد غير الله تعالى (على ما ذكره في الايمان) فهو كافر (و قذف النبي صلى الله عليه وسلم او) قذف (امه) فهو كافر وتقدم في القذف (او اعتقد قدم العالم) وهو ماسوى الله (او) اعتقد (حذوث الصانع) جل وعلا فهو كافر لتكذيبه للكتاب والسنة وإجماع الأمة (او سخر بوعده الله او بوعيده) فهو كافر لأنه كالاستهزاء بالله والعياذ بالله (او لم يكن من دان اي تدين (بغير الإسلام كالنصارى) واليهود (او شك في كفرهم او صحح مذهبهم) فهو كافر لأنه مكذب لقوله تعالى : « وَعَسَى يَبْتَغِيَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَآسَنُ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (١) (او قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة) أي امة الاجابة لأنه مكذب للاجماع على انها لا تجتمع على ضلالة وللخبر (او) قال قولاً يتوصل به إلى (تكفير الصحابة) اي بغير تأويل (فهو كافر) لأنه مكذب للرسول صلى الله عليه وسلم في قوله : « اصْحَابِي كَالشُّجُومِ » وغيره وتقدم الخلاف في الحوارج ونحوهم (وقال الشيخ : من اعتقد أن الكنائس بيوت الله وأن الله يعبد فيها وان ما يفعل اليهود والنصارى عبادة لله وطاعة له ولرسوله او انه يجب ذلك أو يرضاه) فهو كافر لأنه يتضمن اعتقاد صحة دينهم وذلك كفر كما تقدم (او اعانهم على فتحها) اي الكنائس (وإقامة دينهم و) اعتقد (ان ذلك قرابة او طاعة فهو كافر) لثضمنه اعتقاد صحة دينهم (وقال) الشيخ (في موضع آخر : من اعتقد أن زيارة اهل الذمة في كنائسهم قرابة إلى الله فهو مرتد وإن جهل ان ذلك محرم عرف ذلك فإن أصر صار مرتدًا) لثضمنه تكذيب قوله تعالى : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » (٢) (وقال قول القائل ما ثم إلا الله إن اراد ما يقوله أهل الاتحاد من أن ما ثم موجود إلا الله ويقولون ان وجود الخالق هو وجود المخلوق و) يقولون (الخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق والعبد هو الرب والرب هو العبد ونحو ذلك من المعاني) التي قام الاجماع على بطلانها يستتاب فإن تاب وإلا قتل (وكذلك الذين يقولون إن الله تعالى بذاته في كل مكان ويجعلونه مخلوطاً

(١) سورة آل عمران الآية : ٨٥ .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٩ .

بالمخلوقات يستتاب فإن تاب وإلا قتل) وقد عمث البلوى بهذه الفرق وأفسدوا كثيراً من عقائد اهل التوحيد نسأل الله العفو والعافية (وقال : من اعتقد ان لأحد طريقاً إلى الله من غير متابعة محمد صلى الله عليه وسلم او لا يجب عليه اتباعه او ان له او لغيره خروجاً عن اتباعه) صلى الله عليه وسلم (و) عن (نخذ ما بعث به او قال انا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن او) هو محتاج اليه (في علم الشريعة دون علم الحقيقة او قال ان من الأولياء من يسعه الخروج من شريعته) صلى الله عليه وسلم (كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى) صلى الله عليه وسلم فهو كافر لتضمنه تكذيب قوله تعالى : «وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله» (٢) (او) اعتقد (ان هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم خير من هديه فهو كافر وقال من ظن ان قوله تعالى : «وقضى ربك ان لا تعبدوا إلا إياه» (٤) بمعنى قدر فإن الله ما قدر شيئاً إلا وقع وجعل عباد الأصنام ماعبدوا إلا الله فإن هذا) المعتقد (من اعظم الناس كفراً بالكتب كلها) لتكذيبه لها فيما دلت عليه من ثبوت وحدانيته تعالى معنى (قضى) هنا : أوجب (وقال من استحل الحشيشة) المسكرة (كفر بلا نزاع وقال لا يجوز لأحد أن يلعن التوراة من أطلق لعنها يستتاب فان تاب والاقتل وان كان ممن يعرف انها منزلة من عند الله وأنه يجب الايمان بها فهذا يقتل بستمه لها ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء وأما من لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان فلا بأس عليه في ذلك) اي لانه قد غير وبدل بل شرعنا نسخ سائر الشرائع (و كذلك ان سب التوراة التي عندهم) أي اليهود (بما يبين ان قصده ذكر تحريفها مثل أن يقال نسخ هـ التوراة مبدلة لا يجوز العمل بما فيها ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهو كافر فهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله) لمطابقتها الواقع .

فصل

وقال الشيخ ومن سب الصحابة أو سب

(أحداً منهم واقترن بسبه دعوى ان علياً إله او نبياً أو أن جبريل غلط فلا شك في كفر هذا) أي لمخالفته نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة (بل لا شك في كفر من توقف في

(١) سورة الأنعام الآية : ١٥٣ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ٢٣ .

تكفيره وكذلك من زعم أن القرآن نقص منه شيء أو كتم أو أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة) من صلاة وصوم وحج وزكاة وغيرها ونحو ذلك وهذا قول القرامطة والباطنية ومنهم الناسخية ولا خلاف في كفر هؤلاء كلهم لتكذيبهم الكتاب والسنة وإجماع الأمة (ومن قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف) لأنه مكذب لنص الكتاب (ومن سب غيرها من أزواج، صلى الله عليه وسلم ففيه قولان أحدهما أنه كسب واحد من الصحابة) لعدم نص خاص (والثاني وهو الصحيح أنه كقذف عائشة رضي الله عنها) لقدحه فيه صلى الله عليه وسلم (وأما من سبهم) أي الصحابة سباً لا يقدر في عدالتهم مثل من وصف بعضهم ببخل أو جبن أو قلة علم أو عدم زهد ونحوه فهذا يستحق التأديب والتعزير ولا يكفر وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف أعني هل يكفر أو يفسق؟ توقف أحمد في كفره وقتله وقال يعاقب ويجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عن ذلك وهذا المشهور من مذهب مالك وقيل يكفران استحلته وتقدم بعض ذلك في الباب قبله ويأتي في الشهادات له تنمة (والمذهب يعزر كما تقدم أول باب التعزير وفي الفتاوى المصرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية (يستحق العقوبة البليغة باتفاق المسلمين وتنازعوا هل يعاقب بالقتل أو مادون القتل؟ وقال أما من جاوز ذلك كمن زعم أنهم) أي الصحابة (ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر وأنهم فسقوا فلا ريب أيضاً في كفر قائل ذلك، بل من شك في كفره فهو كافر انتهى ملخصاً من الصارم المسلول) على شاتم الرسول (ومن أنكر أن يكون أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر لقوله تعالى: «إِذْ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ» (١) فإنكار صحبته تكذيب لله قال في الأنوار للشافعية ولو قال ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر لأن الإجماع منعقد على صحابية غيره والنص وإرد شائع قال شارحه الأشموني قلت وأهل الدرجات أن يتعدى ذلك إلى عشر وعشمان وعلي رضي الله عنهم لأن صحابتهم يعرفها الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وسلم فنافى صحابية أحدهم مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم (وإن جحد وجوب العبادات الخمس) المذكورة في حديث «بي الإسلام على خمس» (أو) جحد (شيئاً منها) أي من العبادات الخمس (ومنها الطهارة) من الحدثن كفر (أو) جحد (حل الخبز واللحم والماء أو أحل الزنا ونحوه) كشهادة الزور واللواط (أو) أحل (ترك الصلاة أو) جحد (شيئاً من المحرمات الظاهرة

(١) سورة التوبة الآية : ٤٠ .

المجمع على تحريمها كلحم الخنزير والحمير وأشباه ذلك أو شك فيه ومثله لا يجهاه)
كالناشئ في قري الإسلام (كفر) لأنه مكذب لله ولرسوله وسائر الأمة (وإن استحل
قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل كافر) لأن ذلك مجمع على تحريمه
معلوم بالضرورة (وإن كان) استحلاله ذلك (بنأويل كالحوارج لم يحكم بكفرهم مع
استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم متقربين بذلك إلى الله تعالى وتقدم) الكلام عليهم
(في المحاربين) ضوابة في قتال أهل البغي (والإسلام) لغة الخضوع والانقياد * وشرعا
(شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ووحج البيت
مع الاستطاعة وصوم رمضان) لحديث جبريل حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الإسلام وهو في الصحيحين والإيمان بما علم محمىء النبي صلى الله عليه وسلم به من عند
الله إجمالاً فيما علم إجمالاً وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً وقيل التصديق بذلك والإقرار
وعلى الأول الإقرار شرط لإجراء أحكام الدنيا قال في شرح المقاصد ويعتبر في الإقرار
لإجراء أحكام الدنيا أن يكون على وجه الاعلان والإظهار لأهل الإسلام أي عدلين
منهم بخلافه لإتمام الإيمان على الثاني ولا يعتبر فيه ذلك (فمن أنكر) أي جحد (ذلك)
أي شهادة أن لا إله إلا الله وما ذكر بعدها (أو) جحد (بعضه لم يكن مسلماً) لما
تقدم (ومن ترك شيئاً من العبادات الخمس تهاوناً فإن عزم على أن لا يفعله أبداً) يعني
الحج قال في المحرر إذا ترك تهاوناً فرض الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج بأن عزم
أن لا يفعله أبداً أو أخره إلى عام يغلب على الظن موته قبله (استتيب عارف وجوباً
كالمرتد) ثلاثة أيام وضيق عليه ودعي إلى ذلك (وإن كان جاهلاً عرف) وجوب ذلك
(فإن أصر قتل حداً ولم يكفر) قال في المبدع ولا شك أن تارك الشهاداتين تهاوناً كافر
بغير خلاف نعله في المذهب وأما بقية ذلك فكا ذكره (إلا الصلاة إذا دعي إليها) من
الإمام أو نائبه (وامتنع) حتى تضايق وقت التي بعد التي دعي إليها عن فعلها
(أو) ترك (شرط أو ركن) للصلاة (مجمع عليه فيقتل كفرةً) بعد الاستتابة (وتقدم
في كتاب الصلاة) بأوضح من هذا (ومن شفع عنده في رجل فقال) المشفوع عنده
(لو جاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه إن تاب بعد القدرة عليه قتل لا)
إن تاب (قبلها) أي القدرة عليه كالمحارب في أظهر قولي العلماء قاله الشيخ .

فصل

ومن ارتد عن الاسلام من الرجال والنساء

روي عن أبي بكر وعلي لعموم قوله صلى الله عليه وسله : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثَ : الثَّيِّبُ الزَّانِي وَالتَّنْفُسُ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِجَمَاعَةِ » متفق عليه ولأنه فعل يوجب الحد فاستوى فيه الرجل والمرأة كأزنا وما روي أن « أَبَا بَكْرٍ اسْتَرَقَ نِسَاءَ بَنِي حَنِيفَةَ » فمحمول على أنه لم يتقدم لمن إسلام وأما نهيته صلى الله عليه وسلم عن قتل المرأة فالمراد به الأصلية بدليل أنه لا يقتل الشيوخ ولا المكافيف (وهو بالغ عاقل) لأن الطفل الذي لا يعقل والمجنون ومن زال عقله بنوم أو إغماء أو شرب مباح لا تصح رده ولا حكم لكلامه والمهيز وإن صحت رده لا يقتل إلا بعد البلوغ والاستتابة لحديث : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ » (مختار) لقوله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » (١) (دعى إليه) أي الإسلام لأنه صلى الله عليه عليه وسلم أمر بالاستتابة رواه الدارقطني (ثلاثة أيام وضيع عليه) فيها (وحبس فإن تاب وإلا قتل) لما روى محمد بن عبد الله بن عبد القاري قال : « قَدِمَ رَجُلٌ عَلَى عُمَرَ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ هَلْ مِنْ مُغْرَبَةٍ خَيْرٌ ؟ قَالَ نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَقَالَ مَا فَعَلْتُمْ بِهِ قَالَ قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ فَقَالَ عَمْرٌ هَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا وَأَسْقَيْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَرْضَ وَلَمْ أَحْضُرْ وَلَمْ أَرْضْ إِذْ بَلَغْتَنِي » رواه مالك فلو لم يجب لما برىء من فعلهم لأنه أمكن استصلاحه فلم يجز إتلافه قبل استصلاحه كالثوب المنتجس ولأن الثلاث مدة يتكرر فيها الرأي ويتقلب النظر فلا يحتاج إلى أكثر منها ويكون القتل (بالسيف) لحديث « إِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » (إلا رسول الكفار إذا كان مرتدًا) فلا يقتل (بدليل رسولي مسيلمه) بكسر اللام الكذاب وتقدم ذكر قصتهما في

(١) سورة النحل الآية : ١٠٦ .

الجهاد (ولا يقتله إلا الإمام أو نائبه حرراً أو عبداً) لأنه قتل لحق الله تعالى فكان إلى الامام أو نائبه كقتل الحر ولا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم : « أقيسوا الحدود على ما ملكت أيمانكم » لأن قتل المرتد الكافر لا حداً (ولا يجوز أخذ فداء عنه) أي عن المرتد بل يقتل بعد الاستتابة لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » (وإن قتلته) أي المرتد (غيره) أي غير الامام ونائبه (بلا إذنه أساء وعزر) لاقتياته على الإمام أو نائبه (ولم يضمن) القاتل المرتد لأنه محل غير معصوم (سواء قتلته قبل الاستتابة أو بعدها) لأنه مهلر الدم في الجملة وردته مبيحة للدمه وهي موجودة قبل الاستتابة كما هي موجودة بعدها (إلا أن يلحق) المرتد (بدار حرب فلكل) أحد (قتله) بلا استتابة (وأخذ مامعه من مال) لأنه صار حربياً وما تركه بدارنا معصوم نص عليه .

(تتمة) في الثنون في مولود ولد برأسين فبلغ ونطق أحدهما بالكفر والآخر بالاسلام إن كانا نطقاً معاً ففي أيهما يغلب؟ احتمالان والصحيح إن تقدم الاسلام فمرتد (والطفل الذي لا يعقل والمجنون ومن زال عقله بنوم أو إغماء أو شرب دواء مباح لا تصح رده ولا إسلامه لأنه لا حكم لكلامه وإن ارتد وهو مجنون فقتله قاتل فعليه القود) لأنه قتل معصوماً عما عداً (وإن ارتد في صحته ثم جن لم يقتل في حال جنونه) لأنه غير مكلف (فإذا أفاق) من جنونه (استتيب ثلاثاً) لما تقدم (فإن تاب) ترك (وإلا) بأن لم يتب (قتل) بالسيف كما تقدم (وإن عقل صبي الاسلام صح إسلامه) إن كان مميزاً لإسلام علي بن أبي طالب وهو صبي وعد ذلك من مناقبه وسبقه وقال : « سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرّاً صَبِيّاً مَا بَلَغْتُ أَوْ أُنْ حُلْمِي » ويقال : هو أول من أسلم من الصبيان ومن الرجال أبو بكر ومن النساء خديجة ومن العبيد بلال . وقال عروة : « أَسْلَمَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَهُمَا ابْنَا ثَمَانَ سَنِينَ » ولقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » والصبي داخل في ذلك . ولأن الاسلام عبادة محصنة فصحت من الصبي كالصلاة والحج . ولأن الله دعاه إلى دار الاسلام وجعل طريقها الاسلام فلم يجز منعه من إجابة دعوة الله وسلوك طريقها * لا يقال السلام يوجب عليه الزكاة في ماله ونفقة قريبه المسلم وحرمان ميراث قريبه الكافر وفسخ نكاحه * ولأن الزكاة نفع محض لأنها سبب النماء والزيادة المحصنة للمال والميراث

والنفقة أمر متوهم وذلك مجبور بحصول الميراث للمسلمين وسقوط نفقة أقاربهم الكفار .
ثم إن هذا الضرر معهود في جنب ما يحصل له من سعادة الدنيا والآخرة (و) ترح
أيضاً (ردته إن كان مميزاً) لأن من صح إسلامه صحته ردت (ومعنى عقل الإسلام
أن يعلم أن الله ربه لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله فإذا أسلم) المميز (حيل بينه
وبين الكفار ويتولاه المسلمون) كأولاد المسلمين . لأن بقاءه مع الكفار قد ينضي إلى
عوده للكفر (ويدفن في مقابرهم) أي المسلمين (إذا مات) بعد غسله وتكفينه والصلاة
عليه ويرثه أقاربه من المسلمين لصحة إسلامه (فإن قال) المميز (بعده) أي الإسلام
(لم أدر ما قلت أو قاله كبيراً لم يلتفت إلى قوله) لأنه خلاف الظاهر (وأجبر على
الإسلام) كالبالغ إذا أسلم ثم ارتد عن الإسلام (ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تضع)
كما تقدم في القصاص والزنا (ولا) يقتل (الصغير) إذا ارتد حتى يبلغ ويستتاب بعد
ثلاثة أيام لأنه قبل البلوغ غير مكلف (فإن تاب) خلى سبيله وإلا قتل بالسيف لما
تقدم (قال) الامام (أحمد فيمن قال لكافر : أسلم وخذ ألفاً فأسلم فلم يعطه) الألف (فأبى
الإسلام يقتل) أي بعد استتابته ثلاثة أيام (وينبغي) للقائل (أن يفي) بما وعد به (وقال)
الامام أحمد (وإن أسلم عن صلاتين قبل منه) الإسلام (وأمر بالخمسة) لوجوبها
على كل مسلم (ومثله إذا أسلم على الركوع دون السجود ونحوه) فيقبل منه الإسلام
ويؤمر بالركوع والسجود وسائر ما تتوقف عليه الصلاة (وهن ارتد وهو سكران
صحت رده) كإسلامه لقول علي : « إذا سكر هدى وإذا هدى أقرى
وعلى المفترى ثمانون » فأوجبوا عليه حد الفرية التي يأتي بها في سكره واعتبروا
مظنتها . ولأنه يصح طلاقه فصحت رده كالصاحي (ولا يقتل حتى يصحو) ليكمل
عقله ويفهم ما يقال وتزول شبهته . لأن القتل جعل للزجر (و) حتى (تتم له ثلاثة
أيام من حين صحوه ليستتاب فيها) لأن صحوه أول زمن صار فيه من أهل العقوبة
(فإن تاب) خلى سبيله (وإلا قتل) لردته (وإن قتله) أي المرتد (قاتل في حال سكره
أو بعده قبل استتابته لم يضمه) لأنه غير معصوم لكن يعزر (وإن مات) المرتد (في سكره
أو قتل مات كافراً) لأنه هلك بعد ارتداده وقبل توبته فلا يغسل ولا يصلح عليه ولا يرثه أقاربه
من المسلمين (وإن أسلم في سكره ولو أصلياً صح إسلامه ثم يسأل بعد صحوه فإن
ثبت على إسلامه فهو مسلم من حين إسلامه) حال سكره فيقضى الصلاة من ذلك

الوقت (وإن كفر فهو كافر من الآن) أي من حين كفر بعد صحوه فيستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل (ولا تقبل في الدنيا أي في الظاهر) بحيث يترك قتلهم وتثبت أحكام الاسلام في حقهم (توبة زنديق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر) لقوله تعالى : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا» (١) والزنديق لا يظهر منه على ما يتبين به رجوعه وتوبته . لأن الزنديق لا يظهر منه بالتوبة بخلاف ما كان عليه . فإن كان ينفي الكفر عن نفسه قبل ذلك وقلبه لا يطلع عليه فلا يكون لما قاله حكم . لأن الظاهر من حاله أنه إنما يتدفع القتل بإظهار التوبة في ذلك والمشهور على السنة الناس أن الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقولهم : ملحد أي طاعن في الأديان (و كالحلوليه والاباحية و كمن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم أو) يعتقد (أنه إذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي أو) يعتقد (أن العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء) الطوائف المارقين من الدين فلا تقبل توبتهم في الظاهر كالمنافق (ولا تقبل) أيضاً في الظاهر (توبة من تكررت رده) لقوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُخَفِّرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا» (٢) وقوله : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أزدادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ» (٣) والازدياد يقتضي كفراً متجدداً ولا بد من تقدم إيمان عليه . ولما روى الأثرم بإسناده عن طيبان بن عماره : «أن ابن مسعود أتى برجل فقال له : إنه قد أتى بك مرة فزعمت أنك تبت وأراك قد عدت فقتلته» ولأن تكرار الردة منه يدل على فساد عقيدته وقلة مبالاته بالدين (أو سب الله أو رسوله صريحاً أو تنقصه) لأن ذنبه عظيم جداً يدل منه على فساد عقيدته واستخفافه بالله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم (ولا الساحر الذي يكفر بسحره) لما روى جندب بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ» رواه الدارقطني . فسماه حداً والحد بعد ثبوته لا يسقط بالتوبة ولأنه لا طريق لنا إلى إخلاصه في توبته لأنه يضم السحر

(١) سورة البقرة الآية : ١٦٠ .

(٢) سورة النساء الآية : ١٣٧ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ٩٠ .

ولا يجهر به فيكون إظهار الاسلام والتوبة خوفاً من القتل مع بقائه على تلك المفسدة (ويقتلون بكل حال) لأن علياً : « أُتِيَ بَزْنَادِقَةٍ فَسَأَلَهُمْ فَجَحَدُوا فَتَقَاتَمَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتَةُ فَتَقَتَّلَهُمْ وَلَمْ يَسْتَتِبْهُمْ » رواه أحمد في مسائل عبدالله (وأما في الآخرة فمد صدق منهم في توبته قبلت باطناً) ونفعه ذلك (ومن أظهر الخير وأبطن الفسق و) هو (كالز نديق في توبته) فلا تقبل توبته ظاهراً . لأنه لم يظهر منه بالتوبة خلاف ما كان عليه من إظهار الخير (ومن كفر ببدعة) من البدع (قبلت توبته ولو) كان (داعية إلى بدعته كغيره من المرتدين (وتقبل توبة القاتل) لعموم حديث « التائبُ من الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » (فلو اقتصر منه أو عفى عنه) من المجنى عليه أو من ولي الجناية (فهل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ فيه وجهان . قال ابن القيم : والتحقيق أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق : حق الله تعالى وحق للمقتول وحق للولي) أي الوارث للمقتول (فإذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولي ندماً على ما فعل وخوفاً من الله وتوبة نصوحاً سقط حق الله تعالى بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح أو العفو) عنه (وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه) أي القاتل التائب (وبينه) أي المقتول . قال في الآداب الكبرى : وقبول التوبة فضل من الله تعالى ولا يجب عليه ويجوز ردها وتوبة الكافر من كفره قبولها مقطوع به . جزم به في شرح مسلم وغيره وسبق قول ابن عقيل : إنه لا يجب ويجوز ردها وتوبة غيره تحتل وجهين ولم أجد المسألة في كلام أصحابنا وذكر في شرح مسلم أن فيها خلافاً لأهل السنة في القطع والظن واختيار أبي المعالي الظن وأنه أصح .

فصل

وتوبة المرتد

إسلامه (و) توبة (كل كافر موحداً كان) أي مقرأً لله بالوحدانية (كاليهودي أو غير موحد كالنصراني والمجوسي وعبدة الأوثان إسلامه أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) لحديث ابن عمر : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا

ذلكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) متفق عليه وهذا يثبت به إسلام الكافر الأصلي فكذا المرتد . قال ابن القيم في الطرق الحكيمة في الطريق الثاني والعشرين : ولا يفتقر في صحة الإسلام أن يقول الداخِل فيه أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله بل لو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله كان مسلماً باتفاق فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » فإذا تكلموا بقول لا إله إلا الله فقد حصلت لهم العصمة وإن لم يأتوا بلفظ أشهد (ولا يكشف عن صحة رده) لأنه لا يمكن أن يكون يحدد الوحداية أو رسالة النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يكلف الإقرار بما نسب إليه) أي بما شهدت به البيعة عليه من الردة لصحة الشهادتين من مسلم ومرتد بخلاف توبته من بدعة فلا بد من اعترافه بالبدعة (ولا يشترط إقراره بما جحدته) من الردة بعد إتيانه بالشهادتين لأنه لا حاجة مع ثبوت إسلامه إلى الكشف عن صحة رده (ويكفي) في التوبة (جحدته لردته بعد إقراره بها) كرجوعه عن إقراره بحد و (لا) يكفي جحدوه لردته (بعد بيعة) شهدت عليه بها (بل يحدد إسلامه) بإتيانه بالشهادتين . لأن جحد الردة تكذيب للبيعة فلم يقبل منه كسائر الدعاوي (ولا يعزُر) من جحد الردة بعد أن شهدت بها البيعة عليه وأتى بالشهادتين . لأن الإسلام يجب ما قبله وترغيباً له في الإسلام (فإن لم يفعل) أي يحدد إسلامه (استتيب) ثلاثة أيام كسائر المرتدين (فإن تاب) تاب الله عليه (وإلا) أي وإن لم يتب (قتل) لردته (لكن إن كانت رده) أي المرتد (بإنكار فرض أو إحلال محرم أو جحد نبي أو) جحد (كتاب أو) جحد (شيء منه أو) كانت رده (إلى دين من يعتقد أن محمداً صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب خاصة فلا يصح إسلامه حتى يقر بما جحدته) إذا كانت رده باعتبار أن محمداً بعث إلى العرب خاصة فلا بد وأن (يشهد بأن محمداً) صلى الله عليه وسلم (بعث إلى العالمين) أي الإنس والجن قال بعضهم : والملائكة ولا بد أن يقول مع ذلك كلمة الشهادتين ولا يكفي فيه مجرد إقراره بما جحدته (أو يقول : أنا برىء من كل دين يخالف الإسلام مع الإتيان بالشهادتين) ولا يكفي منه بالشهادتين . لأنه يحتمل أن يريد بهما ما يعتقد (ولا يعني قوله : محمد رسول الله عن كلمة التوحيد) لأنه من جحد شيئين لا يزول جحدته إلا بإقراره بهما جميعاً ، قال في الفروع : ويتوجه

احتمال يكفي التوجيه من لا يقر به (وإن قال الكافر : أشهد أن النبي رسول الله لم يحكم بإسلامه . لأنه يحتمل أن يريد غير نبينا) محمد صلى الله عليه وسلم (وقوله) أي الكافر (أنا مسلم أو) قوله (أسلمت أو) قوله (أنا مؤمن أو أنا برىء من كل دين يخالف دين الاسلام توبة أصلياً كان) الكافر (أو مرتدأ) ويجبر على الاسلام (قد علم ما يراد منه وإن لم يأت بالشهادتين) لما روى المقداد أنه قال : « يارُسولَ الله أرأيتَ لوَ لقيتُ كالْكَفَّارِ يُقَمِّتُنِي فَضَرَبَ أَحَدٌ يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ : اسَلَمْتُ أَفَأفْتُلُهُ يَا رَسولَ اللهِ إِنَّ قَالَهَا ؟ قال : لا تَقْتُلُهُ » رواه مسلم . ولأن ذلك اسم لشيء معلوم وهو الشهادتان فإذا أخبر به فقد أخبر بذلك الشيء . وذكر الموفق والشارح : احتمالاً لأن هذا في الكافر الأصلي أو جاحد الوجدانية أما من كفر بجحد نبي أو كتاب أو فريضة ونحوه فلا يصير مسلماً بهذا . لأنه اعتقد الاسلام ما هو عليه فإن أهل البدع كلهم يعتقدون أنهم مسلمون ومنهم من هو كافر (وقال أبو يعلى الصغير) في مفرداته لا خلاف أن الكافر لو قال : أنا مسلم ولا أنطق بالشهادتين لم يحكم بإسلامه وفي الانتصار (لو كتب الشهادة) أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (صار مسلماً) وجزم به في المنتهى وغيره لأن الخط كاللفظ فإن قال بعد ذلك لم أرد الاسلام صار مرتدأً ومجبراً على الاسلام نص عليه (ولو أكره ذمي أو) أكره (مستأمن على إقراره به) أي الاسلام (لم يصح لأنه ظلم) فلا يحكم بإسلامه (حتى يوجد منه ما يبدل على الاسلام به طوعاً مثل أن ثبت على الاسلام بعد زوال الاكراه) فيحكم بإسلامه من حين زوال الاكراه وثبوته على الاسلام (وإن مات قبل ذلك) أي قبل زوال الاكراه (فحكمه حكم الكفار) في أنه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يرثه أقاربه المسلمون (وإن رجع) الذمي أو المستأمن من اكراهه على الاسلام (إلى الكفر لم يجوز قتله ولا اكراهه على الاسلام) لانه ليس بمرتد لعدم صحة الاسلام ابتداءً (بخلاف حربي ومرتد فانه يصح اكراههما عليه) أي الاسلام (ويصح) إسلامه (ظاهراً) لحديث « أمرت أن أقاتل الناس » خص منه اهل الكتابين والمجوس إذا اعطوا الجزية والمستأمن لأدلة خاصة وبقي ما عدا ذلك على الأصل (فان مات) الحربي او المرتد (قبل زوال الاكراه) عنه (فحكمه حكم المسلمين) لصحة اسلامه مع الاكراه بخلاف الذمي والمستأمن (وفي الباطن ان لم

يعتقد (الحىبي أو المرتد) الاسلام بقلبه فهو باق على كفره باطنا ولا حقاً له في الاسلام) لان الايمان هو التصديق بما علم محبيء الرسول به ولم يوجد منه (وان أتى الكافر بالشهادتين ثم قال لم أرد الاسلام صار مرتداً ويجبر على الاسلام نصاً) لانه قد حكم باسلامه فلم يقبل رجوعه كما لو طالت امامته (واذا صلى) الكافر (أو اذن حكم بإسلامه أصلياً كان او مرتداً) وسواء صلى (جماعة أو فرادى بدار الاسلام أو الحرب ولا يثبت) الاسلام (بالصلاة حتى يأتي بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار من استقبال قبلتنا والركوع والسجود فلا تحل بمجرد القيام) لانهم يقومون في صلاتهم وتقدم ذلك موضحاً في كتاب الصلاة (وإن صام) كافر (أو زكى أو حج لم يحكم بإسلامه بمجرد ذلك) لان الكفار كانوا يحجون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى منعهم والزكاة صدقة وهم يتصدقون ولكل أهل دين صيام بخلاف الصلاة فانها أفعال تتميز عن أفعال الكفار ويختص بها أهل الاسلام (فلو مات المرتد فأقام وارثه بيته انه صلى بعد رده حكم بإسلامه وورثه المسلم) من ورثته للحكم بإسلامه بصلاته (الا ان يثبت انه ارتد بعد صلاته أو تكون رده بجمد فريضة أو كتاب أو نبي أو ملك) من الملائكة (ونحو ذلك من البدع فلا يحكم بإسلامه بالصلاة) لانه يعتقد وجوب الصلاة ويفعلها مع كفره (ولا يبطل احصان مرتد برده) أي اذا كان محصناً وارتد لم يزل احصانه برده (فان أتى بهما) بان زنى وقذف (بعد إسلامه حد) للزنا والقذف وكذا لو قذف بعد إسلامه حد قاذفه لانه ثبت له حكم الاحصان والاصل بقاء ما كان على ما كان عليه (ويؤاخذ بحد فعله في رده نصاً) كما لو زنى في رده ثم تاب فانه يحد للزنا كما يؤاخذ بحد فعله (قبلها) أي قبل رده (فمتى رنا) وهو محصن (رجم ولا تبطل عباداته التي فعلها في اسلامه من صلاة وحج وغيرهما إذا عاد الى الاسلام) لانه فعلها على وجهها وبرئت ذمته منها فلا تعد الى ذمته كذمته كذمته الأدمي .

فصل

ومن ارتد لم يزل ملكه

لان الردة سبب يبيح دمه فلم يزل ملكه بها كزنا المحصن ولان زوال العصمة

لا يلزم منه زوال الملك كالقاتل في المحاربة واهل الحرب (ويملك) المرتد (بأسباب
 التمهيك كالصيد والاحتشاش والاتهاب والشراء وايجار نفسه اجارة خاصة) بأن
 يؤجر نفسه شهراً أو سنة ونحوها (أو) اجارة مشتركة (بأن يؤجر لحياطة ونحوها)
 لان عدم عصمته لا ينافي صحة ذلك كالحربي (ولا يرث) المرتد أحدا بقرابة ولا
 غيرها لمباينته لدين مورثه لانه لا يقر على رده (ولا يورث) عنه شيء مما اكتسبه
 حال الاسلام أو الردة بل يكون فيثا (ويكون ملكه موقوفا) فان أسلم ثبت ملكه
 وإن قتل أو مات كان ماله فيثا (ويمنع) المرتد (من التصرف فيه) أي في ماله لتعلق
 حق الغير به كمال المفلس واختار الموفق انه يترك عند ثقة (و) يمنع أيضا (من وطء
 إمائه إلى أن يسلم) فيمكن من التصرف في ماله ووطء إمائه (فإذا
 أسلم عصم دمه وماله) لحديث « فَأَذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
 وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ » (وان لم يحكم به) أي بإسلامه (حاكم) لما تقدم
 من الخبر (وينفق منه) أي من مال المرتد (على من تلزمه مؤنة) لان ذلك واجب
 بإيجاب الشرع أشبه الدين (وتقتضى منه ديونه وأروش جنائياته ما كان منها بعد الردة
 كما قبلها) لان هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها (فإن أسلم) المرتد (أخذه) أي ماله إن
 كان باقيا (أو) أخذ (ببقية أي ما فضل بعد النفقات وقضاء الديون) (ونفذ تصرفه)
 الذي كان يصرفه في رده في ماله (ويضمن) المرتد (ما اتلفه لغيره) من نفس أو مال
 (ولو في دار حرب) لان الاتلاف يوجب الضمان على المسلم فلأن يوجبه على المرتد
 أولى (وسواء كان المتلف واحدا) مرتدا (أو جماعة) مرتدين وسواء (صار لهم
 منعة أولى) أو لم يصرف لهم منعة وقوة لانهم اتلفوه بغير تأويل فأشبهوا أهل الذمة (وإن
 تزوج المرتد لم يصح لانه لا يقدر على وقفه النكاح كمنكاح الكافر مسالمة) (أو زوج
 موليته) من نسب وولاء (أو) زوج (أمته لم يصح) النكاح لان النكاح لا يكون
 موقوفا ولزوال ولايته بالردة (وان مات) المرتد (أو قتل مرتدا) للردة أو غيرها
 (صار ماله فيثا من حين موته) لانه لا وارث له من المسلمين ولا غيرهم (وبطل تصرفه)
 الذي كان تصرفه في رده تغليظا عليه بقطع ثوابه بخلاف المريض (وإن لحق) المرتد
 (بدار حرب فهو وما معه كحربي لكل أحد قتله بغير استتابة وأخذ ما معه) من مال
 لأنه صار حربيا (وما بدارنا من أملاكه فملكه ثابت فيه يصير فيثا من حين موته)

لكونه لا وارث له كما تقدم (وإن لحق) المرتد (بدار حرب أو تعذر قتله مدة طويلة
 فعل الحاكم) في ماله (ما يرى فيه الا حظ من بيع حيوانه الذي يحتاج إلى نفقته واجارة
 ما يرى ابقائه) من ماله لولايته العامة (ومكاتبه يؤدي إلى الحاكم ويعتق بالأداء) كما
 لو أدى إليه قبل رده (وإذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب ثم قدر عليهما لم يجز
 استرقاقهما) لأن المرتد لا يقر على الردة لقوله صلى الله عليه وسلم «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ
 فَاقْتُلُوهُ» ولم ينقل أن الذين سباهم أبو بكر كانوا أسلموا ولا تثبت لهم حكم الردة
 وقول على يسبى المرتد ضعفه أحمد (ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا) أي حمل
 بهم (في الاسلام) لأنه محكوم بإسلامهم تبعاً لأبويهم قبل الردة يتبعونهم فيها لأن الاسلام
 يعلو وقد تبعوهم في الاسلام فلا يتبعوهم في الردة (ومن لم يسلم منهم) أي من أولادهما
 الذين ولدوا أو حمل بهم في الاسلام (قتل) بعد بلوغه واستتابته لخبر «من بدل دينه
 فاقتلوه» (ولو ارتد أهل بلد وجرى فيه) أي في ذلك البلد (حكيمهم) أي المرتدين
 (فدار حرب) أي صاروا حربيين (يجب على الامام قتالهم ويغرم ما لهم ويجوز استرقاق
 من حدث) الحمل به (وولد بعد الردة وإقراره بجزية) فان أباً بكر قاتل أهل الردة
 بجماعة الصحابة ولأن الله تعالى أمر بقتل الكفار في مواضع من كتابه وهؤلاء أحق
 بالقتال من الكفار الأصليين وإذا قاتلهم جاز قتل من يقدر عليه منهم واتباع مدبرهم
 والاجهاز على جريحهم * قلت لإقرار من حدث من أولادهم بعد الردة على جزية إنما
 يظهر إذا كان على دين من يقر بها كأهل الكتاب والمجوس والالم يقر كما في الدرور
 والتمانة والنصيرية ونحوهم (ولا يجزى على المرتد رقب رجلاً كان أو امرأة لحق بدار
 الحرب أو أقام بدار الاسلام) لانه لا يقر على الردة لما تقدم (ومن ولد من أولاد
 المرتدين قبل الردة أو كان حملاً وقتها) أي الردة (فمحكوم بإسلامه) لما تقدم من أنه
 يتبع أبويه في الاسلام لا في الردة (ولا يجوز استرقاقهم صغاراً) لانهم مسلمون (ولا
 كباراً) لانهم ان ثبتوا على إسلامهم بعد كبرهم فهم مسلمون وإن كفروا فهم مرتدون
 (وبعد البلوغ) إذا ثبتوا على الكفر (فيستتابون كما بأهم) فان تابوا وإلا قتلوا (ولا
 يقر مرتد بجزية) لأن الواجب قتله لخبر «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (وإذا مات
 أبو الطفل أو الحمل أو المميز أو) مات (أحدهما في دارنا على كفره لا) إن مات (جده
 وجده فمسلم) لحديث أبي هريرة مرفوعاً «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ

فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تَنْتَجُجُ الْبَهِيمَةُ جَمْعًا
هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهِمَا مِنْ جَدْعَةٍ ؟ ثم يقول أبو هريرة : فَطَرَهُ اللَّهُ الْبَنِيَّ فَطَرَ
النَّاسَ عَلَيْهِمَا « متفق عليه وبموتهما أو أحدهما انقطعت التبعية فيحكم بإسلامه تبعا
للدار (ويقسم له) أي الطفل المميز (الميراث) من قريبه الكافر أو أمه لأنه كان كافراً
وقت الموت وأما الحمل فلا يرث من أبيه الكافر على ما تقدم في ميراث الحمل (وكذا
لو عدم الابوان أو) عدم (أحدهما بلا موت كزنا ذمية ولو بكافر) في دار الاسلام
(أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر نصاً) لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (قال القاضي
أو وجد بدار حرب وتقدم في كتاب الجهاد إذا سبي الطفل) يتبع ساويه لانقطاع تبعيته
لأبويه حيث سبي منفرداً عنهما أو عن أحدهما (وأطفال الكفار في النار نصاً واختار
الشيخ تكليفهم في القيامة) فقال الصحيح أنهم يمتحنون في عرصات القيامة قال فمن اطاع
منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار وقال أيضاً أصح الأجوبة فيهم ما ثبت في
الصحيحين أنه سئل عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا
عَامِلِينَ » فلا يحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار (ومثلهم) أي مثل أطفال المشركين
(من بلغ منهم مجنوناً) فيحكم بإسلامه تبعا لأبويه أو أحدهما وبموتها أو أحدهما
بدارنا بخلاف من بلغ عاقلاً ثم جن (ومن ولد أعمى أبكم أصم وصار رجلاً هو مع
أبويه نصاً ، وإن كانا مشركين ثم أسلما بعد ما صار رجلاً قال هو معهما) وكذا لو
أسلم أحدهما . قال في الفروع ويتوجه مثلهما من لم تبلغه الدعوة (وإن تصرف المرتد
لغيره بالوكالة صح) تصرفه فلا تبطل الوكالة بالردة إلا فيما ينافيها كالنكاح وإقامة
الحد (ولا يلزمه) أي المرتد (قضاء ما ترك من العبادات في رده) لقوله تعالى « قُلْ
لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنِّي بِنَتَّهِائِهِمْ غَافِرٌ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ (١) » وكالحربى ولأن
أبا بكر لم يأمر المرتدين بقضاء ما فاتهم (ويلزمه قضاء ما ترك) من صلاة وصوم
ونحوهما (قبلها) أي قبل الردة لاشتقراره عليه حال إسلامه (وإن قتل) المرتد (من
يكافئه عمداً فعليه القصاص) كالمسلم وأولى (والولي مخير بين القتل والعفو عنه) كالمسلم
(فان اختار) الولي (القصاص قدم) القصاص (على قتل الردة . تقدمت الردة أو
تأخرت) لأنه حق آدمي جزم به في الشرح وغيره وتقدم ما فيه القصاص (وإن عفا)

(١) سورة الأنفال الآية : ٣٨ .

الولي (على مال وجبت الدية في ماله) أي المرتد كسائر الحقوق عليه (وإن كان) القتل (خطأ وجبت) الدية (أيضا في ماله) وكذا شبه العمد لأنه لا عاقلة له (قال القاضي تؤخذ منه في ثلاث سنين) كما كانت تؤخذ من عاقلته (فإن قتل أو مات أخذت من ماله في الحال) من غير تأجيل * قلت فظاهر ما تقدم ، وكذا لو لم يقتل أو يموت (وتثبت الردة بالافترار أو البينة) وهي رجلان عدلان قتل القصاص .

فصل

ومن أكرهه على الكفر

(فالأفضل له أن يصبر) على ما أكرهه به ، ولا يجيب (ولو أتى ذلك على نفسه) بأن كان يؤدي ذلك إلى موته (وإن لم يصبر وأجاب) بكلمة الكفر ظاهراً (لم يصبر كافراً إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان) لقوله تعالى «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (١)» (ومضى زال الإكراه أمر باظهار اسلامه) لزوال العذر (فإن أظهره) فهو باق على اسلامه (وإلا) أي وإن لم يظهره بعد زوال الإكراه (حكّم بأنه كافر من حين نطق به) أي بالكفر لأن ذلك قريبة على أنه لم يفعله لداعي الإكراه ، بل اختياراً (وإن شهدت بيته أنه نطق بكلمة الكفر وكان محبوساً أو مقيداً عند الكفار في حالة خوف لم يحكم بردته) لعدم طواعيته (وإن شهدت) البينة (أنه كان آمناً في حال نطقه) بكلمة الكفر (حكّم بردته) لإتيانه بكلمة الكفر مختاراً ، وإن شهدت عليه بيته أنه كفر فادعى الإكراه قيل قوله مع قرينته فقط ، وإن شهدت عليه بكلمة كفر فادعى الإكراه قبل مطلقاً لأن تصديقه ليس فيه تكذيب للبينة (وإن ادعى ورثته) أي المرتد (رجوعه إلى الاسلام لم تقبل إلا ببينة) لنشهد برجوعه لأن الأصل عدمه (وإن شهدت عليه) بيته (بأكل لحم خنزير لم يحكم بردته) لأنه لا يلزم من أكله استحلاله (فإن قال بعض ورثته أكله مستحلاً له أو أقر) بعض ورثته (بردته حرم ميراثه) مؤاخذه له بإقراره (ويدفع إلى من يدعى الاسلام) من ورثته (قدر ميراثه لأنه يدعى أكثر منه و)

(١) سورة النحل الآية : ١٠٦ .

يدفع (الباقى لبيت المال) لأنه بمنزلة المال الضائع لعدم من يديعه (فإن كان) في الورثة صغيراً أو مجنون دفع إليه نصيبه ونصيب المقر بردة الموروث لأنه لم تثبت رده بالنسبة إليه . قاله في المغنى .

فصل

ويحرم تعلم السحر وتعليمه وفعله لما فيه من الأذى

(وهو) أي السحر (عقد ورتي و كلام يتكلم به أو يكتبه أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له ، وله حقيقة ، فمنه ما يقتل و) منه (ما يمرض و) منه (ما يأخذ الرجل عن زوجته فيمنعه وطأها أو يعقد المتروج فلا يطبق وطأها . وما كان مثل فعل لبيد بن الأعصم حين سحر النبي صلى الله عليه وسلم في مشط) بضم الميم وتميم تكسرها (ومشاطة) بضم الميم ما يسقط من الشعر عند مشطه . روت عائشة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَحَرَ حَتَّى أَنَّهُ لَيَسْخَيْلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ » (أو يسحره حتى يهيم مع الوحش ومنه) أي السحر (ما يفرق بين المرء وزوجه وما يبغض أحدهما إلى الآخر ويجب بين اثنين) زوجين أو غيرهما . وقال بعض العلماء : إنه لاحقيقة له وإنما هو تخيل لقوله «يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَيَّهَا تَسْعَى (١)» وجوابه قوله تعالى « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ - إلى قوله - وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٢) » أي السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن ، ولولا أن له حقيقة لما أمر بالاستعاذة منه (ويكفر) الساحر (بتعلمه وفعله ، سواء اعتقد تحريمه أو إباحته كالذي يركب الحمار من مكنسه وغيرها فتسير) به (في الهواء أو يدعى أن الكواكب تخاطبه) لقوله تعالى « وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَا كُنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ (٣) »

(١) سورة طه الآية : ٦ .

(٢) سورة الفلق الآية : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٠٢ .

(ويقتل) الساحر (إن كان مسلماً) بالسيف لما روى جندب مرفوعاً قال « حُدُّ ضَرْبِهِ السَّيْفُ » رواه الترمذي وضعفه . وقال الصحيح عن جندب موقوف . وعن بجالة بن عبد « قَالَ : كُنْتُ كَاتِبًا لِلْجَزءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ، فَأَتَانَا كِتَابُ مُعَاوِيَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ » رواه احمد وسعيد وفي رواية : فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَقَتَلْتُ حَقِصَةَ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتُهَا . رواه مالك وروى عن عثمان وابن عمر (وكذا من يعتقد حله) أي السحر (من المسلمين) فيقتل كفراً لأنه أحل حراماً مجعماً عليه معلوماً بالضرورة (ولا يقتل ساحر ذمي) لأن لبيد بن الأعصم سحر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقتله ، ولأن الشرك أعظم من سحره ولم يقتل به . والاختبار وردت في ساحر المسلمين لأنه يكفر بسحره وهذا كافر أصلي (إلا أن يقتل) الساحر الذمي (به) أي بسحره (ويكون) سحره (مما يقتل غالباً فيقتص منه) إذا قتل من يكافئه كما لو قتل غيره (فأما الذي يسحر بأدوية وتلدخين وسقي شيء لا يضر فإنه لا يكفر ولا يقتل) لأن الله تعالى وصف الساحرين الكافرين بأنهم يفرقون بين المرء وزوجه فيختص الكافر بهم ويبقى من سواهم من السحرة على أصل العصمة (ويعزر تعزيراً بليغاً دون القتل) لأنه ارتكب معصية (إلا أن يقتل بفعله) ذلك ويكون مما يقتل غالباً (فيقتص منه) إذا قتل من يكافئه كما لو قتله بغير ذلك (وإلا) أي وإن لم يكن فعله مما يقتل غالباً (ف) اللزم (الدية وتقدم في كتاب الجنائيات : وأما الذي يعزم على الجن ويزعم أنه يجمعها فتطيعه فلا يكفر) بذلك (ولا يقتل) به لأنه ليس في معنى المنصوص على قتله بالسحر (ويعزر تعزيراً بليغاً دون القتل) لارتكابه معصية عظيمة (وكذا الكاهن والعراف ، والكاهن الذي له رأي من الجن يأتيه بأخبار . والعراف الذي يحدس ويتخرص كالمنجم) وهو الذي ينظر في النجوم يستدل بها على الحوادث (ولو أوهم قوماً بطريقته أنه يعلم الغيب . فللامام قتله لسعيه بالفساد . وقال الشيخ : التنجيم كالأستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية من السحر . قال) الشيخ (ويحرم إجماعاً) وأقر أولهم وآخرهم أن الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركته ما زعموا أن الأفلاك توجبه ، وأن لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الأفلاك أن تجلبه (والمتعبد والقائل بزجر طير والضارب بحصى

وشعير وقلداح) أي سهام (زاد في الرعاية والنظر في ألواح الاكتاف إذا لم يعتمد إباحته
 و) اعتقد (أنه لا يعلم به) الأمور المغيبة (عزير ويكف عنه وإلا) بأن اعتقد إباحته
 وأنه يعلم به الأمور المغيبة (كفر) فيستتاب ، فان تاب وإلا قتل (وتحرم رقبة وحرز
 وتعوذ بطلسم) بغير عربي (و) تحرم (عزيمة بغير عربي وباسم كوكب ، وما وضع
 على نجم من صورة أو غيرها ، ولا بأس بحل السحر بشيء من القرآن والذكر والأقسام
 والكلام المباح . وإن كان) حل السحر (بشيء من السحر فقد توقف فيه أحمد)
 قال في المغنى : توقف أحمد في الحل وهو إلى الجواز أميل . وسأله مهنا عن تأتبه
 مسحورة فيطلقه عنها . قال : لا بأس . قال الخلال : إنما كره فعاله ولا يرى به بأسا
 كما بينه مهنا وهذا من الضرورة التي تبيح فعلها (والمذهب جوازه ضرورة . قال في
 عيون المسائل ومن السحر السعي بالنميمة والافساد بين الناس وهو غريب) ووجهه أنه
 يقصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة أشبه السحر . ولهذا يعلم بالعادة
 والعرف أنه يؤثر وينتج ما يعمله السحر أو أكثر فيعطى حكمه تسوية بين المتماثلين أو
 المتقاربين لا سيما إن قلنا : يقتل الامر بالقتل على رواية فهنا أولى .

كِتَابُ

الأطعمة

(واحدھا طعام وهو ما يؤكل ويشرب) قال الله تعالى «إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ
 بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي (١)»
 وقال الجوهري : وهو ما يؤكل وربما خص به البر (والمراد هنا بيان ما يحرم أكله
 وشربه وما يباح) أكله وشربه (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ
 مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً (٢)» وقوله «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً

(١) سورة البقرة الآية : ٢٤٩ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٩ .